













شرح هدي المطلق للشيخ العلامة الجليل  
المحقق شرف الدين محمد بن أحمد

الجلال نفع الله علومه

ونعمه من رحمة

بواسط

مستوفى

٩

الفهرست من الوراق  
سلسله  
سلسله  
الملك

من كتب الشيخ العلامة

جمال الاسلام بن العابد بن

من سعيه الموفق حفظه الله

وجاه امين



١٦٠



بسم الله الرحمن الرحيم . لك الحمد يا معطي بغير المنطق  
والاخلاق لمن عليه اقبل . ويا معطي صفوح العيون بحوائش  
سرم المتبل . والصلوة والدم على من بعثته معرفة الحق . وعلى اله  
وصحبه الذين هم قاض نور الحق . وبوجه . وحضوا بحضرة  
الحريات والكيليات من حدوده وفضائيه وهم هداة الحق .  
**وبعد** هذه حوائش امليتها على كوال الغيب . وعلى انها لذلك  
لا تخلو عن النقص والغيب . ولكن من لم يمتحن احابته فخرني ولا  
يسعى ان اتقي عير مريض حتى في التفرغ على سماع التهذيب للعلماء  
السعيد وكان شروحه التي كتبت مؤلف هذا العمل بما خلت من قبل  
ومن بعد ورجوت الله ان ادرك بها من الاجر بفضائه واعمدت  
عليه بطلب الوفيق والاصابة **الحمد** والمدح قولان يفيدان  
الوصف بالحيل . وعتاز الحمد بكونه على الاختيار للنعيم فعال  
مدحت اللؤلؤ على صفاتها لا حمدتها بالنسبة لنعيمها مطلق من  
حائب المدح والحمد لله وعليه انما يعتزبان بالاعتبار وهو انه  
ان نسب الوصف الى اللفظ فحمود به وان نسب الى المعنى فحمود عليه  
والشكر هو ما يفيد تعظيما مقصودا للنعيم وقد رسم بفعل الحمد  
والاعتقاد خارج عنه لانه حصول ضوره في النفس او غلبتها  
او بعلو خاص بين العالم والمعلوم او استئناس النفس بها على  
اختلاف الازا وذلك من مقوله الكيف والاضافه او الانفعال  
ولا تفعل للنسب قط الا قبول الضور من واهبها وتكون المقام  
خطايا بعيد لام الماهية هنا الاستعراق بمقوله دفع التخكم  
بخصيص حمد دون حمد وما قيل من انها انما يفيد عند الاشاعره  
الاستعراق لكون الفعال عندهم لله لا طائل حثه لان الكلام في  
صفه الحمود به لا في صفه الاحامد به وكون فعل الغير الحمود هو عليه  
فعلا لله لا يقتضي ان يكون الحمد له اما على رأي الكسب وطاهر اما  
على الكبر فلكان معنى بعلوق الحمد بفاعله الحمود عليه اتصال الحمد  
اليه على ما هو احد معاني التعليق بالمفعول التي تصلها اليه العشير  
ولا شك في ان الحمد لمخلوق ليس موصلا الى الخالق الاعلى اعتبار  
مقام الحمد والالما بتسرك بالله نعم لو بعلوق الحمد بنفس الفعل  
الحمود عليه لا يمكن تشبيه هذه القول على رأي الكبر ولا يكون  
لانه كنهن بالاختيار ولا اختيار للفعل ووضع اللام للحمود  
اخراجي والماهيه واما افاده العهد الذهني او الاستعراق فمفرعان  
عن افاده الماهيه باعتبار وجودها في فرد او في كل فرد والموضوع  
له حيز في عينه وكلي ذهني وليست لجان في الفرد الذهني والاستعراق

والحمد لله  
والصلاة والسلام

لان استعمال الاعم في الاخص لا كخصوص حقيقة والله اسم غير علم  
للذات الواهب الوجود ومفهومه في الاصل كلي اختصر في فرد  
فيل عليه اذا لا يكون لا اله الا الله كله توجب فلنا قول بعل على الفرد  
وقيل بل علم فلنا العلم من العلم به المميزه للنسب عن الالاتس ونوعه  
والله تعالى عن الدحول تحت نوع واكوان الكل وضع والوصف بعين  
لفظ للدلالة على معنى لا غير ولم يعتبر فيه المميز عن شيء وان سلم  
فليست كليه والتسميه باعتبار الاعل **والله الذي هدانا لهذا** لان  
الهداية هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب او الموصله اليه واعمدت  
على الاول بانك لا تهدي من احببت وعلى الثاني بقوله تعالى واما نودهم بها  
فاحبوا العبي على الهدى وقيل مشركه مع المعصين وهو غير بعيد  
عن **سوا الطريق** اي وسطه وقيل الاضافه ببيان اي الطريق  
السؤالان المعوج طويل **وجعل لنا التوفيق** وهو هنا بوجه الانشا  
نحو المطلوب الكبر فهو اخص من الهداية بالمعنى الاول لانه موصول  
ومتاوها بالمعنى الثاني ومنه اكد لان **وكان خير من** لانه المبلغ  
الى اشنى المطالب ولا سافح بين يدي المراد الا هو **والعمل على ما يرضاه**  
الله جابه مبهما تعظيما لثانته واكفا بظهور برهانه ولذلك جعله  
**هدى** محضا هو عليه السلام **بالاقتداء** به على انه مصدر بمعنى  
المفعول اي هو **حق** بان لا تهدي به **ونورا** به لا يعبره **الاقتداء**  
**بليق وعلى الله** الى الرجل واهله من ينسب اليه بالولادة وعلى ذلك اجماع  
المفترين في قوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران  
على العالمين ولذلك فالدرجة بعضها من بعض وقد يطلق لما  
هو اعم من هذا المعنى بقرينه **واصحابه** جمع صاحب وهو امام صاحب  
الفضيله من رايه متبعا لشرعه على الصحيح واما صاحب الصاحب لعله  
من طائفة محالته **الدين سعد** واي **مناجى الصديق** جمع منهج وهو  
الطريق الواضح **بالصدق** له صل الله عليه وآله وهو متعلق بتعد  
وبالتشبيه وفيه توريه الى احد قسمي العلم **وصعد** واي **ها**  
**معارج الحق بالحق** **ويعلم** طرف مبني على الضم كثر لروحه  
لاما الشرطيه حدثت وبات مناهج الدلالة على معنى الشرط  
استعنا باللام على المعلوم فلهذا ادخلت العا في **هذه** والاشارة  
الى المرتب الحاضر في الدهن ادلا وجوده للاعطاء ولا للمعاني في الخائض  
والاشارة الى نقوش الكتاب به بدفعها ان هذا مبتدأ خبره **غايه** **الحمد**  
**تهذيب الكلام** ولا يخفى على خادق ان نقوس الكتاب به ليست غايه  
بحر يد الكلام عن الكثر والتفويل **في بحر على المنطق والكلام** وغايه  
**تقريب المرام** والمقرب شوق الادله على وجه تسليم المطلوب بتقوله  
**في تقرير عقائد الاسلام** بيان للمرام واصنافه العقائد اما المعنى اللام



او بما فيه مبالغة في جعل العفانة هي الاسلام كله لشدة ادخلتها  
فيه **حقلته تبصر لمن حاول التبصر لدا الافهام** لغني **وذكره**  
**من اراد ان يدرك من دوى الافهام شيئا** في معنى مثل ومازاده  
ثم نقل عن معنى المبالغة الى معنى التحصيل لما بعده عما قبل من حيث  
بالاولوية في الحكم المشترك فلما جعله النجاة كلمة استثنى بها  
على ان الزيادة التي احتضنها ما بعده كانا محرجة له عن حكم حتم  
وقد حذف منه لا وهي مقصودة واعراب ما بعده بالرفع على حرة  
محدوفة والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وبالأوجه البلا  
رور قول امرئ القيس **ولا سيما يوما بداه جليل**  
ففتح مثله في **الولد الاغر الخفي الحري بالاكرام** هو الله واسمه محمد  
ولذا قال **سبح حبيب الله عليه الحية والندم لاد الله من الويس**  
**فوام ومن النابذ عظام وعلى الله التوكل وبه الاعتقاد** قدم  
معول المصدر للحضر ولكونه ما يكفيه راحة الفعل كما في قوله **فاما**  
**بلغ معه التبعي القسم الاول في المنطق** اللام فيه للعهد  
الذكرية لتقدم القسمين في قوله **في تحرير المنطق والكلام مقدم**  
بالتقدم من قدم اللام بمعنى يقدم على ارادة التقدم طبعا وبالفتح  
على ارادته وضعا وقد فرق بين مقدمه العلم ومقدمه الكتاب  
بما مر في محض القوم فيه ان مقدمه العلم معان تتصور اولا  
وهي ادراكات الحيد وجوبا والموضوع والغاية وبحوها فانه لا  
دليل على اختصارها في الثلاثة ومقدمه الكتاب الفاظ دالة على  
بلد المعاني فاختلافها انما هو بالنسبة الى اللفظ والمعنى والدرك  
سوف عليه الشروع بوحدة الحيد وقرط الرعب انما هو مقدمه  
العلم اعني الادراكات المذكورة اما على الحيد ومثله الموضوع  
فلان كل علم بضبطه جهة واحدة له حب ان تصور اولا من تلك  
الحيد لتكون في طلب بقايتها على بصيرة يمنع عن اضعاف وقته  
في غير ما طلب واما على الغاية فلان من لا يعرف قايده عمله لا  
تنتهي عنه على الكبد والتعب ولما كان موضوع الفرض هو العلم  
كما بينا صدر بيان العلم في المقدمة والافليس ما سوف الشروع  
بوجه الحيد على افاده البحث ذلك الذي عن حرة بقسمته فقال  
**العلم** وهو اعم واخص والاعم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند  
الذات المجردة او فيها ويزاد في الاخص بحقيقته من ما يشتمل الاعم  
انواع الحاصل عند الذات ولو خطأ وتفيد الحقيقه في الاخص  
مخرج الخطا وتفيد الحزم مخرج المصيب بغيره وفيل هو الصورة  
الحاصلة في العقل او عنده وشر العقل بحوره مجردة عن المادة  
غير متعلق بالبدن وفيل متعلق به وعلى كليهما مخرج علم الله

وعلى الثاني علم المعقول العشر وفيل هو اسقاش الذات المجردة  
بالصور فتكون من مقوله الانفعال وفيل تعلق خاص بينها وبينها  
فيكون من مقوله الاضافة والصحيح انه في الممكن من مقوله الكيف  
كما هو مدلول التعريف الاول وهو **ان كان ادعانا** من النفس الى انقياد  
**للمتبه** التي هي صورة الاحباب والتشب المسمى بالنسبة بين بين لا  
النسبة الثامنة المدلول عليها لفظ **ربد فام** وحي **فقد يفي** اي قد كد  
الادعانا شئ صدقا وحقا ايضا على ان التصديق لبيط وبصور  
المحكوم به وعليه والنسبة شرطه خارج عنه وصفاته من كونه  
حازما او مطبونا او حود كد جاريه عليه لا الجزائية وذلك لان نظرات  
الذمور الثلاثة تشارك في سائر التصورات في الاستحصال بالقول الخارج  
ولا فائدة في ضم ثلاثة علوم الى الحكم وتركيب الجمع فضا اصر من العلم  
كما هو رأي الزاكي ثم لكونه ادعانا النفس يكون السكر من قسم التصور  
ويصح ان الحكم ادراك واللام كقول لنا صرب اخر من العلم لا فعل من  
افعال النفس لما ثبت في حكمه الارادة من ان الافكار ليست اسبابا  
موجبة لصور النتائج حتى تكون افعالا متولدة من الافكار بل النفس  
قابلة لصور المطالب الكسبية من واهب الصور **والا** يكن ادعانا  
**فصور** اي بالعلم الحاصل شئ تصور اما لواحد من الطوبى او كليهما  
بلا شبه او مع شبه خاليه عن الادعانا كالانشائيات نحو اضرب  
والنقيديات كعلام ريد والحبريات المشكوكه كما سبق وحاصله  
تصور شئ واحد او اكثر حاله عن الادعانا **والصدق** والتصوير  
**بفتان بالمرور** اي من غير تكلف دليل **الضرورة والاكتفاء بالنظر**  
اي ان كل من الضرورة والاكتفاء بالسر له مدخل في التصديق  
والتصور لانا كما يعلم ضرورة عدم احتياجنا الى نظر في الصور للحجرات  
والبرودة ولا في التصديق بان الكل اعظم من الحرة كذا يعلم ضرورة  
احتياجنا اليه في تصور العقل وحقه وفي التصديق بحديث  
العالم وحقه وما ذاك الا لان كلاما من الصور والتصديق يكون  
ضروريا ومكتنبا فلا كبحر ماقتضاها للضرورة والاكتفاء **وهو**  
اي النظر ومثله الفكر **ملاحظه النفس** لما هو محزون عندها من  
**المعقول** **لحصيل** صورة **المجهول** المشعور به من وجه ما والام يمكن  
طلب ما لا شعور به اعتلا والمجهولات مطاب والمعقولات مبادي  
والمطلب التصوري يكون مبداه تصور واحد كما يقع بالفصل وحده  
او اخاصه وحدها او اكثر من واحد كما ستعرف والصدق يكون  
مبداه تصديق او اثبات فاد اطلبت النفس صور ما فيه الانشائيات مثلا  
حركات منها طالبة لمبداه من ذاتي او عرضي في المعلوم عندها من ناطق







منه عند العلم به شي آخر ووجه الحصر في الاقسام الثلاثة انها اما  
 ان تكون للوضع فيها مدخل او لا الاول الوضعية لعطية كدلالة  
 الانسان على معناه او غير لعطية كالحطوط والاشارات وكونها  
 والثاني اما ان تكون كشيء معنوي الطبع والطبيعة كاشي على وجه  
 الصبر او غير لعطية كشم اخذ العارضه على الحمل او لا يكون  
 كشيء معنوي الطبع والعقلية لعطية كدلالة الصوت من وراء  
 الجدار على الصوت او غير لعطية كدلالة الاثر على المؤثر وهذا  
 الحصر سهيل للاسفل فقط والا فالطرف الاخر مهمل لادليل على  
 انحصار في العقلية كحوار ان يكون هناك امر دال غير خصوصي لعقل  
 كالاهايم وكحوه وعلى هذا فالاقسام ستة ودلالة اللطيفة من  
 الوضع **عائنا ما وضع له** اللفظ كدلالة الانسان على الحيوان  
 الناطق لكونه موضوعا بالخرين فهي دلالة **مطابقة** لفظا واللفظ  
 بالمعنى من طائفة الشئ بالشئ ادانها وبتهيه بحيث لا يرد احد بها على  
 الآخر ودلالة اللفظ **عاجرته** اي حررنا وضع له اللفظ كدلالة  
 الانسان على الحيوان او الناطق دلالة **لصن** لوضع هذا الحرف المدلول  
 عليه في ضمن المعنى المطابق من حيث عدم استقلاله بوضع لفظ  
 الانسان له ودلالة اللفظ **على الخارج** عن الاجن كدلالة الانسان  
 على الضاحك دلالة **التزام** سميت بذلك لان المعنى الخارجي المدلول عليه  
 بلفظ الموضوع لازم للمعنى الموضوع له **ولا بد منها** اي في الدلالة الالتزامية  
**من اللزوم عقلا** وهو ان يمنع في العقل تصور اللزوم بدون  
 لازمه كما يمنع فيه تصور العنى بدون تصور البصر **او عرفا** كما يمنع  
 تصور خاتم بدون تصور الكرم وهذا هو القدر المتروط من اللزوم  
 لا اللزوم الخارجي اعني كلما وجد اللزوم في الخارج وجد اللزوم فيه  
 لان البصر لازم للعنى كونه عدم البصر من عماين شأنه ان يكون بصيرا  
 مع اصناع بلازمها الا في الذهن كدلالة الخارج وقد احرزنا اعتبار  
 اللزوم الغريزي هنا ما قد خلط لاصطلاح المنطق باصطلاح البيان  
 وهو غير لائق لان المراد باللوام هنا هي ما يقع في الرسوم فاذا لم  
 يكن بينة في الذهن لا يقع بها التعريف بخلاف البيان فانه لما اعتبر  
 فيه اختلاف الطرق في تأديبه المعنى الواحد وضوحا وحقا لم يكن  
 من اختلاف اللوازم وضوحا وخفا ولو الى حد لا يعرف اللزوم من  
 الاعدتامل في قران اللزوم لثاني اختلاف الطرق واما قولنا هذا  
 اعتراض لا توجه عليه لان معنى اللزوم كما صرح به في شرح التلخيص  
 هو عدم الاستقلال اما في الخارج وليس بمعتبر هاهنا وفاي في الذهن  
 وهو المعتبر فاذا اطلق اللزوم كما وقع هنا لا يتبادر منه غير معناه  
 الوضعي واما العزم هنا او هناك ايضا لسبب اللزوم من عقل او عرف

عائنا

او غيرها فلا يكون حلقا بعد معرفه اللزوم المراد هنا وهناك لان  
 العرف كدلالة اللزوم بمعنى عدم الاستقلال في الذهن كما هو المعنى هنا  
 ويعود الى اللزوم العقلي ايضا ولو استوط في البيان هذا القدر  
 من اللزوم لم يكن دلالة الالتزام مما تاتي فيه الوضوح والكفا واحيى  
 الى بيان معنى اللزوم ثم نقوله ولولا اعتقاد المخاطب لعرف او عين  
 من عهد او كقولك حثيه بتأدير المعنى الحقيقي من اللزوم لو اطلقه  
 ثم اعلم ان قيد الحثيه معتبر في تعريف الدلالات الاله ولا يرد  
 النقص بالموضوع لشي ولللازمه وللجميع منها كلفظ الشمس لموضوع  
 لجمعية الحزم والسعاع ولا خديها **دلائل** الصن والالتزام **لزمها الباطن**  
 ضرورة كونها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او لازمه فلا بد  
 هناك من موضوع له يدل عليه ذلك اللفظ مطابقة في حال دلالة  
 على اجزاء لا الخارج فان قيل قد يستعمل اللفظ في الجزاء واللازم  
 مع ورنه ما بعد عن ارادة المعنى الموضوع له وتظهر ذلك في المثال  
 محارزا فحقن الضمنية والالتزامية بدون المطابقة احسب  
 بان الصن والالتزام فهم الجزاء واللازم في ضمن فهم الكل وعقب  
 فهم اللزوم وقد عطل الذهن عنها فلا يصح ولا التزام وفي بحث  
 ان الصن والالتزام ليس نفس الفهم بل وقوع الحرف في ضمن  
 الكل وهذا المعنى محقق هنا وترتب حصول معنى اللزوم على  
 حصول معنى اللزوم وهذا لم يتحقق ايضا وان حصل اللزوم هنا  
 بدون الملزوم ولا يخرج عن كونه لازما بمعنى ما يعميه فالحق ما اشار  
 اليه المصنف في الجواب بان المراد استلزامها لها **ولو بقدر** لا  
 كحقيقا وكيفية ذلك ان نقدر ان اللفظ في حال دلالة عليها  
 القرينة المانعة عنها دال عليها ولا شرط في الدلالة عليها ففهمها  
 وارادتها بل انه لو الفت الذهن اليها لفهمها من هذا اللفظ  
 المراد به غيرها فان قيل لا حاجة الى زياده هذا القيد لان المجاز  
 موضوع بالنوع واللفظ حسنة في الموضوع له لا في الجزاء واللازم  
 فلما اللزوم من هذا وجود المطابقة بدونها ولا نزاع فيه على  
 ان التحقق انه لا تنافي بين دلالة اللفظ على الجزاء او اللزوم مع  
 غيره بسببه وبين دلالة عليه وحده بالقرينة بل هما متعاضان  
 بحيث لو لم يكن له تنبيه الجزئية او اللزومية لما دل عليه اللفظ فظوان  
 استعمال فيه ولو لم يستعمل اللفظ فيه وحده لزمه لما دل عليه خصوص  
 ايضا وحسن لا يخرج اللفظ عن كونه دالا بالصن او الالتزام على  
 الجزاء او اللزوم حال استعمال اللفظ في احدهما خصوصه عابته بعد  
 الدلالة على المجموع من حيث هو مجموع كحسب دفع الحرف الغير المستعمل  
 فيه اللفظ بسبب القرينة على حاله ولا يلزم من بعد الدلالة على

عائنا  
 لا بد منها  
 في الدلالة  
 الالتزامية



المجموع بعدها على الأفراد لما اقتضى في الحكمه من ان فهم الحركه  
 على فهم الكل وحسن كنهان الى هذا القيد وحق لا يمتثلان لها  
**والعكس** كلما اي ليس كل مطابقه يستلزم التضمنيه والالتزاميه  
 نحو ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى شريطة لا جزء له او لا يكون له  
 لا يمتثلان بلزم تصور ماهيه ملزمه وان كان الرأي  
 قد ادعا استلزامها وبينه مما هو قاصر بعد معرفه معنى اللزوم  
 هناك عن صحيح الدعوى وهذا ينبغي ايضا عدم استلزام المعنى  
 للالتزام والعكس **واللفظ الموضوع** وضعيا او نوعيا فيعم  
 المفرد والمركب والحقه والمكان **ان قصد حره منه الدلاله على حره**  
**المعنى مركب** فعلى هذا لا بد في المركب من ان يكون لللفظ جزء وللمعنى  
 دلالة على معنى وذلك المعنى حره الدلالة قصد وملك الدلالة  
 مقصوده فخرج بالاول فهم الاستفهام وكونها وباللغوي لفظا بـ  
 وكوه وبالتالى كونه عبد الله علما وبالرابع نحو حيوان ناطق على  
 الشخص اذ لم يقصد بالحيوان الناطق دالبا ماهيه زبدي بل مبيره عن  
 غيره فقط فدخل جميع ذلك في المفرد والمركب فثمان **امانام** لاستقلال  
 بنسبه صحيح التكون عليها والتمام ايضا فثمان **اما حره** بمعنى نسبتها  
 الى خارج نطاقه تلك النسبه او لا تطابقه مع قطع الطرح عن وقوع  
 مدلول الكلام في الخارج اولا وعن خصوصه المتكلم **او انشا** لا يرى  
 بنسبه الى خارج كذلك وقد قسم الى طلب ونسبه ونحو الاول  
 يصعب افعل وكونها ولا يفعل والاستفهام والثاني مما عدا ذلك  
 ومنهم من يقسم قسمه اخرى ولا مشاخره في الاصطلاحات **واما ناقص**  
 عن افاده نسبه صحيح التكون عليها وهو فثمان **تقييد** اي وضع الثاني  
 قيد الاول كحيوان ناطق وكونها مارك للحصول المطالب التصوريه  
 وخضروه في المركب من الموصوف والصفة وان كان منه المضاف و  
 المضاف اليه لا معنى علام مراد علام حاصل لرب **او عبره** اي عبره  
 كالمركب من اداه واسم كوني الدار او اداه وكلمه كوان قام **والافرد**  
 اي ولن لم يقصد حره منه الدلالة على جزء المعنى فهو مفرد بدليله  
 ما خرج عن المركب لخصها في الاسم بدون مدلولها ثم لو استقلت لاستقلت  
 المادة بالدلالة على الحدث فكانا مطابقيتين كما في تايير المركبات فلم  
 يس للمجموع مدلول مطابق وبطلان خلو المركبات عن مدلول من  
 ضرورات اللغة ولو لم يكن له نسبه بين مدلول المادة والصورة  
 لم تصح الصورة المنسوب ولا منشوب اليه لعدم كونها اسما ولا فعلا  
 واعلم ان المفرد ههنا المعنى لسميات اجدها باعتبار ذاته وثانيها  
 باعتبار معناه وبالثاني باعتبار استعماله فيه ورابعها باعتبار كليته  
 وحزنيته وهما من صفات المعنى اولا وبالذات ومن صفات اللفظ ثانيا

كالشخص  
 والحيوان  
 والجماد  
 كالحيوان

الاسم  
 واللفظ  
 والجماد

واللفظ

وبالعرض والاول اشار اليه بقوله **هو ان مستقل** بالدلالة على معنى  
**مع الدلالة هيئته** احراز عماد من الاسم بعروض الزمان في معناه  
 كبعض المستجاب او بذات الموضوع كاسم والان وعبد وفيه بحث  
 لان حرج ذلك مبني على حق ان الزمان في الفعل مدلول اليه وحده  
 وهو فاشد فالاول افعال هذا القيد وجعل اللام في الازمنة للعهد  
 اي ازمنه المعنى المدلول باللفظ وضعيا عليه **وعلى احد الازمنه**  
 الواجب هو فيه واسم في اصطلاح المنطق دون غيره **كلمه** ولا كفى  
 عليك ان الكلمه اصطلاحا للمعنى ماضيه ومضارعه ووداوه المصنف  
 احصاها الماضيه من حيث انه في تقسيم المفرد والمضارع مركب ناقص  
 على ما يقضيه تعريفه اذ هو من كلمه واداه هي حرف المضارعه الدال  
 على خصوص الفاعل **وبدونها** اي ان مستقل بالدلالة على معنى  
 بدون الدلالة هيئته على احد الازمنه الثلاثة فهو **اسم والا** اي  
 وان لم تستقل بدلالة على معنى في نفسه بل احتاج في معناه الافراد  
 الى ضم الى شيء كما هو شأن الحرف **واداه** اي هو يبنى في اصطلاح المنطق  
 اداه اي اليه فان الاشتراك في مثله حاله بين النيز والصرف غير  
 مستقل بنفسه ولا يدرك الا بادرار من علقه او دلالتها اما هي على  
 الاشتراك الجبرتي وادراك النظره شرط لادراكه وليست داله  
 على مطلق الاشتراك او الاكالات اسما لاحرفا كذا قالوا وفيه بحث فصفاه  
 في الاصول والثاني من اعتبار المفرد انه **ايضا ان احد معناه** اي ما  
 عني به كما ينبغي بحيث لا يكون له معنيان وان وجد ذلك المعنى في  
 جريئات كثيره كالانسان مثلا فان مفهومه الماهيه المجرده وان وجدت  
 في افرادها المتعدده وحسن لا يخلو اما ان يكون ذلك المعنى خفيا  
 واحد فقط اولا **مع لخصه وضعيا** احتراز من الظاهر واسما الا  
 كوانا وهذا ان معني كل منها عند المصنف شخص واحد لكن بجانب  
 الاستعمال لا الوضع ادما فيه غيره لمفهوم كلي كما في نحو الانسان فهو  
 مع الشخص علم كزبد **وبدونه متواطي ان تساوت افراده** كالانسان  
 يطلق على كل من افراد الماهيه على السواء كان الافراد تواطت على  
 اسم واحد ومعنى واحد ومعناه اشيا الاشارة والمضارعت عند المصنف  
 واما عند غيره فابها وان كانت من متعدد المعنى لكنها لما كانت موضوعا  
 لوضع واحد اي هو اسطه امر عام صارت كايها من متحد المعنى بدعوى  
 الملازمه بين اتحاد الوضع واتحاد المعنى وبه امتازت عن المشترك  
 لان شرطه تعدد الوضع **ومشكك** كسر الاولى **ان ساوت** الافراد **باوليه**  
**او اولويه** في احدها كما لوجود فان معناه واحد وهو يفيض لعدم  
 وهو يقع صفه للواحد والممكن لكن اتصاف الواجب به اشياء واولي  
 وهو يقع صفه للواحد والممكن لكن اتصاف الواجب به اشياء واولي

واللفظ  
 والحيوان  
 والجماد

واللفظ  
 والحيوان  
 والجماد



يكون وجوده من ذاته ووجود غيره منه هذا ان اتحد معنى المفرد  
**وان كثر معناه** والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيشمل ماله معنيين  
لفظ والمعنى ما يشمل الوصف والاستعمال والالتماس مع عدة المتكثر  
باعتبار الحقيقة والمجاز والعلم من متكرر المعنى **فان وضع لكل متكرر**  
كلفظ العين ثمة للمجاز و ثمة اخرى للمجارية ويحذف ولو قال  
فان وضع لكل متعدد وضع ثمان الاولي لخرج اسما الاشارة والمفرد  
عند الجمهور فانه موضوع لكل من معانيها المتكثرة ايضا لكن بوضع  
واحد ولخرج ايضا لفظ الكلالي لانه وان كان موضوعا للمعنى الواحد  
من الماهية فهو موضوع لكل واحد من افرادها ايضا ضرورة كون اللفظ  
الموضوع لها شغلا في المفرد وهو اخص منها واستعمال لفظ الاخر  
الاخص لا خصوصه حقيقة والحقيقة تستلزم الوضع للاخص ضرورة  
كونها استعمال اللفظ فيما وضع له لاسم التسمية للمتكثر المعنى  
والكللي متحدة لانا نقول قد عني بالمعنى هاهنا كما هو اعم من الوضعي  
والاستعمال به ليل يسميه الى الحقيقة والمجاز واليقول ولا شك في  
تعدد معنى بعض الكلمات بحسب الاستعمال وان اتحد بحسب الوضع  
كما ذكرنا من استعمال الموضوع للماهية المتحدة في كل واحد من افرادها  
المتعددة وليس مشترك بينها لان الوضع واحد فحتاج في المشترك  
الى القيد المذكور **والا** بوضع لكل بل كان البعض موضوعا له والبعض  
غير موضوع له وهذا القسم الثالث وهو ما يكون باعتبار استعماله  
وهو قوله **فان استعمل في الالف** وترك الاول **فصول** اي هو يسمى منقولا  
لعله عن معناه الاول **نسب الى الناطق** له من شرع او عرف او اصطلاح  
فقال لفظ الصلوة مثلا منقول شرعي عن الدعاء ولفظ الله  
منقول عربي عن كل مادي والكل منقول اصطلاحا عن كل لفظ الى  
مفرد موضوع ولا يقال منقول لغوي لان اللغة اقل **والا** يستعمل في  
النافي وترك بل استعمال في غير الموضوع له او لامع عدم ترك الاول  
**حقيقة** في المعنى الاول **ومجاز** في المعنى الثاني وكل منهما لغوي او  
شرعي او عرفي عاما وخاصا ولها فاصل واحد وبلين هذا الفن  
موضوع ذكرها ولكن نقي هذا ان يقال ان الحقيقة لا تستلزم المجاز لخوا  
ان لا يستعمل اللفظ في غير ما وضع له راسا فلا يكون بعض الحقائق  
من متكرر المعنى وقد جعله القسم فلنا ذلك قد خرج مفهوم الشرط  
وهذه التقسيمات ليست بالذات بل باعتبار ما بقي مالا اشراك فيه  
ولا نقل ولا تخار من قسم المتحد الا ترى ان المشترك قد يكون بالنتبة  
الى كل من معانيه متواطى ومسككا وعلما فانهم **فصل** لما فرغ



من التقسيمات الثلاثة الاول احدى بيان القسم الرابع من تلك  
التقسيمات وفصله بذكر الفصل وصدره بالمفهوم اشارة الى ان  
المفهوم لا يستعمله على بيان المقدمات الموصلة الى التقريرات وهي الكلية  
الحسن **المفهوم** من اللفظ وهو الصورة الحاصلة منه عند العقل  
او فيه سواء كان حصولها بالذات او بواسطة الالات **ان يمنع** في العقل  
**ومن صدق فيه على كثير من** لمفهوم يرد فان العقل بعد تصور  
يمنع من فرضه مشترك بين كثير من **والا** يمنع فرض صدق فيه على كثير  
بل جبر العقل ذلك **فكل** لمفهوم الانسان فان له مفهوما مشتركا بين افراد  
حكم العقل به على كل منها والمحسوس عنه في هذا الفرض هو قسم الكل  
الذي بقي العلم به بقا القسم المدركة وان العرض التوصل الى اقتصاص  
المجهولات وهي الاصول بالخرجات لتعريفها وعدم انضباطها ومن  
ثم علق بعض الاكابر فرغم ان الله تعالى لا يعلم الحركات لعدم كون  
العلم بها كالا وحسب فيل ان العلم من حسن الكمال و اراد هذا القائل  
ان العلم يكون يرد في الدار مثلا الموضع دوام اعتقاد ذلك وخرج  
يعد منها ثمان هذا الاعتقاد بعينه قد انقلب جهلا بخلاف قولنا  
الانسان حيوان والحيوان جسم فان هذا اما لا تنطبق اليه التوهم  
حكا وانما بحث عن اخرى لمقابلة الكلية ولان مفهومه وجودي  
ومفهوم الكلية عدي والاعدام اما تعرف بملكاتها ولا تنطبق في  
الكل وجود افراد بل سوا **امتنع افراد** فلم يوجد شي منها في  
الحاج لمفهوم الاشياء والله موجود وكوهرها من تقاض الامور  
العامه المتسا عندهم بالكمالات العريضة فانه يمنع وجود شي منها في  
الحاج وان لم يمنع العقل من تصور صدقها على كثيرين **او امتنع**  
**توجد** لمفهوم العقيدة **او وجد الواحد فقط مع امتنان** الغير لمفهوم  
الشمس **او امتناعه** لمفهوم الواجب الوجود **او الكثر مع التناهي**  
لمفهوم الكوكب الشيار **او عدمه** لمعلوم الله تعالى وهذا بيان النسب  
الاربعة التي هي التباين والتساوي والعموم المطلق او من وجه وهي  
بكالها لا يجري الا في الكمالات فلها اصدربا بها بالكمالات ففالت  
**الكلمات** **ان تفارقا تفارقا** **كلها** بحث لا يمتنعان في مادة فقط **فما بينا**  
كالالاتان والفرق ومرجع هذه التباين كليتيتي دائمتي  
من كلا الطرفين **والا** يعترفان **فان تصادقا** **فما بينا**  
يصدق كل منهما بالفعل على كل ماضد وعليه الآخر **من كما سبق** **فما بينا**  
كالالاتان والناطق ومرجع هذه التباين الى موحسيتي كليتيتي **والمساويان**  
**بعضها كذا** اي متساويان وكل ماضد وعليه بعض احدهما  
صدق عليه بعض الآخر **والا** لا يقع التباين بين عينيهما بياض  
انه ادالم يصدق كل لالاتان لناطق وكل لناطق لالاتان وجب ان  
يصدق بعضهما ضرورة عدم ارتفاع المضاد وهو بعض لالاتان ليس  
لناطقا ونعني لناطق ليس لالاتان ويلزمه ان بعض لناطق



وبعض لا تافى انسان وقد كان كل انسان ناطق وكل ناطق انسان هذا  
 خلاف فرض التناوب **اد** لم يتفاد فافسادا قاكليا من اكناسيين بل من  
**حاجب** واحد فقط **فاعم** احدهما والاخر **اخض** مطلقا من جانب العموم  
 والخصوص كالحيوان والالات و مرجع هذه النسبة الى موضوعه  
 كليته وسالبه جزئيه **وبعضها بالعكس** اي بعض الاعم مطلقا كقول  
 اخض مطلقا من بعض الاخض مطلقا فلا انسان اعم مطلقا من  
 لاجيوان لصدفه بدون لاجيوان في الفرس وبه تعرف الات حيوانا  
 اخض من لا انسان مطلقا لعدم صدقه في الفرس ايضا **والا** لكن البقاي  
 كليا من اكناسيين ولا كليا من حاجب ايضا **من وجه** اي وعموم كليتها  
 وخصوصه من وجه دون وجه كالابيض والحيوان بوحدها  
 مع الفرس الابيض مثلا وبوجه الابيض بدون الحيوان في الفرس  
 الابيض وبوجه الحيوان بدون الابيض في الفرس الاسود **والنسبة**  
**بين بعضيهما بيان جزئي** محقق في احد طرفين اما في جميع البان  
 الكلي كما ان حيوانا والالات ناسنهما عموم من وجه لوجودهما في  
 الفرس والاول وحده في الات والثاني وحده في الحيوان وبين  
 بعضيهما واما لاجيوان والالات بيان كلي واما في ضمن العموم من  
 وجه كما بين بعضي الحيوان والابيض وهما لاجيوان ولا ابيض  
 لوجودهما معا في اجمال اسود والاول وحده في اجمال الابيض  
 والثاني وحده في الفرس الاسود **كالمباني** يعني ان النسبة  
 بين بعضيهما بيان جزئي محقق في احد طرفين اما في جميع البان  
 الكلي كما بين بعضي الوجود والعدم او في ضمن العموم من وجه كما  
 بين بعضي انسان وفس وهما لالات والفرس حيث احتملان  
 في اجمال والاول وحده في الفرس والثاني وحده في الاتان ولما  
 كان البيان الجزئي هو مضمون العموم من وجه اذ هو بيان  
 الطرفين في بعض المواد حكم المصنف بان بين البعضين في  
 المتشابه بياناً جزئياً ولم يجعله عموماً من وجه لان منه ما هو  
 بيان كلي كما عرفت ولا تبايناً كلياً لان منه ما هو عموم من وجه كما  
 عرفت ايضا فكان البيان الجزئي محققاً في ضمن التباين الكلي و  
 والعموم من وجه **اد** قد علمت ان الجزئي هو ما منع تصور من وجه  
 صدقه على كثيرين فاعلم انه **قد علم الجزئي للاخص** من غيره  
 وان كان كلياً وتخص هذا التام الجزئي الاضافي كالاول باسم الحقيقي  
**وهذا الاضافي هو اعم** من اخص مطلقا اي ان كل جزئي حقيقي  
 فهو جزئي اضافي ضرورة ان للتخصي ماهية معناه عن المتخصيات  
 سبوح هو كنهها وهي اعم منه وبما ناقته اليها يسمى عربيا لها وقد  
 نقص بذات الواجب له فانه لا يندرج تحت ماهية فقط وجه تحت

ان المستوفى ان كان هو الجزئي المنطقي اعني المفهوم من اللفظ فهو  
 اسم الواجب كلي لا جزئي وان كان هو الكارحي اعني ما اخص به هذا  
 الكلي مع ان التخص عن الكارحيات لترس وتطبعه المنطقي لان كل  
 كارجي متخص ولا نسبة بين الايجابين الا التباين وليس كل اضع  
 حقيقيا اذ الاضافي لا يعتبر فيه الا كونه اخض من شي والافض  
 من شي يجوز ان يكون كليا تحت كلي اخر فلا يمنع وضد مد على كثيرين  
 وقول المصنف وهو اعم ان جعل حالا والصير للاخص يفيد ذلك صريحا  
 وان جعل اسبغا فالبيان التبع كما هو الوجه والصير للجزئي المراد هنا  
 بغيره الاضغنا **والكليات** وعرفت انها هي التي تقتض بها المجهولات  
 وبالعلم بها تكون الكمال العلمي خلاف الجزئي في ذلك كله فقدم العت  
 عنها على تحت المعرفة لانها هي العلم المادية وهي **تس** حكم العقل لان  
 الكلي اما بعض حقيقة ما تحت ادخل فيها او خارج عنها الاول النوع  
 كالاتان فان الاتانية نفس حقيقة كل فرد من افراده والاحزاب  
 كل منها اما تحت حقيقة واحدة وهو الفصل والخاصة او غير تحت  
 وهو اكنس والعرض والعام و قدم المصنف اكنس لان حرك الماهية  
 الاوله والجزء مقدم طبعاً فقدم وضعاً وذاتي لها والذاتي مقدم  
 على العرض ولان الكمال في معرفه اكنس اكثر لكون كليته اسد  
 اشاروا اظهر فعال **الاول اكنس وهو المقول حوازا او غيره على**  
**الكلم** لخرج الجزئي لا محاده وشكل الكليات اكنس وقوله **المختلف**  
**الكماني** لخرج النوع لانه متفقا في **جواب ما هو** لخرج باي اكلات  
 اما العرض العام فلا بد لانتقال في احواب اضلا لاجواب ما هو ولا  
 جواب اي شيء هو واما الفصل والخاصة فلا بد لانتقال لان الاتي  
 جواب اي شيء هو اما في د افة كالفصل او عرضه كالحاض **فان كان**  
**الجواب عن الماهية المطلوب تصور** **وعن بعض المشاركين** لها في  
 عين ذلك اكنس نحو ما يقع في جواب السؤال عن ماهية الانسان  
 والفرش المشارك للانسان في خسر الحيوان **هو الجواب** بالنصب  
 حركان وهو صير فصل **عنها** اي الماهية **وعن الكل** من المشاركات  
 لها في عين ذلك اكنس من الفرس والخيول والاشجار والاشجار  
 وغيرها **وعرب** اي وذلك لاختلاف قرب من الماهية لكونه اقرب اجزاها  
**كالحيوان** فانه يقع جوابا للسؤال عن ماهية الاتان وما هذه كل  
 من هذه المشاركات لانه تمام الاجزا المشتركة بينها وبينها وتقتضي  
 تمام المشترك ان لا ينتهي التحليل من فوق الى جزء مشترك بينها وبين  
 تمام الاجزا المشتركة بين الاتان والنبات مثلا هو الثاني والاشجار  
 وان وقع في الجتم الا انه جزء مشترك في الاول وحر تمام  
 المشترك في الثاني لا تمام المشترك فيها لان التحليل من تحت الحوص  
 سلك في الاول الى الحيوان وفي الثاني الى النامي وما قبل كل منهما

وهو  
 الاشارة  
 الى الحرك  
 في الجواب  
 عن الماهية  
 في الاول  
 والثاني



حزله ضرورة تركب الاخص من الاعم وغيره **والا** لكن هو الحوت  
 عنها وعن الكل بل كان جوابا عنها وعن بعض المراكات دون بعض  
 اخر **فجيب** ان ذلك اخص بعينه عن الماهية **كالحتم** التامى وان  
 مشترك بين الانسان والنبات والفرس وكونها ومع جوابا عن ماهية  
 الانسان وعن بعض مشتركها فيه وهو النبات ولا تقع جوابا عنها  
 وعن المراكك الاخر وهو الفرس بل اجواب عن تلك الماهية وهذا  
 المراكك الاخر هو الحيوان لا غير لان الحتم التامى ليس تمام المشترك  
 بينها كما عرفت وحسنت فالحتم اما تمام المشترك بينها وبين نوع بارز  
 وهو العرب او بان ادلك المشترك كالنبات الذي هو ان الحيوان  
 في النوع وهو البعيد **الناسي النوع وهو المقول على الكثرة المنقطة**  
**الحقيقة** كثر من الحتم وباني البود عرفت ما تقدم في جواب ما  
**هو وقد يقال النوع على الماهية** اللام هنا للاستعراق اي كل الماهيات  
 والمراد بالماهية ما يقع في جواب ماهو كما صرح به في متن الحريد  
 وعلى هذا لا شك على حد النوع الاضافي دخول الضيف كالتركيب والعرف  
 فيه ادلا لا يقع في جواب ماهو وان كان يقال عليه وعلى غيره الحتم  
**المقول عليها وعلى غيرها الحتم** الذي هو تمام المشترك بينها وبين  
 ذلك العبر كما يقال للحيوان نوع لانه مندرج تحت جنس النامي  
 الذي يقال عليه وعلى النبات **جواب ماهو** واحترس بدك القيد  
 عن الفضل والخاصة والعرض العام لانها لا يقال في جواب ماهو  
 كما تقدم **وحسن** هذا النوع اعني ما يقال على الماهية الى اخره **ناسي**  
 النوع **الاصافي كالاول** يخص اسما **بالحقيقة** **والحقيقة** والاضاف **بشأنها**  
**عموم من وجه لصادقها على الانسان** وانه نوع حقيقي لا نوع  
 حتم واصافي ايضا لا يدراجة تحت جنس يقال عليه وعلى غيره  
 وهو الحيوان **وتعارفها في الحيوان** وانه نوع اصافي لا يدراجة  
 تحت كلي اخر وهو التامى وليس حقيقيا اذ هو مقول على الكثرة  
 المختلفة كحقائق كما عرفت **والنقطة** وهي عرض بعضي عديم  
 القسمة وكذا الوحدة الا انه لا خارج لمفهومها وكذا العقل  
 والحق المتناهى بالحقائق البتيلة فانها انواع حقيقة لانها تمام  
 ماهية افرادها غير اضافية لعدم اندراجها تحت بياطينها  
 وفي كلا المقامين مناقشة لا يلقى في مقام التعليم وحاصلها  
 ان ذلك اما نسبي فما تصور ضرورة اما هو مكتسب فلا بد  
 له من حتم وفعل ولا نسلم ان تصور البتات ضرورة كيف  
 وانما العقل العقل والفسس والنقطة وكونها بالحدود والرشو  
 المركبة المستلزمة للحتم والفعل واجب بان الكتب لا يستلزم  
 التركيب كوازن كونه باللازم وهو اكارخ المقول فان البتات طه  
 اعم من الضرورة ونوشان ذلك التعريف باللازم اما يصح اذ كان

مقتضى

لازما للوجود اكارخي لا مكان بعقله عن بعقل ملزومه اما  
 لازم الماهية التي لا وجود لها الا في الدهن فممنوع التعريف بها لان  
 وجودها في الدهن نفس تصورها وتصورها لا يزمها فرع تصور  
 وممنوع التعريف بالمتأخر كما علم للدر او كصيرل الحاصل **م الاحساس**  
 التي تقع لماهية الانسان مثلا **تترتب متصاعدة** اي مبتداه من  
 اخصر الاسفل وهو الحيوان ثم التامى ثم الحتم الى ان ينتهي الى العالي  
 وهو الكوهر **وتسمى حتم الاحساس** **والانواع** تترتب ايضا **متنازلة**  
 اي مبتداه من النوع العالي وهو الحتم ثم التامى ثم الحيوان حتى ينتهي  
 الى **التافل** وهو الانسان **وتسمى نوع الانواع** **وما بينهما من متوسطات**  
 تقع احاسا ساي اعتبار ما بدرج حتمها وانواعها باعتبار ما بدرج  
 حتم **الثالث الفصل وهو المقول على الشئ** هذا حتم الكليات  
 الحتم وقوله **في جواب اي شئ هو** لخرج الحتم والنوع ادقالات  
 في جواب ماهو لا اي شئ هو والعرض العام ادقالات في اجواب  
 راسا وقوله **في ذاته** لخرج احصاء ادقالات في جواب اي شئ هو في  
 عرضه **فان ميز الماهية عن المراكات لها** **في جنس ويب** كالحيوان  
 لماهية الانسان كما مر بحقيقة **فرب** كالناطق او بعيد كالحساس  
 وذلك لان جزء الماهية اما ان يكون تمام المشترك او لا الاول الحتم  
 كالحيوان والناسي اما ان يخص بالماهية او لا كلاهما فصل والاول  
 العرب كالناطق والثاني اما ان يخص بتمام المشترك وهو الحيوان  
 فيكون فصلا وبسالة وبعد الماهية من الانواع كالحساس  
 وتقدم جزا الى منتهى فصول انواع الاحساس العاليه والكل فضول  
 بعيد لماهية التافل **فان قلت** الحساس مثلا لا يفضل بماهية  
 الانسان عن كل مشترك لان غيره من الحيوان حساس ومثله كل فصل  
 بعيد **قلت** المراد الفصل في الجملة ولو عن المراكات في الحتم  
 الاخر **فان قلت** والحتم العرب على هذا يفضل عن المراكات  
 لماهية في الحتم الذي فوجه فحيث ان يقع في اجواب عن اي شئ هو  
 في ذاته **قلت** انه لا يكتفي في جواب اي شئ هو في حتمه بالمميز  
 في الجملة بل لا بد من قيد ان لا يكون تمام المشترك بين الماهيات وقد  
 عرفت اعتبار من مورد القسمة للفضل حيث جعل بسالة لا فيها  
 منه **واعلم** ان الفصل له شبه الى النوع وشبه الى الحتم وهو  
 ميز النوع عن جنسه ويقسم الحتم الى نوعه وله باعتبار كل شبه  
 اسم فهو **اد التبع الى ما غيره** وهو النوع **مقوم** لذات النوع لانها  
 قامت به ماهيته حيث دخلت قوامها وصارت متميزة وحدها **اد**  
**شبه الى ما غير عنه** وهو الحتم **مقسم** له لانه اذا انضم اليه  
 صار المجموع قواما من الحتم متميزا **والمقوم للعالي مقوم للتافل** لان



الماهية انما مفهوم باجزاءها وصوره كون جزء الاعم جزءا للاخص  
**ولا عكس** كليا اي ليس كل مفهوم التافل مقوما للعالي لان بعض مقوم  
التافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي **والمقسم بالعكس** اي كل مقوم  
للتافل مقوم للعالي وليس كل مقوم للعالي مقوما للتافل اما الاولى  
ولان معنى تقسيم التافل كصبله في نوع منه واد حصل في نوع منه  
حصل العالي في ذلك النوع ضرورة حصول الاعم في الاخص واما الثانية  
فلان فضل التافل بقومه فقط وبقومه له كصبل نوع من العالي  
ولكنها اعني الثانية معكس جريته بخصوص المادة فقط لان بعض  
مقسم العالي مقسم للتافل وهو مقسم التافل **الرايع الخاصه**  
**وهو الخارج** هذا احتسلا لا شمل غير العرض العام **و** **الخاصه** قوله  
**المقول على ما يحجب حقيقته واحده فقط** كالضاحك لا يقال الاعلى  
الانسان وهذا يخرج العرض العام اذ يقال عليها وعلى غيرها  
**الخامس العرض العام** وهو **الخارج المقول** اي المحمول فقط لا في  
اجواب عليها اي على كصبله الواحدة **وعلى غيرها** كالمسكن يقال  
على حقيقته الانسان والفرس وغيرهما من الحيوان **وكل منهما** اي  
الخاصه والعرض العام **ان اصنع انكائه عن الشئ العارض هو له**  
**لازم** اي فكل منهما شئ لازم لذلك الشئ المعروض ولزومه على  
احد اعتبارين اما **بالسطر الى الماهية** اي ماهية المعروض من  
حيث هي هي وتعرف احتيارا المصنف لما هو الحق فيها فقول بعض  
الاراج اعظم من وجودها في الذهن او في الخارج عطفه عن منع وجودها  
في الخارج واعتبار بلزوم لازم الاعم لان اده وشيئ ذلك لازم  
الماهية كالانقسام بين الاثنين فانه متى حقيقت ماهية  
الاسبي اصنع انكائه الانقسام بين الاثنين فانه متى حقيقت ماهية  
اللازم لارها الا بالسطر الى **الوجود** كالحيز للجسم فانه لازم لوجوده  
فقط لا لماهية لان ماهيته المركبة القابل للابعاد والحيز لا يلزم  
هذا المفهوم انما يلزم وجوده فقط والمراد بالوجود هو الوجود الخارج  
فقط لا الذهني المعتمد في الدلالة الا لتمامه لعمى الرمت تصقش  
اللزوم في الذهن تصور اللازم كما هو هذه ذلك ارج ايضا والامر  
بمع تقسيم اللازم مطلقا الى بين وغير لان هذا هو البين بالمعنى  
الاخص قيودي الى تقسيم لازم الوجود الذهني الى بعته وعده ولا تقسم  
البين ايضا الى قسميه لذلك لا يقال **الاسم الماهية** من حيث هي ذهني  
ايضا ضرورة كونه ما يحصل في الذهن كصورتها فيه ويكون بينا بالمعنى  
الاخص ايضا ولا يصح التقسيم الثاني لانا نقول الواجب في حق لزومه  
لها ان يكون مستغف به حال وجودها في الذهن لان يدرك هو بادراكها  
لان متساواه الروايات الثلاث للقامتين لازم لماهية المثلث ولا يدرك

بادراكها ثم لازم الماهية قما **بين** والمبين فتبين اخص واعم  
لان اللازم اما ان **يلزم بصورة من تصور الملزوم** فهذا هو اللزوم  
الاخص كالمقتضاتين فانه يمنع تصور مفهوم الابن بدون الاب والعكس  
**او يلزم من صورهما** اي اللازم والملزوم **الحكم باللازم** بينهما هذا  
هو اللزوم الاعم كالانقسام بينا وبين الاربعه وان من تصور الاربعه  
وتصور الانقسام بينا وبين حزم لمجرد المصورين بلزوم الانقسام  
بينا وبين الاربعه وكون اللزوم بالمعنى الاول اخص وبالمعنى الثاني  
متى كفي في حق اللزوم تصور طرف واحد كفي فيه تصور طرفين ضرورة  
وليس كفا كفي تصور الطرفين كفي تصور طرف واما المصنف فقد جعل  
مقسم الاعم والاخص هو نفس اللازم البين ولا يحكي ان السبب  
بين اللوازم انفسها لا ينحصر في العموم المطلق كما لا ينحصر فيه الملزومات  
ولا بد من رد كلامه الى جعل البين صفة للزوم ثم قد جعل البين ومقاله  
تسبين لمطلق اللازم ولا يحكي عليك انها محضات بل لازم الماهية كما صرح  
به القوم لان البيان واخصا صفتا مانع في الذهن في اصطلاحهم  
كما ترك في عبارة المصنف من جعل التصور مناط لللازم **واما غير**  
**وهو بخلافه** اي بخلاف البين في معنييه كساواه الروايات الثلاث في  
المثلث هكذا **لغائبيت هكذا** فانه فاما متساوايتها لانه  
لماهية المثلث لكن الحكم باللزوم يحتاج الى برهان ههنا **والا** يمنع  
انكائه كل منها عن معروضه بل كان ما سلك عنه بالفعل او لا مكان  
**بعرض مفارق يدرم** كحركة الفلك والفرق بينه وبين لازم الوجود  
الخارج باكمال الانكائه عقلا وعدمها **او يزول بضرعه** كحركة النحل  
وصفره الوجه **او بطر** كتراد شعرا الشباب **خاتمه** مفهوم لفظ  
**الكل** وهو المقول على كثيرين **يسمى كليا مسطويا** لكونه مازجا به اصطلاح  
المنطق ولا يحكي المسطوي الا عن هذا المفهوم **ويسمى معروضه** اي ما  
يعرض له هذا المفهوم وهو اكنوان مثلا كليا **طبعيا** لانه طبيعي  
من الطبايع او لانه موجود في الطبيعة اه في الخارج **والمجموع**  
من العارض والمعرض تسمى كليا **عقليا** لعدم وجوده الا في العقل  
لان جزاءه الكلي المنطقي وهو مفهوم اعتبره العقل فقط **وكذا الانواع**  
**الاحتمالية** التي تشملها تحت الكل وهي اكنس والنوع والفعل والخاصه  
والعرض العام مفهوم كل منها مفهوم منطقي كلي مسطوي ومعروضه  
طبعي والمجموع عقل **واعلم** ان في وجود بعض هذه الكلمات في الخارج  
خلافا اما المسطوي والعقلي فلا وجود لها الا في العقل وفاقا لان المنطقي  
انما هو مفهوم اعتبره العقل فقط والعقلي مركب منه ومن الطبيعي  
جزؤه عقل وما لا يوجد جزؤه الا في العقل لا يوجد هو الا فيه واما  
الطبعي فقد ذكر بعض اهل الحكمه انه موجود في الخارج واستدلوا بان



هذا الحيوان مثلا موجود في الخارج والمعنى الكلي المشترك من هذا  
الموجود وحده الموجود موجود فالحيوان الكلي موجود والمصنف  
لما لم ينقض له هذا الدليل حرم بان **الحق وجود الطبيعي بمعنى وجود**  
**انتفاء** لا غير ذلك لانه جرد هذا الحيوان الموجود ليس بنفس الماهية  
المشتركة والالكانت متعدية والفرض هنا متحد بل انما هذا الموجود فرد من  
افرادها **فصل 2** المقصود الالاه من وضع مباحث النصوص في  
هذا العلم حيث لم ينحصر عنها الا لكونها مقدمة لهذا المقصود وهو  
**معرف الشيء** اهم من كونه خيدا او رسما وحقيقته **ما يقال عليه** اي عمل  
على الشيء الموضوع لا مجرد الاخبار عنه بل **لا فاده تصوير** اي تصور معهود  
اما معنى حقيقته وكنهها كما في احد التام او لا بها بل بحث مما تزعى جميع  
ما عداها كما في احد ود الناقص والرسم وسماي بياها بالاسم وهذا  
راي المتأخرين اعني اشتراط الابطال الى الكنه او التميز عن جميع الاعيان  
لانهم لما راوا التميز في اكله في عاينه النقصان وقد اكفى به القدماء كالدرك  
نفع بالاعم والاحص لم يلتفتوا اليه واشتراطو المساواة المخرجه للاعم  
والاحص عن الصلاحيه للتعريف وكان المبين خارجا بالاولى وان  
جار ان يكون مهيذا في اكله لنوع خصوصيه حصل بها الانتقال منه الى  
ما يشبه سم المعرف عبر المعرف لوجوب كونه معلوما قبله والشيء لا  
يعلم قبل نفسه فكذلك كلف المصنف **وشرط ان يكون المعرف متاوبا**  
للمعرف بالفتح اي مطردا معكثا مانعا حاصلا وحاصل ذلك ان كل ما صدق  
عليه المعرف يجب ان يصدق عليه المعرف وبالعكس وشرط ايضا  
ان تكون **احلا منه** معرفه واذا حقق وجوب هذين الشرطين **فلا**  
**يصح** التعريف **بالاعم** لان المقصود من التعريف اما تصور ماهية المعرف  
وهي انما حصل كل الذاتيات ودفات منها فاضل واما امتيازها عن  
جميع ما عداها والاعم شامل له ولغيره فلا يحقق المتاواه **ولا الاحص**  
لعدم تحقيق شرط المتاواه حيث لا يطبق على جميع افراد الاعم وايضا هو  
احتمال لان كثير مغايرات الاحص بعض كثيره فيوده وكثيره فيوده  
بعضه رباذه الغرائبه فلا يحقق شرط **اكلا مطلقا** اي سواء كان العموم  
واختصاص من وجه او من كل وجه الا انه مع المطلق منها تنقضي  
احد كليتي المتاواه التي مرجع الطرد والعكس اليها ومع كونها من  
وجه سقفيان كلاهما **ولا المتاواه معرفه** وخفا له لكونها في مرتبه  
من العلم واكمل كعرف الحركه بما ليس يكون وكذا لا يصح التعريف بما هو  
على المعرف بالفتح ونسبي الدور مرتبه مفرجا كتعريف الكيفية بما به  
نفع المشابهه ثم يقال المشابهه اتفاق في الكيفية او مرتبتين كتعريف  
الاشياء بالاولى بقسم متساويين ثم تعريف المتساويين بالاشياء  
الغير المتساويين ثم الشئ بالاشياء او سلات مراتب كتعريف الاشياء  
بالزوج الاول والزوج بالمقسم متساويين والمتساويين بما ذكره وكذا

لا يصح التعريف بالمتاواه معرفه لانه علمه لمعرفه المعرف والعلم يجب  
تقدمها **ولا الاحص** كما يقع كاستعمال الالفاظ الغريبه الغير المألوفه  
كحوالت اسطقس فوق الاستطقييات او بالالفاظ المجارحه او المشركه  
لتبادر الحقيقه في المجاز وعدم فهم شي في المشرك ومن ذلك الاخص  
كما سمعت قبل **والعرفان بالفصل الرابع** كالتاوي في حد الذاتين يقال  
**حد** لان الحد هو المنع للشيء عما عداه وهو مما يكون بالذاتيات كلها اظهر  
**والعرفان بالخاصه** كالصاحدين الذاتين يقال له اصطلاح المنطوق فقط **رسم**  
لان الرسم اثر الشيء والخاصه اثر من اثار الرسم لاسرع عين دانه **فان كل**  
كل من الفصل والخاصه **مع احسن الرسم** كالحويان في المثال **فان** اي  
فاحد والرسم تام اما تمام ايجاد فذكر الذاتيات تمامها واما تمام الرسم  
فلما انتهت ايجاد التام حيث ذكر مع احسن الرسم احص اوصاف الرسم  
العريضه **والكن كل من الفصل والخاصه** مع احسن الرسم **فان**  
اي فاحد والرسم ناقص اما احد الناقص والعرفان بالفصل وجده  
اوبه وياحسن البعيد كالحسن الناطق واما الرسم الناقص والري يكون  
بالخاصه وحدها او بها وياحسن البعيد كالحسن الصاخذ وكونها ناقصا  
لحدف بعض الذاتيات في احد ونقص اخر الرسم التام **ولم يعتبروا**  
التعريف **بالعرض العام** لما عرفت من ان المطلوب من التعريف الاطلاع  
على كنه المعرف بذكر الذاتيات وهو عرض او التميز عن جميع الاعيان  
وهو عام فلا يكون معرفا حقيقا ولا حقا معرف فاسقط واما دخر  
في بحث الكليات استنبها لها لا للمجاهه اليه فاقسام المعرف حسب شئته  
احد التام والرسم التام واحد الناقص اما بالفصل وجده اوبه وياحسن  
البعيد والرسم الناقص بالخاصه وحدها او بها وياحسن البعيد  
وهذا مبني كله على اشتراط المتاواه كما هو راي المتأخرين **وقد**  
**احيز في المعرف الناقص ان يكون اعم** اكفا بالميز عن بعض الاعيان  
كما هو راي القدماء وهو بالاعم وطاهر كخصيصه لتكوينه بالاعم عدمه  
تكوينه بالاحص بناء على احتلال شرط المتاواه والاختلاف فيه بخلاف الاعم  
فانه لم يحتل فيه غير شرط المتاواه وطاهر كلام القوم ان الاعم  
والاحص كلاهما توصل الى الصور بوجه ما حيث تكفى بالنصور  
بوجه ما لا وجه لتكوين المعرف بالاعم دون الاحص وقوله **كاللفظ**  
يعني كما احيز في المعرف اللفظي ان يكون المعرف اعم **والتعريف اللفظي**  
**هو تفسير اللفظ** لغرائبه نحو قولك لخنديش الحمر فان الحمر اعم  
لاشواطئ فنادم العهد في الخنديش بخلاف الحمر ولكن ذلك قد كفي  
في تفسير اللفظ وان قامت الدلاله على خصوصيه في المعنى **فان**  
اعلم ان احسن كثيرا ما يلتبس بالعرض العام والفصل بالخاصه  
حتى تختل القطعي بان هذا اداني وذاك عربي ولم يقع حرم في اكثر الحقايق  
بأنها عين ما اودته لحدوث لان الحكم بان هذا اداني مثلا انما هو باعتبار  
طس ارتفاع الذات بالارتفاعه او بانه لا يتصور فهم الذات قبل فهمه  
او بالتب للذات بعلمه والعرض بخلافه والحكم **مستوفى** في كل حركه







**محمولا** لانه حمل على الموضوع سواء وقع خبرا او فعلا مقدما ايضا  
**والدال على النسبة رابط** وهو يكون ثانياه وعبر رابته  
 وبما نعت الحكم الى اللغة العربيه وكان الروابط في اليوناني والعجم  
 هشت و ثود و استن و الحركه المولد على الحرف الاخير من الكلمه  
 وحد و امعنى كان صالحا للربط الزماني موافقا لمعنى الروابط  
 الزمانيه من تلك اللغتين ولم نجدوا للرباطه عبر الرابته هتال هو  
 هنا فجاوا بصوره الضمير المفضل وهو معنى قول المصنف **وقد سمي**  
**لها هو** ونفع مشبه كحي هو عالم ومحد و قد للشعور بها كحي  
 زبد عالم والعصيه مع ثبوتهما شئ بلائيه ومع حدتها ثنائيه فان  
 قلت هناك حيز رابع للعصيه وهو النسبه فلم يجعل لها لفظ رابع  
 بل اعلمها قلت **اللفظ الدال على وقوع النسبه اعني ضم احد الطرفين**  
 الى الاخر دال على النسبه داله واصحه التواميه ولهذا دال المصنف  
 والدال على النسبه ولم يقل والدال على وقوع النسبه اشار الى انها  
 كانتا معنيان شاذيان بعبارة واحد **والا** لكن الحكم فيها ثبتت شئ  
 ليس اوسعيه عنه **فشرطه** مصله او مفضل وسالني بيان اف ما هات  
 السري **وسمي الحيز الاول من الشرطيه مقدا** **والثاني تاليا** لتلك المقدا  
**والموضوع في الكلمه ان كان بخصا** معينا كحيريد فام **بسم الله** **فخصيه**  
 نسبة لها الى موضوعها لانه الاشراف بها **وتخصصه** ايضا لخصوص  
 الموضوع **وان كان الموضوع نفس الحقيقه** يعنى مراد من الموضوع هو  
 المعنى المشترك **فطبيعيه** اي فالعصيه شئ طبيعي كحوال انسان نوع  
 والحيوان جنس فانه مشار بكل من الانسان والحيوان الى الطبيعه  
 المشتركه لا ممتنع ان يحكم بالنوعيه والجنسيه على الافراد كلها  
 بعضها وهذه العصيه لا تعتبر في المعلوم لما عرفت من ان البحث عن  
 الطبائع انما هو وصفيه الفلسفي ووصفه المطلق انما هو البحث عن  
 المفردات الصادق عليها الموضوع وهي الافراد والطبيعه ليست  
 منها وانما وقع العرض لها استيعابا لا تمام القصيه بهذا التقسيم  
**والا** لكن الموضوع بخصا ولا نفس الحقيقه **فان بين** فيها **كليه افراد**  
 سو كانت الكليه **كلا** من الافراد **او بعضا** منها **فمخصصه** اي فالعصيه  
 شئ مخصص لخص افراد موضوعها **كليه** لباين فهاكل افراد الموضوع  
 ووقع الحكم عليها **او حريه** ان بين فيها بعض من افراد الموضوع غير  
 معين **وبانه البيان سور** احد من سور البلد المحيط بها كانتما  
 فانه بيان الكليه والعصيه محيط بافراد ما بينه منها قصور الموجبه  
 الكليه لفظ كل وما في معناه كحوال انسان حيوان واكرهيه لفظ  
 بعض وما في معناه كواحد كوحى بعض الحيوان انسان وسور التالبه  
 الكليه لا شئ من الاثنان كحي واكرهيه بعض ليس والواو ليس بعض

وافراد فيه ان اضافته البعض ان كانت عهده كما هو اصل وضع  
 الاضافه تكون موضوع العصيه معينا ولا يكون حريه لا شرايط  
 عدم المعين في اكرهيه وان كانت الاضافه حريه كما يستعمل  
 ذلك كثيرا واليه نظر المصنف لانه انما بحث عن الكليات تكون البعض  
 نكره في شيان النفي ولا غير بالعرف اللفظي كما لا غير بد في تعريف  
 العهد الذهني وحسنه تكون ليس بعض في قول التالبه الكلمه وبالواو  
 ايضا وليس كل كحي ليس كل حيوان انسان **والقول ان التالبه علم** لا  
 يوتي به الالسلب المحمول عن الموضوع فلو كان محمول هذه التالبه هو  
 الاثنان لكان معناه سلب الاثنان عنه عن كل افراد الحيوان فتكون  
 في قول كل حيوان ليس باثنان وانه كذب فيعين ان يكون السلب في مثل ذلك  
 اما السلب النسبه التي دخل عليها عن موضوع محدد و ان السلب شئ عنها  
 اي ليس كحي كل حيوان انسان فتكون ممله اولين كل حيوان انسان حق  
 فتكون بخصيه والى مثل ذلك اشار طيب الدين في تفسيره المكيه حيث قال  
 ان ليس الامر كذلك فافهم فانه لا يطرأ صدق السلب الداخلة على سور  
 الموجه الكليه الا هذا الاعتبار وحاصله ان حرف السلب ان دخل على  
 المحمول فهو لسليه عن الموضوع وان دخل عليها كان لسلب النسبه بينهما  
 نظرا ما في القيد ولو المحصيل وكانت الكلمه بعد كحده صير الاثنان كحي  
 رفع حيزها كقول الى الطيب **فما** ما شبيه بالزحل يشمل **ل** **ف**  
**والا** بين ما كليه افراد الموضوع **فممله** لا فهاها عن السور المبين  
 لكليه الافراد وانما تكون ممله ولهد استمع عدم لزوم السلب الحربي  
 لرفع الاحباب الكلبي لان رفع الاحباب الكلبي يحقق بعدم تحقق  
 الحكم به اعني ادعاء النفس وذلك اعم من تحقق السلب او الاحباب  
 كلييه او حريه لان رفع الحكم عبارة عن رفع ادعاء النفس  
 وعدم ادعائها به لا تستلزم وجوده ولا وجود بعضه في الخارج ولا  
 ما فيها **والا** بين ما كليه افراد الموضوع **فممله** لا فهاها عن السور  
 المبين لكليه الافراد وانما تكون ممله حيث لا يصلح لان يشار لها الى  
 نفس الطبيعه كما بعدم عدم السور لا يوجب كونها ممله على الاطلاق  
 والممله تصلح لان يكون كليه او حريه كسب فرائض المقام كحوال انسان  
 في حيز والحيوان انسان والاثنان حيوان **وبلازم الحريه** لا فها  
 ان صحت لان يكون كليه فالحكم بها على المحل تحكم على البعض وان لم يصلح  
 الا ان يكون حريه فالحكم على اكثر حكم على مطلق الافراد الذي هو حقيقته  
**واعلم** ان التالبه اعم من الموجه لانه **لا بد في الموجه من وجود**  
**الموضوع** اما وجوده **فمحققا** في الخارج **وهي** التي تسمى **لخارجيه** كحي  
 العالم محدث وكحوا او وجودا **مقدرا** فقط **فالحقيقه** اي فالعصيه  
 تسمى الحقيقه كحوال عتقا طائر اي كل ما له وجوده من العتقا  
 طائر **او** **وحدها** اي لا وجود له الا في الدهن **فقط** **فان** **هنيه**  
 اي فالعصيه تسمى الذهنيه كما في الطبيعه لعدم وجود الطبيعه الا

وهو المعنى  
 في السؤال  
 في المصنف  
 في المصنف



في الذهن على الاصح وهذا الوجود يشترك التالبيه والموجه فيه  
 ضرورة توحيد الحكم في كل القضايا الى ملتقى اليه وهو الوجود الذي  
 الا ان هذا الوجود لما لم يعتبر في قضايا العلوم كما عرفت حكوا عموم  
 التالبيه في القضايا المعبره ووجه عمومها ان احباب الشيء ليس فرع  
 عن وجود الموجه له في نفسه بخلاف السلب لان الاحباب لما لم يصدق  
 على المحدومات وجب ان يصدق السلب عليها والا لارفع القيضان  
 فيصح ان يكون الموضوع مع التلب معدوما لعدم المقابل للوجود  
 المعبرين في العلوم ويصدق التالبيه حسدا ولا تصدق الموجه  
 كقولنا كل شيء بعد محال ليس يصدق ولا يصح كل شيء غير مصدق  
 لان معنى التالبيه ان عدم التصديق ثابت للشيء الذي بعده وثبوته  
 له فرع بثبوته في نفسه بخلاف سلبه عنه فيصح وان كان معدوما كما  
 عرفت **وقد جعل حرف السلب حرفا من حروف** واحدا من حروف القضية  
 كقولنا اللاحقون جاد او الجاد للاحقون او من كليهما كقولنا اللاحقون  
 لاثان وهذا في الموجهات واعتبره في السوالب **فتسمى** القضية  
 حسدا **بعد** **وله** لانه عدل بحرف السلب عن موضوعه وهو التلب  
 حيث لا يخرج القضية بوقوعه حرفا من احكامها كما كانت عليه من  
 احكام او تلب والفرق بين المحدومات الموجهات والسوالب معنوي  
 ولفظي اما المعنوي فما تقدم من اشتراط وجود الموضوع محققا  
 او مفترضا في الموجهات واما اللفظي فان كانت القضية ثلاثيه  
 فسقدم الرابطه على التاليب نحو العبدول كونه هو ليس  
 بكاتب وتاخيرها عنه تحقق التحصيل كونه بد ليس هو بكاتب  
 وان كانت ثنائيه فبينه المتكلم في تقدم الرابطه او تاخيرها او  
 ما جرى به الاصطلاح من جعل ليس مع عدم ظهور الرابطه  
 للتحصيل ولا وغير وكونها للعبدول واعلم ان ثبوت المحول الى  
 الموضوع في القضية المعقوله والمفروظه لا بد لها من كفيه في الواقع  
 من كونه ضروريا للشوب او الاسفا او الامتيا او ممكنتها او  
 نحو ذلك من الجهات التي مسعر ان شاء الله تعالى وهذه الكسبه لا يسهل  
 للتبني وقد سموها مادة القضية وان كانت مادتها في التحقيق هي  
 عين الموضوع والمحول والتبني الا ان التبني اشرف الاجزا  
 فحلولها لزمها هو المادة لسميه للآزم الجزء الاشرف باسم الكل  
 وهذه الكسبه بانيه للقضية المعقوله في العقل **وقد صرح بكسبه**  
**التبني** في اللفظ **بوجه** اي بالقضية تسمى موجهه لان كنه حقيقتها  
 اللازمه لتبنيها في الواقع **وما به البيان** من لفظي المفروظه او  
 عقل في المعقوله يقال له **وجه** للقضية ويكون صادقه ان طابقت  
 الواقع وكاديه ان خالفته كما لو كانت كنهه حاكمه بالضرورة والكسبه  
 في الواقع امكان او كونه ذلك ادعوت ذلك للموجهات الذي حركه العاده

بالحيث عنها ثلاث عشر وصيه منها ست بشرط وهي التي تكون  
 مفهومها اجابا واحدا او سلبا واحدا في اللفظ والمعنى ومنها سبع  
 مركبات وهي التي يركب مفهومها من سلب واحباب والمصنف جعل  
 التالبيه بما يما كما ستعرف **فان كان الحكم بضرورة التالبيه مادام ان الموضوع**  
 بانيه كونه بالضرورة الا ان حيوان مادام ان ثانيا في الموجهه وبالضرورة  
 لا شيء من الاثان كجر مادام ان ثانيا في التالبيه **بضرورة مطلقه** اي  
 والقضية شيء مطلقه اما بالضرورة فظاهر واما الاطلاق فلقد  
 يعيد بالضرورة بوصف ولا وقت **او** كان الحكم بضرورة التالبيه  
 اجابيه او سلبيه **فادام وصفه** اي وصف الموضوع العنواني كقول  
 كاتب يتحرك الاضباع بالضرورة مادام كاتبا فان تحرك الاضباع ليس  
 ضروريا لذات الكاتب اعني من حيث هو ان بل بشرط اتفاقه وصف  
 الكتابيه وهذا في الموجهه ومثال التالبيه لا شيء من الكاتب ساكن  
 الاضباع بالضرورة مادام كاتبا فان سلب سكون الاضباع ليس ضروريا  
 لتلب الكاتب الا بشرط وصف الكتابيه **بشرطه عامه** اما بسميتها  
 بالمشروطه فلا سماها على شرط الوصف واما كونها عامه فلاها اعم  
 من المشروطه الخاصه وسعرها في المركبات **او** كان الحكم  
 بها بضرورة التالبيه اجابيه كانت او سلبيه **في وقت معين** **وقتيه**  
**معينه** اي فهي شيء وقته معينه كونه بالضرورة كل من متخلف وقت  
 التربع او نحو ما عدى النصف اعني كون نصف الفلك يسير بين  
 الشمس **او** في وقت **غير معين** **منتشره** **مطلقه** اي فهي شيء منتشر  
 لا انتشار وقتها مطلقه لا اطلا فها عن قيد اللادوام او اللاصوه  
 ومثالها في الاحباب والسلب ما ذكره الوقتيه المعينه محذوقا  
 بحسين الوقت واعلم ان القوم لم يجزموا انهم بالحيث عن هاتين السطيتين  
 اعني الوقتيه المطلقه التي سماها المصنف معينه والمنتشره المطلقه  
 مما علم انه قد يقع اللبس بين هذه المنتشره المطلقه وبين المطلقه  
 العامه فان احداها ما كان له للاخرى وهو كذلك باعتبار الواقع  
 لا باعتبار المفهوم لاحد فبعد عدم التعيين في المنتشره المطلقه واما  
 المعينه والتبني لنبها وبين المطلقه العامه عموم مطلق من جانب  
 المطلقه العامه لعدم اخذ قيد التعيين فيها وكذا استنباط احتيا  
 المنتشره المطلقه بحسب التحقيق لا المفهوم فتباين والذي كانت  
 نتعرض له من بيان التبني فيما بين الموجهات ما تمت الحاجة اليه  
 لزوم الالتباس كما وقع هنا وما يتوقف عليه لفظة الكتاب  
 وباني التبني فيما بين التالبيه بطول اسيفا وفي موضع العلم والحكم  
 لفظي بطلع عليه في المطولات **او** كان الحكم في القضية **بضرورة**  
**اي التالبيه مادام الذات** اي ذات الموضوع **فداعيه مطلقه** ومثالها  
 ووجه تبنيها ما مر في الضرورية المطلقه الا ان لفظ بالضرورة بيد  
 لفظ دايما وهذه اعم من تلك لان مفهوم الضرورية اصناع انفاك



التبعية ومفهوم الدوام شمول الازمنة وبالا سفيك شمول الازمنة  
بحلاف ما يدوم فانه لا يمنع ان يقع **او** كذا الحكم فيها بدوام التبعية  
**مادام الوصف عرقيه عامه** وما لها ماس في المشروطه العامه  
مبدل لافيه الضرورة بالدوام ونسبتها اليها تبعية الدائم المطلقة الى  
الضرورة المطلقة والبيان البيان وسميت عرقيه لان العرف يفهم  
منه عند قولك لا شيء من الثام مستقط ان الثام ليس مستقطا  
دام نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف تب الى عامه لا ينافي  
اعم من العرقيه اخاصه التي هي من المركبات **او** كان الحكم في العنيد  
تعليلتها اي تكونها بابتد **بالفعل** لا بالامكان **مطلعه عامه** اي فهي  
تسمى مطلقه لا طلاقا عن ذكر الدوام والضرورة وعامه لا ينافي  
من الوجوديه اللادامه واللا ضروريه الا في بيانها ان الشا  
**او** كان الحكم في القضية **بعدم ضروريه حلافها** المشار اليه بالامكان  
العام كقولك في الموجه كل ذات حاره بالامكان العام فان معناه  
ان سلب الحاره عن النار ليس ضروريا وفي السالبيه لا شيء من الحار  
بارد بالامكان العام معناه ان احباب البروده للحار ليس ضروريا  
وحاصله ان كل قصه تذكر فيها الامكان العام **فيمكنه عامه** لوجود  
الامكان فيها وتكونها اعم من الممكنه اخاصه الا تبعية في المركبات واعلم  
ان الامكان مقول بالاشد اكل على اربعة معان احدها الامكان العام  
وهو سلب الضرورة عن احباب المخالف والباقي الامكان اخاص وهو  
سلب الضرورة عن احبابين الموافق والمخالف والثالث الامكان اخص  
وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفيه والوقتيه عن الطرفين والرابع  
الامكان الاسبقالي وهو ما يعتمد بالتبعية الى الزمان المستقبل  
والاول اعم من البواقي ثم الثاني اعم من الاخيرين والثالث اخص من  
الرابع لانه متى تحقق سلب الضرورة كتب جميع الاوقات تحقق سلب  
الضرورة كتب الوقت المستقبل من غير عكس كحواحق الضرورة  
في الماضي والحال دون المستقبل **فهذه** الثمان القضايا اللواتي بعدت  
**نائبه** لا تركيب فيها **وقد يعيد** المشروطه والعرقيه **العامة** **والوقت**  
**والوقتيتان المطلقتان** اي الميسره المطلقة والموقتيه التي سماها  
المعينه والقوم تسمى **مطلقة اللادوام الذات** كحواضره او داما  
كل كاتب محرك الاصابع او لا شيء من الكاتب كمن الاصابع مادام كاتبها  
لاداما بدوام ذاتها بالضرورة كل في مختلف وقت التصف اول  
شي من القوم لمختلف وقت الترتيب لاداما بدوام ذاته وبالضرورة  
كل حيوان مفسس او لا شيء من الحيوان مفسس وقتا ما لاداما بدوام  
دائه يعيد لاداما بدوام الذات في الاربع اشارة الى مطلقه عامه  
لان مفهوم ذلك القيد الحكم بعليه السلب مع الموجبات او بعليه  
الاحباب مع السوالب اعني وقوع كل من السلب والاحباب مع الموجبات  
والسوالب بالعليه من غير تعرض لامر زائد من ضرورة او دوام

او وقت وذلك هو معنى المطلقة العامه وانما استرط قيد اللادوام  
كتب الذات دون كتب الوصف اما مع احب العامين فلا بدوام  
الوصف معتبر في كل واحد منها فلا يمكن تعيد هابلادوام الوصف  
لان المركبه منها ومن ذلك القيد لو قدرت به يكون اخص وقيد الا  
قيد الاخص فيؤدي الى اعتبار دوام الوصف ولابد وانه في المركبه  
وهو اعتبار التخصيص في محل واحد واما مع احب الوصفين  
المطلقتين فلا بد من التعيد بلادوام الوصف وان كان صحيحا الا ان  
القوم لم يعتبروه لان التعيدات المنصوصه لكل من المركبات كبيره بعض  
صحيح وبعضها غير صحيح والفصح منه ما هو معتبر ومنه ما ليس معتبر  
بسميه المركبات بالموجبه والسالبه انما هو باعتبار الجزء الاول  
وان كان موجه مفهوم قيد اللادوام واللا ضروريه سلب وان كان  
سالبه مفهوم قيد اللادوام واللا ضروريه احباب والمفهوم من القيد  
هو الجزء الثاني كما عرفت فوجعت التسميه باعتبار الجزء المنطوق وادا  
وقع التعيد للاربع المذكوره يعيد لادوام الذات **فتسمى** المشروطه  
العامه المعينه **بالمشروطه اخاصه** اما تسميتها بالمشروطه ولاها  
الجزء الاول واما اخاصه فلاها اخص من المشروطه العامه لعدم  
وجود هاندون العامه ووجود الكل وقيل لان المعيد اخص من المطبق  
والجزء لا يستلزم وجوده ووجود الكل وقيل لان المعيد اخص من المطبق  
وفيه حث لان التعيد قد يكون باعم او متاد وهو ههنا كذلك  
فان مدلول قيد لادوام مطلقه عامه وهي اعم من المشروطه العامه  
ومن مجموعها **وتسمى** العرقيه العامه المعينه بذلك القيد **العرقيه**  
**اخاصه** وتسمى الوقتيه المعينه ادا قدرت بذلك القيد **الوقتيه** وتسمى  
المستشره المطلقة ادا قدرت بذلك القيد **المستشره** من غير زياده وصف  
في هاتين الوصيفتين الماكسين لانها انما قيدتا بالمطلقتين في البساط  
لعدم تعيد هاتين اللادوام وقد قيدتا به هنا فحتاج الى حد  
قيد الاطلاق ليعرفا المركبات من البساط **وقد يعيد المطلقة**  
**العامه** التي حكم فيها بعليه التبعية اي وقوع الاحباب والسلب فيها بالفعل  
**باللا ضروريه الذاتيه** وان كان يعيد هابللا ضروريه الوصفيه  
وعبرها صحيحا لكنهم لم يعتبروا غير ذلك كما سبق مثله **فتسمى** الوجوديه  
لعدم لانتها على وجود التبعية وما عداها غير الممكنه وان دل على وجود  
التبعية كمن قد دل على خصوصيه اشرف من الوجود فتسمى باعتبار  
ذلك خصوصيه كاسي من العضايا **اللا ضروريه** كقولنا كل انسان  
ضاحك او لا شيء من الانسان مضاحك بالفعل فيه لا بالضرورة الذاتيه  
قيد لا بالضرورة اشارة الى ممكنه عامه **او** يعيد المطلقة العامه **باللا**  
**دوام الذات** الى السلب ما تقدم **وتسمى** الوجوديه اللادامه لملا ما ذكر في  
الوجوديه اللا ضروريه والمثال المثال احبابا وسلبا قيد لا فيه قيد لا  
بالضرورة بلاداما يكون الاشارة الى مطلقه عامه **وقد يعيد الممكنه**  
**العامه** المحكوم فيها باللا ضروريه احباب المخالف **بلا ضروريه** كالحال الموافق ايضا







وسان اما عندنا **ان كان السابح لذات الرحمن** سمي بذلك لتفان  
طوبها كما سبق من الامثلة وان كان التفان في الحقيقة اشبه **والا**  
لكن السابح لذات الرحمن بل مجرد انفاقه في الواجب **وفاقية** كقولك  
للا سودا الذي انفق في الواجب كونه غير كاتب اما ان يكون هذا السودا  
او كاتباً فهي ماله الجمع والخلو واما ان يكون هذا الاستود ولا كاتباً  
فهي ما نفعه الخلو **الحكم** بالانفصال او الانفصال الواقع في القضية  
**الشرطية** مفصلة كانت او مفصلة **ان كان على جميع تقادير** ازمان  
**المقدم** واحواله الممكنة الاجتماع معه في اللزوميه والعناديه  
او الكائنه في نفس الامر في الاتفاقين لان تقدير اجتماع عدم  
التالي مع المعدم ممكن والاكوان بينهما ملازم ذاتي ومع ذلك العدم  
لا تضيق الاتفاقية اما اللزوميه فادوات كلما كان ريد انشاها كان  
حيواناً فمعناه ان لزوم الحيوانية للانسانيه ثابت في جميع الازمان  
كل حال من الاحوال الى ممكن اجتماعها مع انسانيه ريد مل معارته  
انسانيه لكونه قائماً او فاعدا او كون الشمس طالعه او كون الخمارها  
او غير ذلك مما لا ينهيه له لا مالا يمكن من الاحوال اجتماعها معه  
كحال عدم التالي وحال عدم لزومه في اللزوميه وحال ضبط الطرفين  
في العناديه لان التالي لازم للمقدم والمقدم اذا قدر مع اخذ  
هذه الاحوال استلزم عدم التالي او عدم لزومه فلا يكون التالي  
لازم للمقدم والاكوان المعدم مستلزم للمفصلين وهو محال  
واذ كان الحكم كذلك **فكليه** اي والعصيه كليه وسورها في الموجه  
المفصلة كلما كونه متى كقولك كلما او متى كانت الشمس  
طالعه والنهار موجود والمفصلة دائماً كقولك دائماً اما ان  
يكون الشمس طالعه او لا يكون النهار موجوداً وفي التالبيه  
المفصلة او المفصلة ليس البتة كقولك ليس البتة اذا كانت  
الشمس طالعه والليل موجود او ليس البتة اما ان يكون الشمس  
طالعه واما ان يكون النهار موجوداً ثم لا يخفى ان استغراق  
امثله المتصلات والمفصلات الحقيقيه وعدها الروما وافتاق  
ما يطول واعتبرها انت **او** كان الحكم في الشرطيه على **بعضها مطلقاً**  
اي بعض تقادير المقدم على الاطلاق من غير تعيين ذلك البعض  
كقولك في المفصلة قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً فان  
الحكم يلزم الانسانيه للحيوانيه اما ان يكون على تقدير كون الشيء  
باطقاً وفي المفصلة كقولك قد يكون اما ان يكون الشيء حاداً او ثامياً  
فان الحكم بالعناديه بينهما اما ان يكون على تقدير كون الشيء حاداً مجزئاً  
عنها كالأفلاك والعقول **حيثية** وسورها موجه قد يكون

وتالبيه قد لا يكون وادخال حرف السلب على شور الكليه  
**او بعضها معيناً** كقولك ان حشني اليوم ارجو ان اكرمتك  
**فحقيقه** اي والعصيه شمي بحقيقه ولا تخفى عليك ان الكليه والحيثيه  
والحقيقه اما ان يكون باعتبار كليه الازمان والاحوال وتحررها  
وبعضها فهي في الشرطيات كافتاد الموضوع في الجليات بمعتبر  
التقادير بما تقدم هو المشهور وثمة تفسير آخر وهو ان المراد  
بالاحوال الممكنة الاجتماع وهي المشابهة بالاقتران عندهم ايضا  
هو ما يحصل من وضع مقدمه اخرى مع الشرطيه من نتجه صادقه  
كقولك كلما كان ريد انساناً كان حيواناً وكل انسان باطن منتج  
الطبي للمقدم وهو حاله له حاصله من تقديره مع المقدمه الاخرى  
وقد قيل على الاول ان الامور المقدمه الاجتماع مع المقدم  
مثل كونه قائماً والشمس طالعه وكقولك امور موافقه له في  
الوجود لا احوال حاصله له **واحد** بان افتراضه تلك الامور  
حاله غير هائيه له كما ان الصرب غير الصاربيه والمضروبيه  
وان كان هو مبدأها **والا** لكن الحكم على جميع التقادير ولا على بعضها  
**فمفصلة** عن السور تكون مع لفظ الووان واذا في المفصلة واما  
واو في المفصلة والمذكورات حروف سرطالا استوار **وطرفاً**  
**الشرطيه** في الاصل ويلد حول اداة الشرط **فصيتان اما حلتان**  
ركبتا مفصلة كوكلا كان الشيء انساناً كان حيواناً او مفصلة كواما  
ان يكون العدد روحاً او فرداً **او متصلتان** ركبتا مفصلة واحده  
كوكلا كان الشيء انساناً فهو حيوان وكلا لم يكن الشيء حيواناً لم يكن  
انساناً او مفصلة كخوداً اما ان يكون ان كانت الشمس طالعه  
والنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعه لم يكن  
النهار موجوداً **او مفصلتان** ركبتا مفصلة كوكلا دائماً اما  
يكون هذا العدد روحاً او فرداً فدائماً اما ان يكون مفصلاً  
ممتداً وبين او غير مفصل او مفصلة واحده كواما ان يكون هذا  
العدد روحاً او فرداً واما ان يكون روحاً او لا فرداً **او مختلفتان**  
ركبتا مفصلة والاولى كليه والثانيه مفصلة كواما ان وجود  
طلوع الشمس على وجود النهار فكلا كانت الشمس طالعه والنهار  
موجود او عكسه كوكلا كان كلما كانت الشمس طالعه والنهار موجود  
فوجود النهار لازم لطلوع الشمس **او** والثانيه مفصلة كوكلا  
كان هذا عددان فهو اما روح او فرد او عكسه كوكلا كان هذا  
روحاً او فرداً كان عدداً او الاولى مفصلة والثانيه مفصلة كوكلا  
كان ان كانت الشمس طالعه والنهار موجود فدائماً اما ان يكون  
الشمس طالعه واما ان لا يكون النهار موجوداً او عكسه كواما



كان دائما اما ان تكون الشمس طالعه واما ان لا تكون النهار موجودا  
وكلما كانت الشمس طالعه والنهار موجودا او كبتا مفصلا ولا فرق  
بفريق الحال بين تقدم احرك المحلقتين معا على الاخرى وتاخرها  
لان الحكم في المفصل اما هو بالعناد وكل واحدة بعدت او تاخرت معانده  
لاحتنا بخلاف المركبتين مفصلا فان الحكم فيها بان احدهما لازم  
والاخر ملزوم فانهما يكون هي التالي يكون هي اللزوم وانهما يكون  
هي المتقدم يكون هي الملزوم بحسب المفهوم من التركيب وان لم يكن  
ان تكون التالي ملزوما لاخر فلان كانت اقسام المنفصلة المركبة من محلفتين  
متنه ولم يكن اقسام المنفصلة المركبة من محلفتين الثلاثه حمله  
ومتصله اما ان تكون الشمس على لوجود النهار واما ان يكون كليا  
كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا او حمله ومفصلا اما ان  
تكون هذا الشيء ليس عددا واما ان يكون اما زواجا او فردا او متصلا  
ومفصلا نحو اما ان يكون كليا كانت الشمس طالعه والنهار موجود  
واما ان تكون الشمس طالعه واما ان لا تكون النهار موجودا هذا  
والاخرى عليك ان هذا القسم لا يختص بلزوميه ولا عناديه ولا  
وفايه ولا كلييه ولا حرييه ولا حصيه واعتبره في الكل حيث  
سنت وطرقا الشرطيه ان كانا قضيتين تامتين **الانها حجتا**  
**رباده الاتصال والاصالة عن التام** فصارنا قضيه واحدة  
**فصل التناقض** من احكام القضايا ومباحثها المحتاج الى  
معرفة لكونه وفرد الاشكال الثلاثة الاخرى الى الاول على العكس  
ويوقف القطع بحجه العكس على ابطال بعضه وهو المشي بقياس  
الحلف كما ستعرف ان ثا الدنه ولد اقده على العكس وايضا لما  
كان الدليل قد لا يقوم على صدق المطلوب ابدا بل اما على ابطال  
بعض المطلوب ويلزم منه صدقه واما على تحقيق ملزوم صدق  
المطلوب وهو ما يكون المطلوب عكسه ملزم صدقه فذلك كما احتج  
الى بيان البقيس والعكس وعرف بانه **احلاف القضيتين بحسب**  
**يلزم لدائمه من صدق كل من القضيتين كذب الاخرى وبالعكس**  
اي ومن كذب كل منهما صدق الاخرى فالاحلاف جنس وباصافته  
الى القضيتين كخرج اختلاف المفردين نحو الشا والارض ويقول  
بحسب يلزم ان يخرج اختلافهما بالكل والاتصال والافتصال او  
بالعدول والتحصيل بالاحباب والسلب لكن لا يجب يلزم ذلك نحو  
مرد ساكن مرد ليس يتحرك وسقييد الملزوم بالذات كخرج ما يكون  
مخصوصا للماده كما يقع بين كلمتين او حريتين يكون الموضوع فيها  
احض نحو كل انسان حيوان او بعض الانسان حيوان وكل انسان او  
بعض الانسان ليس حيوان فان صدق احدهما وكذب الاخرى لا

لذات الاختلاف بالاحباب والسلب ولا تكونها كلمتين وحريتين  
بل لان سلب الاعم عن الاخص كاذب ولانها قد يحلفان كلمتين  
بالاحباب والسلب مع كدبهما معا نحو كل حيوان انسان ولا شيء من  
الحيوان انسان وحريتين مع صدقهما معا نحو بعض الحيوان  
انسان وبعض الحيوان ليس انسان وكخرج ايضا بذلك الفيد ما  
يكون صدق احدهما وكذب الاخرى سلب اللزوم المتساوي في  
احدهما كقولك انسان زيد ليس بناطق فان ذلك لا لذات الاحلاف  
بالاحباب والسلب بل لان باطقا موحدا او مستلوبا في قول انسان  
كذلك **وحسب لابد في التناقض من الاحلاف بين القضيتين في**  
**الكلم** اي في الكليه والحرييه لان الموضوع حسب يكون اعم بكذب  
الكليتان وصدق الحريتان كالمثالين اللذين مرنا ولا يحفل  
ان شرط الاحلاف في الحكم لا يعتبر في المحضومتين وانها لا  
تشاركان المحضومتين الا في اشراط احلاف **الكلم** اي الاحباب  
والسلب **والكلم** التي هي نحو الضرورة والدوام كما مر بعضه  
واشراط الاحلاف في الحكمه لان القضيتين في ماده الامكان  
تكدبان معاضدتين لان المحقق الامكان محسب وصدقان  
معامكتين لذلك نحو الضرورة او الامكان كل انسان كاتب  
وبعض الانسان ليس كاتب **ولا بد ايضا من الاتحاد والاصالة**  
اي ماعدى الكم والكيف والحكمه وذلك ثلثي وخذات **الاتحاد**  
موضوعها **الاتحاد** نحو لهما **الاتحاد** شرطها والالتم التناقض  
في كوالون مفرق للبصر اللون ليس بمفرق للبصر حسب اراد الاول  
الابيض وبالنسبة الى السود لان شرط المفرق كونه ابيض **الاتحاد**  
في الجرد والكل والالتم التناقض مع الاختلاف بينهما نحو الرخي  
استود الرخي الرخي ليس باستود حسب اراد بالاول بعضه  
وهو ماعدى طفرم وتنه وبالنسبة كله **الاتحاد** الرقان **الاتحاد**  
المكان **الاتحاد** 2 الاضافه والالتم التناقض مع الاحلاف  
فيها نحو ريد اب لغرم ريد ليس باب اي ليكر **الاتحاد** في  
القوة والفعل والالتم التناقض مع الاختلاف بينهما نحو الحمر  
مسكر في الدن اي بالقوة الحمر ليس بمسكر في الدن اي بالفعل  
وقد جمع هذه الوجدات بعض سعة العلم في قوله **فقد**  
**فقد تناقض هشت وحده** ايد ان **وجه** موضوع ومحول ومكان **وجه**  
**وحدة** شرط واصافه كل حري **وجه** فعل است در اخر زمان **وجه**  
ورديها الماخرون الى وجهه الموضوع والمحول والفار الى  
وجه التنه الحكمه اعني التنه بين التي هي مورد الاحباب  
والسلب لا التنه التي هي الاحباب والسلب على التنه التي وردي



عليها الاحكام جميع احزائها واعتباراتها او العكس يتحقق الساقص قطعاً  
ولما عرفت ان الاختلاف في الكم هو كون احدها ثلثيه والاخرى جزء  
وفي الكيف كون احدهما موجه والاخرى متالبه وذلك ظاهر في  
الحقا في بيان نقائص الموجهات فثبتها بقوله **فالتقيص للمصروف**  
المطلقة هو **الممكنه العامه** لان رفع كل شيء بعبضه فبعض الضرورة  
لا ضرورة وهو عين اماكن الاحكام المتخالف كما تقدم ذكره وملاحظه  
الكمه يكون الممكنه متاويله لبعض الضرورة لا عينه لان بعض  
الموجهه التليه هو رفعها كما عرفت وليس رفعها عين مفهوم  
الثالبه بل هو لازم متاويله وعليه فثبت لكنهم تظاهروا في تسمية  
لازم رفع المحصورات بقبضاتها لما كان لازماً ما مثلاً واستنبط  
للمعلم وكانت الضرورة بعبض الممكنه العامه لان الامكان هو سلب  
الضرورة فبعضه سلبه وسلب سلب الضرورة عين احكام الضرورة  
**والبعض الدائم هو المطلقة العامه** لما سبق ذكره ايضا لان لا  
دائما الذي هو بعض الدائم انتشاره ال مطلقة عامه واما كون  
الدائم بعضه لها فلان الاحكام في الجملة اذا ارفع لزم السلب  
دائما والسلب في الجملة اذا ارفع لزم الاحكام دائما **والبعض**  
**للمشروطه العامه هو الحينه الممكنه** وهي التي حكم بها سلب  
الضرورة في بعض اوقات الوصف لان الضرورة كسلب الوصف  
او بعضها بحقق بعضها برفعها في كل اوقات الوصف او بعضها  
واياها كان بحقق الرفع في البعض اما كونها الممكنه فمطل ما بعد  
في الضرورة واما كونها الحينه فلان الحكم فيها رفع الضرورة  
في حين من الاحيان وجود الوصف بحول محسوب يمكن ان  
يشغل في بعض اوقات كونه محسوبا وسميت حينه لا وقتيه وقفا  
بين ملحكم فيها في وقت من اوقات وجود الوصف او من اوقات  
وجود الذات **وهو التقيص العرفيه العامه هو الحينه المطلقة**  
التي حكم بها بعلية التنبه في بعض اوقات وجود وصف الموضوع  
بحول الفعل كل محسوب يشغل في بعض اوقات كونه محسوبا وكونها  
مطلقة لما مر في بعض الدائم وحسبه لما مر ايضا في بعض المشروطه  
العامه **والبعض للمركبه من القضايا الموجهه** هو رفعها لما علمت  
من ان بعض كل شيء يرفع فبعضها لسيطة حليته **لا المفهوم**  
**التردد بين بعضي الحرين** كما حرم به المصنف بما لا يخفى لانه  
متاويله وكذا سلب البعوض ولو كان هو بغير البعوض لما اختلف البعوض  
بالاحكام والسلب لان هذا المفهوم دائما في ضمن موجهه واما كان  
هذا المفهوم هو لازم لبعض المركبه لما عرفت ان الحرين قضيتان  
موجهه وتالبه فلا بد من اخذ لبعض الحرين وهما قد يتناقضان

بعض

بعض المركبه احدها لاعلى التقيص والاحتجاج البعوضان لو  
اعتبرا معا كحول انسان ضاحك بالفعل لاداما في الوجوديه الاوليه  
مثلا وهي مركبه من مطلقين كما عرفت فبعضها فوكدا اما بعض  
الانسان ليس ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحك دائما فبعضه  
والخطره هنا ما بعد اكلولان المركبه قد تكذب جزاها معا كحول  
كل حيوان انسان لاداما فبعضه في بعضها ضروري ومع صحتها  
يمنع منها الكسفه وما بعد الجمع لانهما لا يصح وان عرصادق  
هذا **او لكن** التردد بين مطلق البعوض في الجملة لا يكفي **في الحرثه**  
لانها في حول بعض اجسام حيوان لاداما قد تكذب بيانه ان ذلك  
البعض الموضوع ان كان متبنا له المجول تارة ومسلوبا عنه بعينه  
تارة وكما هو بعض المركبه فظاهر بالكدب وان وردنا ان الاحتجاج  
ذلك البعض والسلب لبعض الآخر فصادق له لكن لا يثبت كل من الاحتجاج  
والسلب بالفعل لفرد من افراد ذلك البعض الموضوع فلا يكون  
مركبه وحسب تكذب الحين بيه وتكذب بعض حرثها الاول وهو  
لا شيء من اجسام حيوان وبعض الثاني ايضا وهو كل جسم حيوان  
وكذا لان كلا منها صار كليا وقد كان جازما تقدير الاحكام لبعض  
والسلب لبعض الآخر لكن لا يثبت كل من الاحتجاج والسلب وهو ظاهر  
واذا كذبته وبقبض الحرين الذي هو المفهوم المردد لم يحقق  
النقض لانه صدق احدها وكذب الآخر كما عرفت وحسب  
لا بد لتحقيق الساقص ان يكون التردد **بالنسبه الى كل فرد من**  
افراد الموضوع لا الى مفهوم البعوض لاصناع التردد من كذب  
مقال كل واحد من افراد الجسم اما حيوان دائما او ليس حيوان دائما  
فحقق الساقص بين المركبه وبين المفهوم المردد لحكمها بعلية  
السلب والاحكام للموضوع وحكم المفهوم المردد بالانفصال بينهما في  
افراد ذلك الموضوع كما عرفت بهذا التقدير **واقول** تحقيق الحق  
بعد علمك ان المركبه اخص من لسيطتها وان سلب الاخص لا يلزم  
سلب الاعم ان الجزء الاول من القضية غير مطلوب حتى يلزم سلب  
للاخر رفع البعوضان فكون التردد بين بعضي الحرين كما هو  
الجهول وادالم تكن مسلوبا كان التردد في حين اكره الاول من  
القضية بين عين محموله وبين بعضه مقدرة بما بنا في قيد القضية  
لان ذلك هو الباقي بعد سلب الاخص وحسب لا يلزم احتلاق الحكم  
بين المركبه وطرفي التردد لان لم لبعضها كما لا يلزم اختلاف حرثها  
فيه وان اعتبار الاختلاف فيه مبني على ان سلب الاخص سلب الاعم  
ليكون كل من حرفي القضية مشلوبا فلزم سلب بعضهما فبقع التردد بين  
بينها ولا شك في ان ذلك وصره وان صدق في المركبه الحرين وان  
اعتبر التردد بالنسبه الى كل فرد لان المفصله اذا صدقت على  
كل فرد من افراد الموضوع لا يكون التردد في حوله

الدائم الاحتجاج  
ان هذا التردد  
انما هو بين  
عينين  
احد البعوضين  
وهو الموضوع  
وهو من سلب  
الانفصال  
وهو في حله  
لا يمتنع



كل فرد وجب ان تصدق على كل الافراد لان الكل انما هو مجموع  
 الافراد فهي احزاه ولازم الجزاء لازم للكل واذا صدقت على  
 كل فرد ولم تصدق على كل الافراد كشف ذلك عن خلل القبيض وايضا  
 لا بد لكل من قصيني طر في التزديد بالنسبة الى كل فرد من ان يكون  
 مفهومها هو مفهومها قبل التزديد او غيره ان كان غيره لم يكن الرد  
 بين القضيبي وان كان اياه لم يكن بالنسبة الى كل فرد اما ان  
 يكون حصية او غير حصية الاول باطل اذ الحصية لا تكون بقبضا  
 للجزئية والثاني اما جزئية او كلية الاول باطل ايضا اذ الجزئية لا  
 تكون بقبضا للجزئية والثاني وهو الكلية مفهوم واحد عشر  
 الى ما يكون بالنسبة الى كل فرد وما لا يكون وقد ذكر معلوم من ضرورة  
 الضاعه وصرح به المصنف في شرح الشرح الشكل الثاني حيث قال  
 اذ لا معنى لصدق المجموع الاصدق لكل ولهذا التزديد بتجديس  
 صعب بيان العكاس التالبيه الجزئية تدليل الافتراض لان فرض  
 الموضوع تحكما بعد ما بحصية والزاع انما هو في العكاس عن  
 التحقيق وان المراد بالتحقق ما هو اعم من الوصف والاستعالي  
 اعني تحقق المعنى المراد سواء عبر عنه بلفظ كلي كالعقوبات المراد  
 لها فردا وعبر كلي كالاعلام **فصل** ودرعوت الحاحه الى العكس  
 وهو لازم للقضية كما سبق ذكره ان ثلث الله وهو قسمان  
 عكس عن الطرفين وعكس بقبضا والثاني بقبضا عكس القبيض  
 والاول بقبضا العكس **المتن** وحبسته **بديل طر في القضية** حمله  
 كانت او شرطية الا المفصلة وانما لما كان الحكم فيها بالتعاقد بين  
 الطرفين وهو في مقدم احدهما وتاخير الآخر لا يحلف لم يعتبروا  
 لها عكس لعدم المعاند فيه ومعنى التبدل جعل احد الطرفين في  
 الذكر موضع الاخر حتى تكون المحول في اللفظ موضوعا فيه والعكس  
 ولا بد ان يكون ذلك التبدل **مع نقا الصدق** في العكس حيث كان  
 المعكوسه صادقه لان العكس كما عرفت لازم للقضية فمتنع ان  
 يصدق الملزوم بدون صدق لازم لانها **كيف يقولون**  
 العكس لازم للقضية والمعلوم ان لا عكس للتالبيه الجزئية لا بانقول  
 العكس مقول بالاشهاد على معسبي احدهما ما يحصل بالتبدل من  
 قضيه صادقه وهذا هو المراد المتعارف في الفن والثاني هو التبدل  
 نفسه اعني المعنى المتدري من العكس الذي عرفت به المصنف هنا  
 وفي الاستقراء والمثيل كاستبان وهذا المعنى لا وجه له ولا تعريف  
 المصنف به واذا كان مفهوم العكس هنا هو ما يحصل بالتبدل من قضيه  
 صادقه فلا يرد القضيبي المذكور اذ يصير معنى قولهم العكس لازم  
 للقضية ان كل قضيه حصل من بديل طرفها قضيه صادقه وذلك  
 الحاصل لازم لها فحق لم يحصل من تبدل طرفها قضيه صادقه كالتالبيه

الجزئية لا لازم لها وذلك واضح وحاصله ان اللزم في العكس  
 للعهد اي عكس القضية لازم لها فلا اسكال ولا بد ايضا من بقا **التلف**  
 اي الاحكام والتلف حتى لو كان الاصل موجبا او مستويا كان العكس  
 مثله **والجزئية** كانه كانت او حربه حمله او شرطية **اما سغس** باعتبار  
 الكم **حربه نحو اعموم المحول** في اكمليه **او التالبيه** في الشرطية نحو كل  
 انسان او بعض الانسان حيوان او كل كانت الشمس طالعه فالضوء موجود  
 ومع عمومه يمنع في العكس حمل الاخص او لزومه له جملا ولزوما كليين  
**والتالبيه الكلية** حمله او شرطية ايضا **سغس تالبيه كلية** لان السلب  
 الكلي اما يصدق حيث تكون الموضوع قياييا للمحول وقد عرفت ان مرجع  
 المتبائيه الى التالبيين كليتين كما سبق فادامد في لاس من الانسان  
 نفرس وجب ان يصدق عكسه لاس من الفرس بانسان **والا لصد**  
 بقضيه وهو بعض الفرس انسان فحصل الحاحه صغرا للسكل الاول  
 والاصل لكليته كبرا له هكذا بعض الفرس انسان ولاسي من  
 الانسان نفرس سيج بعض الفرس انسان وليس نفرس ومن ذلك  
**لزم سلب الشرح عن نفسه** وهو محال نائش اما من صور التركيب  
 او مادنه ليس من الصور لا يها من السكل الاول لانه ليهبه الانسان  
 ولا من الاصل المحمول لانه لا نزاع في صدقه وانما النزاع في  
 صدق العكس فوجب ان يكون ناشيا من الصغرا التي هي بقبضا  
 العكس فتكون العكس صحيحا لفتا دهبضه ضرورة عدم ارتفاع  
 القضيبي **والتالبيه الجزئية لا سغس قلا نحو اعموم الموضوع**  
 في اكمليه **او المقدم** في الشرطية كونه بعض الحيوان ليس بانسان  
 او قد تكون اذ كان الضوء موجودا فليست الشمس طالعه ومع  
 عمومه يمنع في العكس تالبيه عن الاخص او سلب لزومه له وهو  
 ظاهر وهذا بيان الانعكاس كسب الكم **واما كسب الحجه** فلا محلو  
 اما ان تكون القضية المعكوسه من الموجبات او السوال **في الموحا**  
**سغس الدائمات** اي المرويه المطلقه والدائمة المطلقة اعني  
 البسيطتين واطلق لفظ الدوام عليهما لان الضرورة اصناع انعكاس  
 الشيء والدوام عدم انعكاسه وكل من منع الانعكاس دائم لا العكس هي  
 اخص منه والاخص يستلزم الاعم بدون العكس **والمطلقات**  
**والعامتان** اي المشروطه العامه والعرفيه العامه والاربع  
 تكون عكوستهن **حينته مطلقه** والالزم سلب الشيء عن نفسه  
 بانه انه اذا صدق كل كانت محرك الاصابع باحدى هذه الحما تير  
 الاربع وجب ان يصدق بعض محرك الاصابع كانت حين هو محرك  
 الاصابع وسين بالخلف وهو ان يقال لو لم يصدق هذا العكس  
 لصدق بقضيه وهو لاس من محرك الاصابع كانت مادام محرك  
 الاصابع وقضيه هذا البقيض مع الاصل المعكوس هكذا كل كانت  
 محرك الاصابع ولاش من محرك الاصابع كانت سنج لاش من الكاتب



بكانت بالضرورة او الدوام ان كان الاصل كذلك او مادام كانا  
ان كان الاصل احدي العامين وذلك سلب الشيء عن نفسه وهو  
محال ناش من بعض العكس كما عرفت فبطل النقيض وبطل العكس  
وهو المطلوب **واختارنا** اي المشروطه العامه والعرفه العامه  
المقبولتان بلادوام الذات بحوال الضرورة او الدوام كل كانت  
متحرك الاصابه مادام كانتا لاداما تكون عكسها **حقيقه** لانها  
لازمه لعامينها ولازمه الاعم لازم للاخص **لادامه** ايضا نحو  
بعض متحرك الاصابه كانت حين هو متحرك الاصابه لاداما اي  
بعض متحرك الاصابه ليس بكانت بالاطلاق العام والاصدق  
نصفه وهو كل متحرك الاصابه كانت دائما فيصم هذا النقيض في  
الحركه الاولى من الاصل المعكوس هكذا اكل متحرك الاصابه كانت  
دائما وكل كانت متحرك الاصابه مادام كانتا شيء كل متحرك الاصابه  
متحرك الاصابه دائما يضمن الى الحركه الثاني من الاصل الذي هو  
مدلول لادوامه هكذا اعني جعل صغرا كما جعل مع الحركه الاولى  
كل متحرك الاصابه كانت دائما ولا شيء من الكائن متحرك الاصابه  
بالاطلاق شيء لا شيء من المتحرك متحرك فلو صدق هذا النقيض  
لصدق هاتان التبعثان وانما اجتماع النقيضين وهو محال  
به تبين صدق العكس المدعى هكذا احرزنا وهذا الدليل  
نظر لان عاميه ما يلزم هو التردد بين بعضي حركي العكس  
كما هو نقيض العكس المركب لان نقيض المركب هو المفهوم المردد  
بين بعضي الحركي كما علمت **٥** هو ما يلزم من عدم صدق العكس المركب  
صدق نفسه وهو المفهوم المردد بين بعضي الحركي كما علمت **٥** او  
وهو ان كان كادبا وكذا صدق صدق العكس لكن قد عرفت مما  
سبق ان بعض المركب خلافه وهو صادق هنا فلا يحقق هذا  
العكس ثم هذا البيان انما يتمشى على توهم انعكاس الكل الى الكل  
بواسطة انعكاس الحركه الى الحركه ليكون لادوام الاصل الذي هو  
سلب كل مستلزما للسلب الحركي الذي هو مدلول لادوام العكس  
وذلك باطل بما سبق في السوال وبان عليه اخص من الحركيه  
ولازم الاخص ليس بلازم للاعم واحق انها لا تعكسان الا حقيقه  
كما لا تعكس الوقيتان والوجودتان الا مطلقه عامه ثم واثبت  
اختلف هنا بما يتبين به بيان صحة لادوام العكس في الاصل الكلي فقط  
لان جزئيه كليتان نقيضان كبر الشكل الاول بخلاف الاصل الحركي  
لكون حيث حركه حركه لا يمتنع كبره ولا يمتنع الحركه الثاني ايضا  
صغر الكونه ثانيا والبيان في الاصل الحركي انما يكون بدليل الافتراض  
كما ستبين ان ثانيا في عكس الثالثه الحركيه ادراكات اخبري الحقيقه  
**والوقيتان** اي الوقيته والمستشر المركبتان **والوجوديتان** اللا ضروريه



واللادامه **والمطلقه العامه** ومثلها الوقيته المعينه والمستشر  
المطلقه اللتان هما من الثابت لما عرفت من مساواتها للمطلقه العامه  
بحسب الحقيقه وعموم المطلقه بحسب المفهوم وانعكاس الاعم  
لسلزم انعكاس الاخص والسبع المذكورات **مطلقه عامه**  
وبيانها واضح مما تقدم وياتي **ولا عكس** للممكنه الكليه والحقيقه  
الموحيه لان بيان عكسها اما بالخلف وهو نقيض صم النقيض وهو  
ثالثه الى الاصل وهو ممكنه والثالثه لا يصح صغرا في الشكل الاول  
ولا الممكنه لا سترابط عليه الصغرا كما ينبغي من زاي الرئيس واختيار  
المتوخى له واما طريق العكس اي لو لم يصدق في عكس كل متحرك  
الاصابه كانت بالامكان بعض العكس متحرك الاصابه بالامكان  
لصدق كاسي من الكائن متحرك الاصابه بالضرورة وسعكس الى  
كاسي من متحرك الاصابه كانت بالضرورة وقد كان الاصل كل متحرك  
الاصابه كانت بالامكان هذا اختلف وهذا البيان موقوف  
على تحقيق انعكاس الثالثه الضروريه ضروريه حتى بيان  
ضروريه السلب امكان الاتجاب وانعكاسها ضروريه مما لم يجر فيه  
بل انما سلك دأبه ودوام السلب لا بيان امكان الاتجاب فلهذا  
كله حرم المصنف بعدم انعكاسها واما بالا فتراخى المعتبر صدق  
وصف الموضوع على ذاته بالفعل كما رأى الرئيس وانه محقق  
عدم الانعكاس كالو فرضنا ان يرد الا يركب غير الرئيس فان صدق  
كل جار بالفعل مركوب يرد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب  
يعد بالفعل جار بالامكان لان مركوبه بالفعل ليس ولا شيء من  
الرئيس كائن واما على رأى القاري في عدم اعتبار ذلك بل الاكفا  
يصدق عليه بالامكان فانه يحقق انعكاس الممكنه لان مفهومها  
ان كل ما هو جار بالامكان فهو مركوب يرد بالامكان فبعض ما هو  
مركوب يرد بالامكان جار لا محاله **ومن السوال** الكليه **سعكس**  
**الدائمتان** **دائمه** **والعامتان** **عرفيه** **عامه** **الحقيقه** **والبيان**  
بين ما سبق وياتي لكنه بقي هنا ان يقال العكس عبارة عن اخص  
قضية تلزم الاصل بسبب السلب والدائمه ليست اخص من الضروريه  
والمشروطه بل هما اخص منها فلم لا تعكس الضروريه المطلقه والمشروطه  
العامه كقضيتهما **والجواب** انه كونه ان يوجد صفة ثابتة لشيئين  
لكن يثبتها لاحدهما بالفعل والاخر بالامكان نحو المركوبه لزيد  
ثبت للرئيس بالفعل والجار بالامكان فصيح بالضرورة كاسي من مركوب  
زيد بالفعل جار في الضروريه المطلقه او مادام مركوبه في المشروطه  
العامه ولا يصح بالضرورة لا شيء من الجار مركوب يرد في الضروريه  
او مادام جار في المشروطه ايضا لصدق نصفه وهو بعض الجار  
مركوب يرد بالامكان ولان مفهوم الثالثه الاولى الى هي الاصل



مناها وصف المحول المجموع وصف الموضوع وداته ومفهوم فكشها  
 منافاه وصف الموضوع المجموع وصف المحول وداته ولاشكران  
 المفهوم الاول لا يستلزم الثاني بيانه ان ضرورة انما المركوبه  
 بالفعل عن احوال لا يستلزم ضرورة انما المركوبه عنه بالامكان  
 لان الفعل احص من الامكان وانما الاحص لا يستلزم انما  
 الاعم وهذا خلاف انعكاسها الى الدائم فان ضرورة ان المركوبه  
 بالفعل عن احوال لا يستلزم ضرورة انما المركوبه عنه بالامكان  
 بالانعكاس الى الدائم **واختصاصا عربيه** لانها لا ربه لغامتها  
 ولازم الاعم لا ربه للاحص كما عرفت **لادايه** انما يكون في الدوام  
 انما يكون **في العكس** لا في الكل بانه انه يصدق في الاصل وهو لا يصدق  
 من الكائنات بانه ما دام كائنا لا دائما اي كل كانت تسمى بالفعل  
 وتكتب عكسه المعيد بلا دوام في الكل نحو لا شيء من التاكن تكتب  
 ما دام تسمى لا دائما في كل التاكن اي كل كانت تسمى بالفعل لا بعض  
 التاكن ليس تسمى تكتب كالحق فلا يحقق في الدوام الا في البعض الذي  
 هو عين الحق **والمتصف** رحمه الله في ذلك ان لا دوام التاكن ليس  
 موجب وهو لا يعكس الاجزئيه كما عرفت قال البيهقي وفيه تامل  
 ادلش انعكاس المجموع الى المجموع بواسطة انعكاس الاجزاء الى  
 الاجزاء كما شهد بذلك ملاحظه انعكاس الجهات الموجهه فان  
 الخاصيتين الموجهتين يعكسان الى اكنسبه اللادائم مع ان لحيه  
 الثاني منها وهو المطلقه العامه الثالثه لا عكس لها قد راسي  
**فصل** وهذا شهد ايضا بان بعض المركبه لا يعتبر فيه لبعض  
 جزئها كما تقدم بحقيقته **والبيان** للعكوس **في الكل** من الموجهات  
 والسوالب المركبات والبثايط ما عدا اريد اللادوام في الاصل  
 الجزئي الموجه من الخاصيتين لما تقدم ذكره وتكون في الاصل الثالث  
 الكل منيها لان بعض لادوام عكسه تسمى كليه لا يتركب مع  
 الاصل الذي هو سلب كل لا يتناع التركيب من تسمى وتسمى وانما  
 تسمى بعكس ذلك التفيص بالمتنوع لتعكس الى ما ياتي في لادوام  
 الاصل المفروض صدقه واما صور بيانا البواقي فهو **ان بعض**  
**العكس** المطلوب صحيحه اذ اركب في الشكل الاول **مع الاصل**  
 الشب مع كل واحد من جزئي المركب بان يجعل ذلك البعض  
 صغره او كبره كحسب ما يصلح في الشكل فاذا فعل كذلك وكان العكس  
 صحيحا فانه **سبح الحال** وكفيه سوق البيان ان نقول هكذا لو  
 لم يصدق هذا العكس المدعى المصدق لصدق بعضه هذا اصره  
 عدم ارتفاع البعض في تركيب هذا البعض في الشكل الاول جعله  
 صغره او كبره حسبما يفي به شرط ذلك الشكل مع الاصل المعكوس

صحيح مع الاصل الشب مع احوال الاخير من التاكن ليس في  
 ايضا تسمى الشب عن نفسه وهو محال ومع كل واحد من جزئي  
 المركب تسمى في السجه مع احوال الاخر وانما يلزم احوال البعض  
 وهو محال ايضا وبفصل ذلك بالمثال فدر في الدائم من البثايط  
 وفي احوال صتي من المركبات وامثله الاصول في بواقي الموجهات  
 مرت كل في موضعها واعتبر عكسها وبقي بعض العكوس وتركيبها  
 مع الاصل في سبها بطول وهي لا تحق عكسها ان شاء الله تعالى بعد الاصل  
 بما سبق **والعكس للبواقي** من السوالب ومن سبها كلمات وبلاد غير  
 جريته لانه لا يعكس من احوال غير المسروقه والعربيه احوال  
 كما ياتي بيانه في عكس البعض ان شاء الله تعالى والستر في عدم انعكاس  
 المذكورات اما في الاصل الوفيات والوجوديين والممكنين المطلقه  
 العامه كلمات كن او جريته فلا ان احصن الوفيات وهي لا تعكس  
 لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من الفهم مختلف اولش بعض المختلف  
 بقدر بالامكان لان كل مختلف في بالضرورة واذ لم يعكس الا  
 لم يعكس الاعم لان الاعم لو انعكس لا يعكس الا بعض ضروره  
 كون لازم الاعم لا ربه بالاحص كما سمعت قبل واما في الدائم  
 والعامتين ولا يمنع انعكاسهن الا حريته لما عرفت من انعكاسهن  
 كلمات فلا ان احصن الضروريه وهي لا يعكس لصدق بعض  
 الحيوان ليس بانسان بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس حيوان  
 بالضرورة لان كل انسان حيوان بالضرورة وهذا الكذب في بعض  
 المواد يصدق فان العكس وهو يبطل **بالعكس** لان  
 المطلوب من هذا العلم كلمات طبق على جميع حريتها والخلف  
 فادح ملحق لها بالحقائق احواله التي لا يمكن في العلم بها ولا قطع  
 باطرافها ولا شرط في البعض ان لا يصدق العكس في نفسه قط  
 بل انه يكفي في استقامه فان لا يصدق في مادته من المواد كما ذكر  
 وان يصدق في غيرها **فصل** في القسم الثاني من تسمى العكس وهو  
**عكس البعض** اي عكس بعض ط في الاصل لا عكس غيبها كما عرفت  
 ولهذا اعرافان للقدما والمتأخرين من اهل المنطق فعرجه القدماء بان  
**سبب البعض الطرفين** يجعل البعض الاول مكان عين الثاني وبعض  
 الثاني مكان عين الاول ولا يحق فيصور عبارته عن تاديه هذا المعنى  
 ويكون هذا التبدل **مع بقا الصدق والكيف** كما سبق في المستوي  
 فهو في كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان والا يصدق بعضه وهو  
 بعض لا حيوان انسان وسبب انما يعكس هذا البعض بالمستوي  
 وهي طريقه العكس الى بعض الحيوان الانسان لا حيوان وقد كان  
 كل انسان حيوان هذا اختلف واما ياكلف وهو صم هذا البعض  
 الى الاصل جعله صغره في الشكل الاول هكذا يعكس حيوان انسان



وكل انسان حيوان سيج بعض لاجيوان حيوان وانه محال وقال  
 المتأخرون لا نسلم انه لو لم يصدق العكس المذكور صدق بعضا  
 له بعض لاجيوان انسان عاينه الامم انه يلزم من عدم صدق  
 العكس المذكور صدق قولنا بعض لاجيوان ليس لانسان لان  
 الاحاب الكل يعضه السلب الجري ولا يلزم من صدق هذا التقيض  
 صدق بعض لاجيوان انسان لان بعض لاجيوان ليس لانسان  
 سالبه معد وله المجهول وبعض لاجيوان انسان موجب محضه  
 المجهول والتاليه المعد وله اعم من الموجه المحضه وصدق  
 لا نسلم صدق الاخص وقد دفع هذا البعض باننا لا نسلم ان  
 العكس وصيه معد وله الطرفين بل سالتها فتكون موجه كلية  
 سالبه الطرفين وهي كالتاليه في عدم اخصا وجود الموضوع  
 فاذا لم يصدق هي صدق بعضها الذي معناه سلب سلب الانسان  
 عن بعض ما صدق عليه سلب لاجيوان فلا بد ان يصدق على ذلك  
 البعض انه انسان والا ار نفع التقيضان وصدق الاثنائيه  
 عليه يقتضي ان يكون موجودا حال سلب سلب الاثنائيه عنه  
 الواقع 2 التاليه فيكون موضوع هذه التاليه موجودا في  
 هذه الماده ونوجوده بحقق متا وانها للموجه  
 بعض لاجيوان اعم منها وانه صدق البعض فافهم ولما كان  
 هذا خلافا للطاهر اعني حمل سلب الطرفين على غير الحدود  
 عدل المتأخرون الى مالا امثال عليه وهو ما ذكره المصنف بقوله  
**او يعرف عكس التقيض ايضا انه جعل بعض التالي اول وعين**  
**الاول بابا مع محالفه الكيف** كقولك في كل انسان حيوان ولا  
 شيء باليتس حيوان بانسان والا لصدق بعضه وهو بعض ما ليس  
 حيوانا انسان الى اخر البياني المذكورين ايضا اعني طريق العكس  
 واخلف ثم لا حفي عليك ان تشبه عكس التقيض على هذا التعريف  
 لا خلوع عن تمام خلافة على التعريف الاول **وحكم الموجهات هنا**  
 اي في عكس التقيض **حكم التوالف 2 العكس المتكوي** من ان الموجهه  
 الكلية سعتت كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه والموجهه الحربية  
 لا سعتت اصلا لحوار كون تقيض الموضوع والمقدم في العكس  
 اللذين هما موضوع المعكوس ومقدم منه اعم من عين المجهول  
 والتالي وتعضها كعكس لانسان حيوان وهو الفرس فانها لا  
 سعتت الى بعض لاجيوان انسان وكذا اذا ركبت شرطيه كوجود يكون  
 ادا كان الشيء انسانا فهو حيوان ولا سعتت وقد يكون ادا كان الشيء  
 ليس حيوانا كان انسانا **وبالعكس** اي وحكم التوالف هنا حكم الموجهات  
 ثمة والسالتان سعتتان حربية فقط لا حمال كون بعض المجهول

والثاني اعم من عين الموضوع والمقدم وبعضها وهذا باعتبار الكيف  
 واما باعتبار ركنه والتوالي هنا سعتت ما عدى المكتسبات والموجبات  
 الكليات لا سعتت ما عدى الدائمين والخاصتين والحرثيات لا  
 سعتت ايضا ما عدى الشروط والعرفيه والخاصتين **والسالتان** سعتت  
 هنا هو **التالي** له في المتكوي من قياس لكلف وطريق العكس  
 والا فراض **والنقص** اي الخلف في بعض المواد الموجب لعدم الاخصا  
 هنا هو **النقص** في المتكوي اما باعتبار الكيف فمقدم من حوار كون  
 بعض الموضوع والمقدم في العكس اعم من عين المجهول والتالي  
 وتعضها واما باعتبار ركنه فلان الوقيتية اخصها وهي لا سعتت  
 لصدق قولنا كل من فليتس من حيث وقت الربيع لا دائما مع كيد  
 عكسه وهو ليس بعض المحسفات فخر بالا مكان العام لان كل قسم  
 محتف بالضرورة واذ لم سعتت لاجل لم سعتت الا اعم لما عرفت مما  
 تقدم واعلم ان ما سبق ذكره من القول يانه لا عكس للتاليه الحربية  
 ليس على اطلاقه فانه قد **يس** بما يتيقن عندهم دليل الا فراض  
 وهو من ذات الموضوع خصوصا معينا كما سعتت في الامثلة **العكس**  
**الخاصتين** اي الشروط العامة والعرفيه العامة المعديتين  
 بلا دوام الوصف **من الموجه الحربية ههنا** اي في عكس التقيض  
 كما عرفت ان حكمها فيه حكم التاليه **ومن السالتان الحربية** **الكلية ثمة**  
 اي في العكس المتكوي فاعكستا **الى العرفيه الخاصة** اما العكس  
**الى الحربية** التاليه الحربية الخاصة بالمتكوي كنفشها ولانه  
 ادا صدق بالضرورة او الدوام بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع  
 مادام كانت لا دائما صدق في عكسه بعض ساكن الاصابع ليس كاتب  
 مادام ساكن لا دائما وذلك لانا نفرض ذات موضوع الامر اعني الكاتب  
 يريد ان يعينه يريد كاتب ويريد ساكن الاصابع بحكم لادوام الاصل  
 فتكون يريد ليس كاتب مادام ساكن والا لصدق نفسه وهو انه  
 كاتب في بعض اوقات التكون فتكون ساكن في بعض اوقات الكاتب  
 لان الوصف كالكاتب والتكون في المثال ادا نقارنا على ذات واحدة  
 كزبدت كل منهما في وقت الاخر وقد كان يريد ليس ساكن مادام كاتبا  
 هذا حلف واد قد صدقت الكتابه والتكون على يريد وشا فانه فيه  
 اي متى كان كاتبا لم يكن ساكنا ومتى كان ساكنا لم يكن كاتبا وحب ان يصدق  
 العكس اعني بعض التاكن ليس كاتب مادام ساكن لا دائما لانه لما  
 صدق على يريد التكون وانه ليس كاتب مادام ساكن صدق بعض  
 التاكن ليس كاتب مادام ساكن وهو الجري الاول من العكس اعني  
 مفهوم لا دوامه ولما صدق عليه انه كاتب صدق بعض التاكن  
 كاتب بالفعل وهو الجري الثاني من العكس اعني مفهوم لا دوامه  
 وحسد صدق العكس كثرته وهو المطلوب واما العكس التاكن  
 الحربية الخاصة بعكس التقيض كنفشها ولانه ادا صدق بالضرورة  
 اوداما بعض الكاتب محرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما صدق

والثاني اعم من عين الموضوع والمقدم وبعضها وهذا باعتبار الكيف  
 واما باعتبار ركنه والتوالي هنا سعتت ما عدى المكتسبات والموجبات  
 الكليات لا سعتت ما عدى الدائمين والخاصتين والحرثيات لا  
 سعتت ايضا ما عدى الشروط والعرفيه والخاصتين **والسالتان** سعتت  
 هنا هو **التالي** له في المتكوي من قياس لكلف وطريق العكس  
 والا فراض **والنقص** اي الخلف في بعض المواد الموجب لعدم الاخصا  
 هنا هو **النقص** في المتكوي اما باعتبار الكيف فمقدم من حوار كون  
 بعض الموضوع والمقدم في العكس اعم من عين المجهول والتالي  
 وتعضها واما باعتبار ركنه فلان الوقيتية اخصها وهي لا سعتت  
 لصدق قولنا كل من فليتس من حيث وقت الربيع لا دائما مع كيد  
 عكسه وهو ليس بعض المحسفات فخر بالا مكان العام لان كل قسم  
 محتف بالضرورة واذ لم سعتت لاجل لم سعتت الا اعم لما عرفت مما  
 تقدم واعلم ان ما سبق ذكره من القول يانه لا عكس للتاليه الحربية  
 ليس على اطلاقه فانه قد **يس** بما يتيقن عندهم دليل الا فراض  
 وهو من ذات الموضوع خصوصا معينا كما سعتت في الامثلة **العكس**  
**الخاصتين** اي الشروط العامة والعرفيه العامة المعديتين  
 بلا دوام الوصف **من الموجه الحربية ههنا** اي في عكس التقيض  
 كما عرفت ان حكمها فيه حكم التاليه **ومن السالتان الحربية** **الكلية ثمة**  
 اي في العكس المتكوي فاعكستا **الى العرفيه الخاصة** اما العكس  
**الى الحربية** التاليه الحربية الخاصة بالمتكوي كنفشها ولانه  
 ادا صدق بالضرورة او الدوام بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع  
 مادام كانت لا دائما صدق في عكسه بعض ساكن الاصابع ليس كاتب  
 مادام ساكن لا دائما وذلك لانا نفرض ذات موضوع الامر اعني الكاتب  
 يريد ان يعينه يريد كاتب ويريد ساكن الاصابع بحكم لادوام الاصل  
 فتكون يريد ليس كاتب مادام ساكن والا لصدق نفسه وهو انه  
 كاتب في بعض اوقات التكون فتكون ساكن في بعض اوقات الكاتب  
 لان الوصف كالكاتب والتكون في المثال ادا نقارنا على ذات واحدة  
 كزبدت كل منهما في وقت الاخر وقد كان يريد ليس ساكن مادام كاتبا  
 هذا حلف واد قد صدقت الكتابه والتكون على يريد وشا فانه فيه  
 اي متى كان كاتبا لم يكن ساكنا ومتى كان ساكنا لم يكن كاتبا وحب ان يصدق  
 العكس اعني بعض التاكن ليس كاتب مادام ساكن لا دائما لانه لما  
 صدق على يريد التكون وانه ليس كاتب مادام ساكن صدق بعض  
 التاكن ليس كاتب مادام ساكن وهو الجري الاول من العكس اعني  
 مفهوم لا دوامه ولما صدق عليه انه كاتب صدق بعض التاكن  
 كاتب بالفعل وهو الجري الثاني من العكس اعني مفهوم لا دوامه  
 وحسد صدق العكس كثرته وهو المطلوب واما العكس التاكن  
 الحربية الخاصة بعكس التقيض كنفشها ولانه ادا صدق بالضرورة  
 اوداما بعض الكاتب محرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما صدق



في عكسه لعكس لقيض بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس كائنا مادام  
 ليس متحركها لادامانا لغرض ذات موضوع الاصل زيد بعينه  
 فريد ليس متحرك الاصابع بحكم لادوام الاصل وليس بكتاب مادام  
 ليس متحرك فكون ليس متحرك في بعض اوقات كونه كائنا وفركان  
 متحرك الاصابع والا لصدق بعضه وهو انه كاتب في بعض اوقات  
 كونه ليس متحرك الاصابع وقد كان متحرك الاصابع في جميع اوقات كونه  
 كائنا هذا احلف فريد كاتب بالفعل وهو ظاهر من وجوب صدق وصف  
 الموضوع على ذاته بالفعل وادام صدق عليه انه ليس متحرك فانه ليس  
 بكتاب مادام ليس متحرك فبعض ما ليس متحرك ليس كائنا مادام ليس  
 متحركا وهو الجزء الاول من العكس وادام صدق عليه انه كاتب بالفعل  
 فبعض ما ليس متحرك كاتب بالفعل وهو الجزء الثاني من العكس ايضا  
 فيصدق العكس بحريته وهو المطلوب هذا او ذكرت عدم  
 انعكاس ما في التراتيب الحربية ما تقدم ولعل في ان يقال لم لا يكون  
 بيان انعكاس الخاصية المذكورة هنا بالحلف وطريق العكس  
 فجاب بان قياس الحلف يقتضي تركيب بعض العكس المدعى في السكك  
 الاول وهو مفصلة مع كل من حركتي الاصل واحد جريته سلب  
 جزئي لا يصلح كبرا وصغرا او اما ان لم يقع البيان هنا فطريق  
 العكس فلان طريق العكس ان يعكس بعضه والعكس هنا مركبه  
 وبعضها مفصلة كما عرفت من ان يقين المركبه هو المفهوم المرد  
 بيقين الجزئين والمفصلة لم يعتبر والها عكسا لما سلف في  
**فصل في المقصد الاسنى من الفن والمهم الذي**  
 عليه في الادله بدور لولب من ايقن وهو **القياس** الذي به  
 تكتسب المطالب التصديقيه والبراهين الحقيقية وعرفوه بأنه **قول**  
 معقول او ملفوظ فهو جنس لكل منها وقوله **مولف** زاده وان كان  
 القول مرادفاله كلاهما معنى المركب دفعا لما عني ان يتوهم لو حذف  
 من كون القول معنى القضية ومن لتسعيص ففهم ان المعنى قول  
 اي قضية من قضايا وليست القضية وجدان قياس فذكره لتعلق  
 به التاليف المخصوص وهو ما يكون **من قضايا** والمراد بالقضايا ما  
 فوق الواحدة ليشمل القياس الشبوط والمركب واحترار بد لكرتن  
 القضية الواحدة المستلزمه بذاتها عكسها وعكس يقضها وقوله  
**لنزم لذاته قول اخر** خرج بقيد الاستلزام الاستفرا والتمثيل فان  
 مقدم مانها لا يلزم عنها شي لا مكان خلف مدلولها عنها ومفيدة بالذات  
 احتراز عما يلزم بواسطة مقدمه عربيه لالذاته بل  
 قياس المتأواه وما يتركب من قضيتين متعلق محمول اولاهما هو  
 موضوع الاخر كما في قولنا الدرر في الحقه والحقه في السيب فلزم  
 ان الدرر في السيب اما كان بواسطة ان ما في الشئ الذي في الاخر يكون

في ذلك الاخر وقد حذف المصنف ههنا جیدا لذكره الاكثر لدفع  
 لوهم قصر القضايا على الصادقة وهو قولهم من قضايا متى شئت  
 اي بحسب لو شئت فمثل الكواذب ولما كان مفهوما بوقف اللزوم عليه  
 واللزوم بالذات وما بالذات لا يتوقف على شي اخر غير الذات  
 اسقطه لم لا يحفى عليك ان المراد من القضايا هي المصريح بها للاستقص  
 احد بالقضايا المركبات فانها من قضيتين يلزم عنها قول اخر وهو  
 العكس ان كان غير مصرحه بل مفهومة كما سبق **فان كان** ذلك القول  
 الاخر او بعضه ايضا **مذكور اقبه** اي في القول الاول **مادته** اي  
 مفردات الالفاظ التي منها يتركب **وهي** ايضا الحاصله من التركيب  
 ولا بد من ان يكون حصولها بالفعل كما هو المفهوم من ذكر الهبة لا  
 بالقول فقط **فاستثنى** كقولنا ان كان هذا اختيا فهو محمول كونه  
 سنج فهو متخير وهذه السجحه مذكوره بعينها في القياس كما ترى  
 ولو قلت ولكنه ليس لم تحيز فليست حكمه ويقين هذه السجحه  
 مذكور في القياس ايضا ويسمى هذا القياس استثنائيا لاستثاله  
 على اداة الاستثنى اعني **لكن** **والا** لكن القول الاخر مذكور هو ولا  
 بعضه مادقة **وهي** في القول الاول **فان تراى** كقولنا الحكم  
 مولف وكل مولف محدث سنج الحكم محدث وليس هذا السجحه ولا  
 بعضها مذكورين بالمادة والمادة معا بل بالمادة وجدانها وسمى  
 او ترايا لا فتزان الجزاء الاصغر بالاوسط والاوسط بالاكبر وحده  
 مقرون بعضها ببعض وقيل وجه التسمية كون مقدمته قرينة  
 حرف العطف الدال على الجمع وهو معنى الا فتزان وهذا اظهر  
 لمقابلته الاستثنى من حيث اسماء كل منها على اداة وقف التسمية  
 باعتبارها اسم الا فتزانى قسما **حملي** ان تركيب من جمليات فقط او شرط  
 ان كان في مقدمته مقدمه شرطيه او اكثر **وموضوع المطلوب**  
 الذي هو النتيجة ادلكان **من القياس** **الحملي** يسمى **حدا اصغر** لانه لا  
 يكون في اشرف القضايا اعني الموجه الكلية الا اخض من المحمول  
 الغير المتك ويؤ والاخص اول افراد من الاشم وقلتها مستلزم الصغر  
**ومحموله** اي محمول المطلوب يسمى **اكبر** لعكسها سمعت في الاصغر اعلم  
 ان الاصغر اشرف من الاكبر لانا مدلول الاكبر انما هو حكم من احكام  
 مدلول الاصغر وصفه من صفاته فهو فرع عليه والاصل اشرف  
 من الفرع ثم ان الشرف والاحتمل سريان الى المقدمتين كما سرت التسمية  
 فيما يتبادر في الاصغر اشرفه لاستمالها على الشرف والاكبرى حيثية  
 لاستمالها على الخسيس **والكسر** في المقدمتين تسمى **اوسط** لتوسطه بالفعل  
 في الشكل الاول والقول فاعده بين موضوع المطلوب ومحموله **وما**  
**فيه** من المقدمتين **الصغرى** ليشي **الصغرى** لاستمالها عليه **وما فيه** منها



**الأكبر يسمى الكبير** لا سيما لما عليه ثم افتران احدي المقدمتين بالآخر  
 تسمى قريته وضربا واليه انما حصله من وضع احد الاوسط عند الا  
 والأكبر تسمى شكلا **الاول** **الاول** ان يكون هو **محمول الصغرى موضوع**  
**الكبرى** نحو العالم مولف وكل مولف حادث **فهو الشكل الاول** وانما وضع  
 في مرتبه الاولى لان وضعه على وقف ترتيب الاساقط الطبيعي  
 الذي هو الاساقط من احد الاول الذي هو موضوع المطلوب الى احد  
 الثاني الذي هو الاوسط ثم من الثاني الى الثالث الذي هو محمول  
 المطلوب وهذا انما يقال لان استلزام الاساقط من موضوع المطلوب  
 الى محموله حكم التاليف الطبيعي بخلاف غيره كما ستعرف **او** يكون  
 الاوسط **محمولا** اي المقدمتين كقولك انسان حيوان ولا شيء من  
 الحيوان **والثاني** ووضعه في المرتبه الثانيه لوافقته للاول  
 اشرف المقدمتين اعني الصغرى حيث نقي موضوع المطلوب منها في  
 مثل محله في الاول **او** يكون الاوسط **موضوعا** كقولك انسان حيوان  
 وكل انسان ناطق **والثالث** ووضعه في المرتبه الثالثه لوافقته  
 للاول في احسن المقدمتين اعني الكبرى حيث نقي محمول المطلوب منها  
 في مثل محله في الاول **او** يكون وضع الاوسط **عكس** وضعه في  
**الاول** بان يكون موضوع الصغرى او محمول الكبرى كقولك انسان حيوان  
 وكل ناطق انسان **والرابع** ووضعه اخر المراتب لانه حاله الاول  
 في كلتا المقدمتين فيبعد عن موافقه التاليف الطبيعي الذي سمعت  
 في الاول فلذا اصعب استنتاج المطلوب التمدد بغيره منه وهو  
 او حيث اسقاط البعض له وعدم اعتباره **وستنظر في الاول**  
 ثلاثه شروط الاول **احباب الصغرى** لانها لو كانت متساويه لم يتدرج  
 الاصغر في الاوسط فلا يقع الحكم عليه بالأكبر سائعه ان الحكم بالأكبر  
 يكون على الاوسط المطلوب عن الاصغر فيكون الحكم بالأكبر على غير  
 ماله يعلق بالاصغر فلا يحصل التلاقي في الوسيط المشروط في الانتاج  
 هذا لتمامهم وفيه نظر لانه انما يصلح تعليله لعدم انتاج الاحباب  
 لا السلب وان الاوسط اذ اباين الاصغر يحكم سلب الصغرى جاز  
 ان يكون محمول الكبرى متاويا لموضوعها لانها لو كانت متساويه لا يكون  
 ح الاوجه كليه لعدم انتاج التاليف وانه مع السلب  
 قطعاً لان لا اوسط لما بين الاصغر والأكبر لم يتدرج  
 الاصغر بالأكبر ضرورة ان متاوي المبين مبين لكن لما جاز ان  
 يكون محمول الكبرى اعم من موضوعها لم يكن مباينه الاخر مستلزمه  
 مباينه الاخر فلهذا لا يحقق انتاج السلب الا عند احباب الصغرى  
 وتكون الكبرى سائعه كليه لان ملازمه الاوسط للصغرى  
 في الصغرى ومباينه الاوسط بالكبرى يستلزمان مباينه الاوسط

٤٩  
 الاكبر ضرورة ان مباينه الاكبر لكل الاوسط يستلزم مباينه  
 لما لا يزمه الاوسط من الاصغر **والثاني** **فعلية** اي كونها فعلية  
 لا ممكنة فقط والا لم تستعد الحكم بالأكبر على الاوسط الى الاصغر  
 مباينه على فرض انحصار مركوب ريد بالفعل في الفرس ان قولك  
 كل حمار مركوب ريد بالامكان وكل مركوب ريد فرس فياس صادق  
 كادب النتيجة وهو كل حمار فرس بالامكان لصدق بعضها وهو  
 بعض الكمان ليس بفرس بالضرورة وهذا الشرط مبني على اشتراط  
 صدق الوصف الخواص على الذات بالفعل كما هو منه هب الشيخ  
 اما لو انفي صدقه عليها بالامكان كما هو منه هب الفارابي كذبت  
 كبرى هذا القيلس غتده اعني القابله كل مركوب ريد فرس  
 لان المتزاد ح المركوب بالامكان والكان مركوب بالامكان فكل الفرس  
 على كل افراد المركوب بالامكان كذب النتيجة ايما هو من  
 كذب احدي المقدمتين لا من كون الصغرى ممكنه اذ لو فرض في تلك  
 الكادبه محمول صادق على كل افراد موضوعها كالحوان مثلا  
 لصدق وانجت الممكنه صغرى الشكل الاول والثالث ايضا  
**والثالث كليه الكبرى** لانها لو كانت جريته كانت حكمة بالأكبر  
 على بعض الاوسط وجاز ان يكون الاصغر بعضا غير ذلك البعض  
 ولا تستعدى الحكم على الاوسط بالأكبر الى الاصغر مثلا يصدق  
 كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا تصدق النتيجة وهي  
 بعض الانسان فرس ثم لا يخفى عليك ان الضروب الممكنه الابطال  
 في كل الاسكال ستة عشر ضربا حاصله من ضرب المحصورات الاربع  
 صغريات في انفسها كبريات ولم يعتبر غير هذا لانها اما بحضيه  
 ولا كثير فابده فيها مع انها قد اخرجت مجرى الكليه في وقوعها  
 كبرى لتشكل الاول واما مملعه وهي تلازم الجريته فلهذا كان الحال  
 ستة عشر ضربا من ضرب اربعة في اربعة لان الضروب المتحد  
 اربعة فقط وهي الباقية بعد اعتبار شرط الكليه والعكسه  
 المذكورين لانه محرج باستراط احباب الصغرى بمباينه وهي ان  
 من كون الصغرى سائعه كليه مع اربع كبريات او جريته معهن ايضا  
 واستراط كليه الكبرى محرج كونها جريته موجه مع موضوع  
 صغريات وتساويه معها ايضا والثاني اربعة موجهات صغريات  
 مع كلتي كبريتين ثم اعلم ان الكلمات مطلقا اشرف من الحريه  
 مطلقا لانها اصسط والرفع والكال بالعلم بها هو الكمال الاربع  
 الاحباب الكلي اشرف من السلب الكلي والاحباب الحريه اشرف من  
 السلب الحريه لان مفهوم الاحباب وجود والسلب عدم والوجود اشرف  
 من عدم في النتيجة لان كل لها شرف الاحباب والكليه مع الاكمال  
 لكل من المقدمتين والاتباع السجده اخسها من سلب او جريته



وهذا باعتبار شرطى الكم والكيف **واما بيان الشاى** بحسب وجه  
 معرفة ذلك فنوقف على معرفة نترك العباس من مخططات الوجهين  
 فلما اكفى المصنف في بيان الشاى مما سطر عن شرطى الكم والكيف  
 ولم يعرض للبيان بحسب الوجه فقال **ليس** الصغريان **الموجبتان**  
 الكلية والكبرى **مع الوجه** الكلية **الموجبتان** الكلية ان كانت الصغرى  
 كلية وهى سبعة الضرب الاول لا ستماله على الشريف او الحربية ان  
 كانت الصغرى حربية وهى سبعة الضرب الثالث لعدم استمال صغره  
 الاعلى شرف الاحباب وهو انفس من سرف الكلية والنتائج طاهر  
 بدعيته من الاصله وهى لا حفى **وبنى** الموجبتان **مع** الكبرى  
**الثالثة** اما الكلية منها فحوكل انسان حيوان ولائى من الحيوان  
 محر وهذا الضرب الثانى لا سمال كل من مقدم منته على شرف الكلية  
 واما الحربية منها فحوكل بعض الحيوان انسان ولائى من الانسان محر  
 وهذا الضرب الرابع لدخول احسنه في كل من المقدمتين فتكون  
 السبعة في هذين الصربين احرك **التاليس** الكلية من الاول  
 منها والحربية من الثانى وقد سين لك امتاح هذا الشكل المطالب  
 الاربعه كلية الاحباب وحريته وكلية السلب وحريته وامتاح  
 هذا الشكل لهذه المطالب **الاربعه بالضرورة** اى البديهة التى لا  
 يعقرب معها الى برهان **وشرط** في الشكل **الثانى** اربعة شروط  
 انسان منها بحسب الكم والكيف وهما امران معينان واما تحت  
 الوجه كل واحد منها احد الامرين **والاول احتلاهما في الكيف**  
 لانها لو انفقتا فيه لا حلف احكم احاصل بعد حذف الوسط تأمر  
 يكون الحق هو الاحباب وقام السلب والاحتلاف موجب للعقم  
 اما الاحتلاف على تقدير كونها موجبتين فلانه يصدق كل  
 انسان حيوان بكل باطق حيوان ويكون الحق هو الاحباب ولو  
 بدل موضوع الكبرى بالفرس لكان الحق هو السلب واما على تقدير  
 كونها سلتين فلانه يصدق لائى من الاثنان محر ولائى من  
 الفرس محر ويكون الحق هو السلب ولو بدل موضوع الكبرى بالانسان  
 لكان الحق هو الاحباب **والشرط الثانى كلية الكبرى** لانها لو كانت  
 جزئية فاما موجبه نحو لائى من الاثنان فرس وبعض الحيوان  
 فرس والصادق هو الاحباب او سالبه نحو كل انسان حيوان ونقص  
 الحتم ليس حيوان والصادق هو الاحباب ايضا ولو بدل موضوع  
 الكبرى في المثال الاول بالصاهل والثانى بالبحر لكان الحق فيهما  
 هو التانيق والشرط الثالث ان تكون الشرطان بحسب الكم والكيف  
**مع دوام الصغرى** اى كونها احدى الدائميتين اعنى الضرورية او  
 الدائمة او انعكاس سالبه الكبرى بان تكون احدى الوجهات الست

المنعكسة السوالب اعنى الدائميتين والعامتين والخاصتين  
 وهذا شرط على سبيل منع اكلو عن احد طرفيه لا منع الجمع كما لا  
 حفى فانه لو لم يحقق احد الامرين لجاز ان تكون الصغرى مشروطة  
 خاضه او وقيته وهما اخفى السوالب بعد الدائميتين والكبرى  
 وقيته وهى اخفى السوالب بعد الست المنعكسة السوالب بحرفونا  
 لائى من المحسب بمعنى بالضرورة مادام محسفا او في وقت معين  
 لاداما وكل قريه بالضرورة في وقت معين لاداما فيصدق  
 هذا العباس كما ترك لكنه يكذب السلب بالامكان اعنى لائى من المحسب  
 بقرب الامكان العام واذ اكذب وهو اعم الحجات فباطل بالاحص  
 سم لو بدل موضوع الكبرى بالسلب ايضا لصدق السلب وكذب الاحباب  
 واذ رد بحلف امتاح الاخص وهو مستلزم لعدم امتاح الاعم واعلم  
 ان احد الامر من الاولين اما كفى شرط الامتاح العباس العشر المشمل  
 على الممكنة واما المشمل عليها فمختص بهذا الشرط الرابع وهو  
**كون الممكنة** صغرا كانت او كبرا اما **مع الضرورية** او اذا كانت الصغرى  
 هى الممكنة ايضا فتكون **مع كبرها مشروطة** عامة او خاصة وفى  
 الاحتصار شرطى حاصله ان الممكنة ان كانت صغرى لم تستعمل الامتاع  
 ضرورية مطلقه او مع احرك المشروطتين كبريات وان كانت  
 كبرى لم تستعمل الا مع ضرورية صغرا **ليس** الموجبه والثالثة  
**الكلتان سالبه كلية** حاصله اما من كون الصغرى هى الموجبه  
 وهو الضرب الاول من هذا الشكل واما من كونها هى السالبة وهى  
 الضرب الثانى **وبنى** **المحالفتان ايضا** اى مع الاحتلاف في الكيف كما  
 عرفت **سالبه حربية** حاصله اما من كون الصغرى موجبه حربية والكبرى  
 سالبه كلية وهذا هو الضرب الثالث واما من كون الصغرى سالبه  
 حربية والكبرى موجبه كلية وهذا هو الضرب الرابع ووجه  
 الترتيب ان الاول مشتمل على صغر الشكل الاول الجامعة للشرفين  
 والثالث وان اسماعل عليها لكنها غير جامعة لهما فلذا اقدم السالى عليه  
 لا سمال كل من مقدم منته على الكلية التى هى اشرف من رجبته  
 وكان الرابع احرها لقوات العصابا عليه فكان هذا الشكل لا سماع غير  
 السلب كما ترى ولم يترك ضرورية الا لثبوت لان اشتراط اختلاف  
 الكيف اسقط بمانه واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة وكفى  
 ذلك من سهل واما بيان صحة هذه النتائج فانه مختلف اما بالاول  
 في بعضها ولم يذكر واما **بالخلف** وهو انما المطلوب باطل لبعض  
 وجه التسمية كونه يولى الى المطلوب فيه من حلفه ولانه يستلزم  
 الحلف وهو المحال كما ستعرف وصحته في هذا الشكل ان يؤخذ  
 بعض السبعة فمحال صغرى للشكل الاول لصلا حتمه لهما باحابة  
 دائما لانه نقص السبعة السالبة ويترك كبرى العباس كبرى



فمنع ما سأل في الصغرى مثاله لو لم يمنع من كل اثنان حيوان ولا شيء  
 من الحيوان ولا شيء من الانسان بحرف لصدق تعبير هذه السج  
 وهو بعض الانسان بحرف فصار الى الكبرى هكذا بعض الانسان بحرف  
 ولا شيء من الحيوان بحرف فصار بعض الانسان ليس حيوان وقد كان  
 كل اثنان حيوان هذا حلف ليس ناسيا من الصورة لانها بدعية  
 الانتاج فهو من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصديق  
 معين ان يكون من تعبير السج فكون محالا والنتيجة حقة  
 والا ارفع السج فصار وهذا البيان بحرف في الاربعه الصغرى  
 وهو فيها لا كفى على ان السج **او عكس الكبرى** بالمتوى ليرتد  
 الى الشكل الاول وهذا البيان لانه في الصرب الثاني والرابع فصار  
 لان الكبرى فيها موجه كليم لا يعكس الاجريه ولا تصح الكبرى  
 للشكل الاول ثم البرهان على صحة هذا الطريق انه متى صدق  
 اقتران الصغرى بالكبرى في المبدأ وهو المنى بالقرينه صدق اقتران  
 الصغرى مع عكس الكبرى ضرورة كون العكس لازما وصحة  
 الاقتران مع الملزوم بوجبه صحته مع اللازم ومن صدقت القرينه  
 صدقت النتيجة وهو المطلوب **او بعكس الصغرى** بالمتوى ايضا  
 ليرتد الى الشكل الرابع **م الترتيب** ليرتد الى الاول وهذا الطريق  
 لانه في الصرب الثاني لان صغراه سالبه كليم يعكس كلفها تصح  
 لكبرويه الشكل الاول بعد الرد اليه يعكس الترتيب كذا في الصرب  
 الاول والثالث صغراهها موجه كليم في الاول وحريه في الثالث  
 والموجه مطلقا لا يعكس الاجريه فلا تصح بعد الرد الى الاول  
 لكبرويه وخلاف الصرب الرابع صغراه سالبه حريه لا يعكس  
 قط فانه لم يكن احدي الكاصتين ثم وان كانت احدهما فمثل ما سمعت  
 في الصرب الاول والثالث **م بعد عكس الترتيب** لا بد من **عكس النتيجة**  
 لانه لما عكس ترتيب المقدمات انعكس موضوع المطلوب محولا  
 ومحوله موضوعا ولا بد من رده الى وضعه الاصلى سائلا ان  
 فوكذا لا شيء من الاثنان بحرف وكل حرف جاد من كل شيء من الاثنان  
 بحرف فادعكت الصغرى الى لا شيء من الجاد بانسان ثم جعل هذا  
 العكس كبرى والكبر اصغرا هكذا كل حرف جاد ولا شيء من الجاد  
 بانسان انج لا شيء من الحيوان بانسان وهي نفى الاثانيه عن الجاد  
 والمطلوب نفى الجريه عن الاثنان فلا بد من عكس هذه النتيجة  
 الى لا شيء من الانسان بحرف وهي السج الاولى وهي المطلوب وتشرط  
**في الشكل الثالث** ملا فله شرط الاول **احال الصغرا** لانها لو كانت  
 سالبه فالكبرى اما موجهه كقولنا لا شيء من الاثنان نفى  
 وكل اثنان حيوان او باطنى واحى في الاول الاحباب وفي الثاني السلب

واما ثلثه كل واحد لناها في المثال بلا شيء من الانسان بضمها او جاد  
 واحى في الاول الاحباب وفي الثاني السلب ايضا واد احمق  
 الاحلاق مع كونها ثلثه في ماده فهو موجب لعلمها **والشرط**  
 الثاني **فعلية** لميل ما تقدم في الشكل الاول سائلا وقد راعى مدرك  
 والقائرا في فاعلمه فهو كل اثنان **مع كليم احدهما** لانها لو كانتا فترتين  
 لا حملان يكون بعض الاوسط المحكوم عليه بالاكبر عن البعض المحكوم عليه  
 بالاصغر كما في قولنا بعض الحيوان اثنان وبعض الاثنان فرس فلا يصدق  
 بعض الاثنان فرس لعدم تغدي الحكم بالقرينه في الكبرى على بعض الحيوان  
 الى البعض المحكوم عليه في الصغرى بالاثانيه وهو ظاهر ووجهه ان  
 الى الشرط المذكور بعد علم ان طرفي المطلوب محولان فبان ان سلب  
 متبوع عن شيء لا يستلزم اطرافا ثلثه فحقينه بين اى شئين سلبا عنه  
 واما احباب شئين لشيء فلا يدل على اكثر من كون ذلكا لشيء ماده اجتماع فلما  
 وذلك اما كقولنا بينهما العموم من وجه الذي هو مرجع الوجهه الحريه لا المطلق  
 ولا المتناه وكذا احباب احدهما له سلب الاخر عنه اما لتحقيق ثنائيهما فيه  
 لان كل ماده وذلك اما هو التباين الحركي الذي هو مرجع التباين الحريه  
 ولهذا لم يكن سجه هذا الشكل عجز حريه وان كانت مقدمته كليتين واما  
 اشتراط كليهما احدهما فلا ينافي لو كانتا حريتين لجاز ان يكون احدهما  
 اوسليه مختلفا بعض الاوسط واحباب الاخر اوسليه بالبعض الاخر فلا  
 يحقق التلافي في ماده فاد احمقت الكلمه كحق الحكم بها في ماده الاجتماع  
 الذي عنه سيج الحريه منها واما اشتراط كون الصغرى موجهه فلا ينافي  
 لو كانت سالبه لا يستلزم سلب محولها الكاصتين كمال محمول على الوسيط حريه  
 محلان فالو كانت موجهه فانه حصل محولها اتخا بموضوعها فاذا ما من محمول  
 الكبرى الوسيط حكم ان ليه باين محمول الكبرى الوسيط حكم ان ليه باين المتحد  
 بالوسط في ماده الاتحاد وانما ما بينه حريه يستلزم صدق ان ليه الحريه  
 فالتا فط بالشرط الاول حسب ما بينه ضربا كعرفت في الشكل الاول  
 وبالثالث صريان وهما الحريتين كبريين مع الصغرى الموجهه الحريه  
 واما الشرط الثاني فهو باعتبار الوجهه ولم يتعرض لقواعد الشرط محتسب  
 الوجهه في النتائج كما عرفت بطولها والباقي بعد اعتبار شرطي الحكم والكيف  
 منه صروب حاصله من ضرب الموجهه الكلمه صغرى في الاربعه كبريات م  
 والحريه صغرى في الكليتين كبريين واسرار الى نتائجها لقوله **النتج**  
 الصغرى بان الكلمه والحريه **الموجبان مع الموجهه الكليمه كبرى** **وبالعكس**  
 اي وهي صغرى مع الحريه كبرى ولا يصح ان يراد بالعكس ان يكون معها كبرى  
 لئلا يلزم تكرير ضرب كما لا كفى فيها **موجه حريه** حاصله اما من كونها كليتين  
 وهو الصرب الاول او الكبرى فقط وهو الصرب الثالث او الصغرى فقط  
 وهو الصرب الثاني **وليس** الموجبان صغريين ايضا **مع التا ليه الكلمه**  
 كبرى **او ليس** الموجهه **الكليمه مع التا ليه الحريه سالبه حريه** حاصله  
 من كونها كليتين وهو الصرب الثاني او الصغرى موجه حريه والكبرى سالبه



كلية وهو الضرب الرابع او الصغرى موجهه كلية والكبرى سالبه حربية  
وهو الضرب الخامس ووجه هذا الترتيب ان الضرب الاول اخضر الصغرى  
المستجبه للايجاب والى الثانى اخضر المستجبه للسلب والاضحى اشرف دم  
الثالث والرابع على الاحيرى لاشتمالها على كبرى الشكل الاول والثالث  
على الرابع لشرف الايجاب والخامس على السادس لشرف الايجاب على السلب  
ايضا والى العالم يستجبه في هذا الشكل عبر الجريبه لحواس ان يكون الاضغرام من  
الاكبر وامتناع حمل الاضغرام احبا وسلبا على كل افراد الاعم كقولنا كل انسان  
حيوان وكل انسان ناطق او لاشئ من الانسان بفرض وادالم يستجبه هذا ان  
الضمان الكلية لم يستجبه غيرها لان الضرب الاول اخضر المستجبه للايجاب  
والى الثانى اخضر المستجبه للسلب وعدم اشاح الاضغرام مستلزم لعدم اشاح الاعم  
لان سيجه الاعم لازمه للاعم والاعم لازم للاضغرام ولازم اللازم لازم  
فاذا لم يلزم الاضغرام ذلك اللازم دل على عدم لزومه للاعم وهو ظاهر  
وبيان وجه هذه النتائج **الحكم** في الصروب الستة وطبقته في هذا  
الشكل ان جعل بعض المستجبه وهى حربية كما عرفت فهو كل كبرى ويبقى  
الصغرى كالحال فتستظم قياس من الشكل الاول يستجبه ما سلب الكبرى المبدا  
بالقياس مثاله في الضرب الاول كل انسان حيوان وكل انسان ناطق  
ولو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق بعضه وهو لاشئ من الحيوان  
ناطق فتركب مع الصغرى هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان  
ناطق يستجبه لاشئ من الانسان ناطق وقد كان كل انسان ناطق هذا حلف  
وقرنتيه الصروب موقفا على الترتيب **وعكس الصغرى** لرجوع الى  
الشكل الاول وهو لا يتم الا في الصروب الاربعه الاولى لصلاح  
كبراهن من حيث كليتها لكبر وية الشكل الاول بخلاف الاحيرى  
والطريق في الخامسة ما اشار اليه بقوله **او الكبرى** ليرتد الى الشكل  
الرابع **م الترتيب** ليرتد الى الشكل الاول وهذا الاتم في الضرب  
السادس ايضا لان كبراهن مثاله حربية لا سلبك وسفدر كونها احد  
الخاصتين لا يندم عكس الترتيب فغير صغرى للشكل الاول وهو سالبه  
لا تضلح بعض ويته كما عرفت فلا يبين من السلاطة البيانات بعد  
الحلف ثم هذه الطريق اعنى عكس الكبرى بعيدة هنا لا بعدل اليها  
الا بعد زعيرها وان اعترفت مع امكان غيرها فليقويه القضاة  
فلا يتم مع الضرب الخامس الا في الضرب الاول دون سواى الضروب  
والموانع بها لا يحفى عكسها **م** لا بد بعد عكس الترتيب من عكس  
**النتيجة** كما عرفت في الشكل الثانى **وسرط في الشكل الرابع احباها**  
لاها لو كانتا سالتين لحدق لاشئ من الانسان بفرض ولاشئ من الحيوان  
الحال لاشئ من الانسان واصلت السجدة فكان اكن في التقدير الاول هو  
السلب وفي الثانى هو الايجاب ثم لا بد ان يكون احباها **مع كلية الصغرى**  
لانها لو كانت حربية لصدق بعض الحيوان انسان وكل ناطق وفرض حيوان

جربته

واصلت السجدة فكان اكن في التقدير الاول هو الايجاب وفي الثانى  
هو السلب **او** لم يكونا موحيين بل حصل **اختلافها في الكلية** فلا بد ان  
تكون اختلافها فيه **مع كلية احداها** لانها لو كانتا حريتين فالوجه ان  
كانت هي الصغرى صدق بعض الناطق انسان وبعض الحيوان او الفرس  
ليس ناطق واصلت السجدة فكان اكن في التقدير الاول هو الايجاب وعلى  
اللى هو السلب وان كانت هي الكبرى صدق بعض الانسان ليس بفرس  
وبعض الحيوان او الناطق انسان واصلت السجدة فكان اكن في التقدير  
الاول هو الايجاب وفي الثانى هو السلب واذ قد حقق الاختلاف لعقدان  
بعض الشروط حقق العقم بدورها لم لا يعزب عنك اهماله للشروط في هذا  
الشكل بحسب الوجه لكون ضروريه لا يجمع بحسب الوجه في شرط بل اعتبر  
في بعضها ما لم يعتبر في الاخر وان اشرك الجميع في اشراط كون كل من  
المعدتين عليه فذلك المشترك لا يعمى وبفضل شروط الوجه بل اعتبار كل  
صرب ما يحج عن المقصود مع بعد هذا الشكل عن الطبع وبذرة اعتبار  
واكتفى بذكر شرطى الكم والكيف **لنتج الموجه الكلية صغرى مع الاربع**  
كنى بات والموجه الحربية صغرى ايضا **مع ان ليه الكلية كبرى**  
**ولنتج الثالثان** الكلية والحربية صغرى **مع الموجه الكلية كبرى**  
**ولنتج كليتهما مع الموجه الحربية كبرى** **موجه حربية** معقول  
يستجبه وانما يكون موجهه ان لم يكن سلبا **والا فله كلية** او حربية لما عرفت  
من اشاع السجدة للاضغرام والى العالم ينتج في هذا الشكل الايجاب اكله لحواس  
ان يكون الاضغرام اعم من الاكبر وامتناع حمل الاضغرام على كل افراد الاعم  
يظهر في قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان عدم صدق كل حيوان  
ناطق وصدق بعض الحيوان ناطق فكان ان قطف من الصروب بمائيه  
باعتبار علم الترتيب اربعة وباعتبار علم الموحيتين مع جريته الصغرى  
انسان وباعتبار علم الحريتين المحلقتين انسان والباقي بمائيه كما ترى  
الاول من موحيين كليتين كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وبعض  
الحيوان ناطق الثانى موحيين والكبرى حربية كل انسان حيوان وبعض  
الناطق انسان الثالث من كليتين والصغرى سالبه لاشئ من الانسان  
وكل ناطق انسان ولاشئ من اكله ناطق الرابع من كليتين والصغرى  
موجهه كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس انسان وبعض الحيوان ليس  
فرسا الخامس من موجهه حربية صغرى وسالبه كلية كبرى **م** الترتيب  
من سالبه حربية حاصه صغرى وموجهه كلية كبرى كحوال الصغرى او  
الدوام بعض المتحرك ليس ساكن مادام متحركا لا دائما وكل ذلك متحرك  
دائما واشترط كون الصغرى حاصه لانه انما ينسب بالرد الى الشكل الثانى  
لعكس الصغرى وهى سالبه حربية لا سلبك فاما كل احدى الخاصتين  
ولا بد ان يكون الكبرى معها من الترتيب المنعكسه الشواهد لان الشكل الثانى  
ان لم يصدق الدوام على صغره ولا بد ان يكون كبراهن من الترتيب فحيث ان يكون  
كبرى فهذا الضرب كذلك لانه لما ارتد الى الثانى وجب ان يعنق فيه



ما اعتبر فيه فتبينت كنيجه الباني اعني ان صدق الدوام على احدى مقديه  
 والسبحه دائمه والا فكل صغير محذوف عنها فيه الدوام والاضرب  
 وهي في هذا الضرب لا يكون الا العريه العامه اعني ان لم يصدق  
 الدوام على احدى المقدمتين التابع من موجب كليه صغيره وتاليه  
 حربه خاصه كبرى كل متغير منتقل وبعض ان كن ليس متغيرا مادام  
 ساكنا لا دائما متغير بعض المتغير ليس ساكنا حين هو مستقل لا دائما  
 فاشترط كون الكبرى هنا احدى الخاصيتين لانه انما يتبين انتاجه  
 بعكسها لتتولد الى الشكل الثالث وهي تاليه جريه ولا تعكس مالم  
 لكن احدى الخاصيتين لم يكب ايضا ان يكون الصغير فعليه لانه لما ارتد  
 الى الثالث وجب ان يعتبر فيه فعليتها كالثالث فتبينت كنيجه الثالث  
 حيث يكون كبراه احدى الخاصيتين اعني يكون بعكس الصغير محذوف وواقع  
 الدوام ان كان عكسها مقيدا به ومضو ما اليه لا دوام الكبرى لهذا  
 كانت السبحه هنا هي الجنيهه الدائمه الثامن من تاليه كليه خاصه  
 صغيره وموجب جريه كبرى لا شيء من المتحرك يتاخر مادام متحركا لا  
 دائما وبعض الفلك متحرك دائما فالسبحه عريه خاصه لانه انما سيب  
 انتاجه بعكس الترتيب ليرد الى الشكل الاول لم يعكس السبحه وحسن  
 لا بد ان يكون مقدمه متاخر حيث اذا بدلت احدها بالآخره انتجت تاليه  
 خاصه والشكل الاول لا ينتج تاليه خاصه الا اذا كانت كبراه احدى  
 الخاصيتين وصغراه احدى التتبع يجب ان يكون صغير هذا الضرب  
 احدى الخاصيتين وكبراه من الست لحصل بالتبديل ما سيج في الاول  
 التاليه الخاصه الفاعله لا يعكاش الى العريه الخاصه المطلوبه هنا  
 ولكنه بقي سى يذكر مهنه هذا البحث المخصوص به المضطربون بالمتاخر  
 وهو انه لا يمكن ان المراد بالتتابع هي العادقه والخاصتان في صغير  
 هذا الضرب وكبرى الشكل الاول لا يتجانس مع الدائمتين الا كادستين  
 لان لا دوام عكس السبحه حكم يختلف ضروره سلب الاكبر او دوامه  
 عن الاصغر ان فولد بالضروره او الدوام بعض التاخر ليس بفلك ما  
 دام ساكنا لا دائما اي بعض ان كن فلك بالفعل كذب لصدق بعضه  
 وهو لا شيء من التاخر فلك دائما فلا يستج هذا الضرب الصدوق الا في  
 احتلاطات الخاصيتين مع الخاصيتين والعامتين واسنان في ابراهه  
 ثمانية ثم اعلم انما وقع العرض لذكر الكميات في هذه الضروب  
 الثلاثة الاخره وفي نتائجها خلاف القلب ما والمتاخرين في انتاجها  
 والقدماء جزوا لعدم انتاجها وسبزه والمتاخرين لما استقر لهم بيان انعكاس  
 التاليه الحربه اذا كانت احدى الخاصيتين الى عكسها لاحظوها في كل من  
 الثلاثة الضروب كما تركت فاحت واندفع بيان القدماء لعدم انتاجها



ثم اعلم ان هذا الشكل لما خالف الاول في كلتا المقدمتين لم يثبت له ربيبه  
 ترتيب ضروريه باعتبار موافقه الشكل الاول في سى من المقدمات ولا ربيبه  
 ايضا باعتبار نتائجها لعدم الاعتدال بها بعد هاجن الطبع وتبين اعتبار  
 انفسها فقدم الاول لانه من موجبتين كليتين والتاليه كنيجهه في  
 احاب المقدمتين وان كان الثالث والرابع مشتملين على كليه كلا المقدمتين  
 لم الثالث لا يرد اده الى الشكل الاول بعكس الترتيب منع كليه المقدمتين  
 لم الرابع لكونه اخيرا من الحامتين لم الحامتين لا يرد اده الى الشكل الاول  
 بعكس المقدمتين ثم اتدس والتابع على التام من التامها على الاحباب  
 الكلي دونه ثم اتدس على ان تبع لا يرد اده الى الشكل الثاني وهو اوف  
 من الثالث الذي اليه يرتد التابع ثم البيان لهذه الضروب اما **المختلف**  
 وهو لا يتم الا في الحينه الضروب الاول وصفت فيها ان يوجد بعض  
 النتائج الموجبه فحعل لكنته كبرى والصغير كالحالها لا يحاها ويوجد  
 بعض النتائج الكليه فحعل لا يحاها صغير وكبرى العباس فحعلها كبرى  
 فحصل العباس من الشكل الاول سيج نتيجه تعكس الى ما ساقى المقدمه المبد  
 بالسبعين واعتبر الامثله انت فحق طاهر مما سبق **او بعكس الترتيب**  
 ليرد الى الاول **م السبحه** لما عرفت قيل وهذا البيان لا يتم الا في البلاغه  
 الضروب الاول والثامن **او بعكس المقدمتين** ليرد الى الاول ايضا ولا  
 يتم ذلك الا في الرابع والخامس **او بالرد الى الشكل الثاني بعكس الصغير**  
 وانما يحتاج اليه في الضرب التاسع وان كان محرم معه في الاول والثالث  
 والرابع والخامس لا غير **او بالرد الى الشكل الثالث بعكس الكبرى**  
 ولما يحتاج اليه في الضرب التاسع وان كان محرم معه في الاول والثاني والرابع  
 والخامس لا غير **وضابطه من ايط الاسكال الاربعه انه لا بد في**  
**العباس المتيح للصدق من احد امرين** هل سيب منع انما من عموم  
**موضوعه الاو تبط** وهو محفل من كليه الكبرى في الشكل الاول وكليه  
 احدها في الثالث وكليه الصغير في الرابع **مع تلا فاعه للاصغر بالفعل**  
 وهو محفل من احاب الاصغر وفعليتها كما في الشكل الاول والثالث وفي  
 الضرب الاول والثاني والرابع والتابع من الشكل الرابع وهنما تمت شروط  
 الشكل الاول والثالث وشروط هذه الضروب الاربعه من الشكل الرابع  
 لان الصغير فيها موجب كليه فعليه ايضا لان الشكل الرابع لا يتركب  
 الا من الفعليات وان لم يذكر المصنف وحسن تحقيق العموم والملاقاه  
**او** اذا حقق العموم ولم يحقق الملاقاه بان كانت الصغير تاليه كليه  
 كما في الضرب الثالث والثامن من الشكل الرابع فلا بد في الاوسط حسنة  
 من **حمله على الاكبر** كما هو الواقع في الكبرى من هذين الضربين في الشكل  
 المذكور وفيها ايضا من الضرب الاول والثاني فيه ايضا وان كان قد دخل  
 في السبق الاول من الترتيب لان هذه العشم لتت الاعلى سيب منع انما  
 لا منع الجمع او منعها فاعرف ذلك **واما من عموم موضوعه الاكبر** وهو



حصل من كليه كبرى الشكل الثاني والرابع مع **الاحتمال في الكيف والشروط**  
 ظاهران في الشكل الثاني واما في الشكل الرابع وكما في الضرب الخامس  
 والثالث وان سئلت قلت والثالث والرابع وان كان الطرف الاول قد  
 شملها وهما تحت شروط الشكل الثاني وشروط عالم مدخل في الطرف الاول  
 من صروب الشكل الرابع تحت الكيف والكم ولا بد في هذا الطرف من  
 ملاحظه الشروط بحسب الجهد التي اعتبرها المصنف في الشكل الثاني  
 دون الرابع وهي تحقق مع **حق مناهة نقطة وصف الاوسط**  
**الى وصف الاكبر لنسبته** اي وصف الاوسط الى ذات الاصغر وانت  
 عند يقطر لشروط الشكل الثاني بحسب الجهد واحاطتك بالتب فيما بين  
 الوجهات وعلمك بان مناهة في الاعم صاف للاخص وبان ما لا يتا في الاخص  
 لا يتا في الاعم ايضا تحقق دوران المناهة مع تلك الشروط وجودا وعدا  
 فان المقدمتين لما احصيتا بالاحباب والسلب لا بد ان تحكم احدهما بالحق  
 الاوسط لا بد من في المطلوب نحوه والاخرى بسلبه عن الطرف الاخر  
 بجهد ايضا فان سئلت تلك التبتان بان يكون احدهما مثلا حاكمة فعليه  
 الاحباب والاخرى بتمام السلب او تحوذلك تحففت تلك المناهة والا فلا  
 كما لو كانتا فعليتين او ممكنتين او فعليتين وممكنين او تحوذلك وعلمك  
 بالتأمل فاما اعتبرت بالنسبة الى ذات الاصغر دون وصفه كما في  
 الاكبر لانه هو المحكوم عليه فهو ذات والاكبر هو الحكم فهو وصف  
 لا ذات واعتبرت النسبة لا عين المحكوم عليه وبه **فصل**  
**الشرط من الاوتاني** ايضا لان الاوتاني احد في بيان القياس  
 من شرط حصول فيه الشركة والتلا في فهو اما حرة تام في كل  
 مقدمه اما المقدم بكماله او الثاني بكماله او غير تام كجزء من المقدم  
 او جزء من الثاني فيها او تام في احدهما غير تام في الاخرى فهذه بلا  
 اتم وهو مع ذلك **اما ان مركب من متصلتين** والواقع للطبع  
 فيها ما وقع اسرها في حرة تام من كل مقدمه كقولك كانت الشمس  
 طالعه فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضئ  
 وكلما كانت الشمس طالعه فالعالم مضئ وقد علمت ان الكلية الشريطية  
 ما وقع الحكم فيها على جميع مقادير المقدم والجزءية على تقدير معين  
 والتخصيص على تقدير معين والسلب فيها هو سلب اللزوم لا الروم السلب  
 فانه اجاب ومن هنا تحل الاشكال المتداول بين الامة في عقم مثل  
 قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاتسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون  
 لا جلال كليه الكبرى اذ ليس المراد منها لتولوا على جميع حالات الاسماع  
 لخروج حاله علم الخبير فيهم وعبرها كما هو شرط الكلية بل هي مهلة المتحقق  
 فيها هو الجزئية اعني الاسماع حال علم عدم الخبير والجزءية لا تصلح للكبرية

السك

الشكل الاول فتبين خلال الصور وانه موجب للعقم او **مفصلتين**  
 والواقع للطبع من السلاية القادير هو ما يكون الشركة في جزء غير تام  
 من المقدمتين وشرط استاجه احباب المقدمتين وكليه احدهما وصرف  
 صنع الحلو على كل من المقدمتين كقولنا انا اكل انسان حيوان او كل من حي  
 واما كل صاهل حي او كل حمار ناهق سبخ اما كل انسان حيوان او كل فرس  
 صاهل او كل حمار ناهق **او جمليه ومفصلة** واكمليه اما صغرى او كبرى  
 وعلى المقدمتين والمشارك لها اما في المتصلة او مقدها هذه اربعة  
 لكن الواقع للطبع ما يكون اكمليه كبرى والشركة في بالي المتصلة وشرط  
 استاجه احباب المتصلة كقولك كلما كان الانسان باطفا فالفرس صاهل  
 وكل صاهل حي سبخ كلما كان الانسان باطفا فالفرس حي **او جمليه ومفصلة**  
 والقادير الاربعة والمفصلة مانعة الحلو كس مشاركة اكمليه يصح ان  
 يكون مع كل من حرة المفصلة كقولك اما ان يكون العدد زوجا او يكون  
 فردا وكل فرد غير مقسم متساويين سبخ اما ان يكون العدد زوجا او يكون  
 غير مقسم متساويين والمثال الاخر بين **او مفصلة ومفصلة** والواقع  
 باعتبار تمام الشركة وعدم تمامه ثلاثة وعلى كل منها اما ان يكون المفصلة  
 صغرى او كبرى لكن الواقع للطبع هو ما يكون المفصلة صغرى والمفصلة كبرى  
 مانعة الجمع والخلو ان كانت الشركة في حرة تام ومانعة الحلو فقط ان كانت  
 الشركة في حرة غير تام كقولك كلما كان الانسان باطفا فالفرس صاهل واما  
 كل صاهل حي او كل حمار ناهق كلما كان الانسان باطفا فالفرس حي او كل  
 حمار وفي كل من هذه القادير الحكم **سقط الاشكال الاربعة** لان  
 المقدم والثاني هنا مثل الموضوع والمحمول الحكمي فتصور الاشكال الحكمي  
 باعتبارها اشركت فيه بتنه ما سبق لا كفا وشرائط الاشكال الاربعة  
 هناك معتبرة باجمعتها هنا الا انه اذا ركب القياس هنا من الشرطيات  
 الصرفة والشروط معتبر بين طرفي الشرطيتين المتشاركين فسطحا عرف  
 ان طرفي الشرطية في الاصل قضيتان وكذلك احوال السماع في الكلية والكيفية  
 واعداد الصروب كما تقدم الا في الشكل الرابع فلا يكون ضرورة الاتجته  
 لان السلاية الاحدية انما حصلت فيما تقدم باعتبارها سمالا كل منها على ان اية  
 الجزئية الخاصة ولا تعتبر في الشرطيات ثم انه قد زيد هنا في المركب  
 من مفصلتين شرط للمطبوع وهو اجابها وهو في شرط اختلاف الكيف  
 في الشكل الاول الثاني كاعرب وان ركب القياس هنا من جمليه وشرطية  
 فالشرائط هناك بين اكمليتين معتبره هاتين الحكمية ونفس العالي مع زيادة  
 شرط احباب المتصلة في المطبوع ما ركب من جمليه ومتصلة كما عرفت فكانت  
 الاشكال غشرس سلا حاصلة من ضرب اربعة في خمسة والصروب خمسة وتسعين  
 ضربا **وفي بعض النسخ** فاعتبرها انت فهي لا يحفظا على ان السلا بعد الاجابة  
 بما سبق والسقط كلفه صور التركيب **فصل ما وقع** من القياس  
 الاوتاني تقسيمه اعني الحكمي والشرطي احد في بيان القياس **الاشكال**



کتاب

ل



سعين الرابع للعليه **خاتمة** تشتمل على بيان انعام القياس باعتبار  
مادته الى الضمانات التي البرهان والحدول والخطابه والمغالطه  
والشعر كما انتم باعتبار الصور البعيه الى حالي وسرطي والقريبه  
الى الاسكال الاربعه فان المنطقي لا بد له من محقق الماده والصوره  
ليتم له الاحتراز عن الخطا فيها ووجه انعامه الى الضمانات التي  
قد مر في صدر الكتاب وهو يريد ان يعطى لها فعال **القياس اما**  
**برهان** يعيد اليقين جريا وهو **يتالف من** المقدمات **البيانيات** التي لم  
يحلط بما ليس بيقينه والاكابر البايد في التسميه والسميه لا خفي  
المعنى متين ولا يستخ القيق من يقينه ومشتهره او مسلمه او وهيه او  
مشبهه ولا احزم من احد اهل مع مقبوله او مطنونه ولا الظن من  
اي هذه مع محتمله **والبيانيات اصولها** ثلث هن ضروريات وباعدها  
نظري وذلك لان المدرك محصور في العقل والحدس والمتركب منها  
فان كان العقل وحده فاما ان لا يكون بواسطه **هي الاوليات** كحو  
ولنا الكل اعظم من الجزء فان تصور الطرفين كان في احزم واما ان يكون  
بواسطه فلا بد ان لا يعيب عن الدهن وهي الفطريات وستاتي ولو  
ذكرها بعد الاوليات لكان اولي لبصل كل بمناسبه وان كان الحشر وحده  
في **المثلهات** اما كحش الطاهر كحش مشرقه والنار محرقه  
وتختص باسم لحيات او الباطن كحوان لنا عضبا وخوفا وكحش باسم  
الوجدانيات وان كان المركب منها فاما ان يكون مع العقل حشر الشبح  
او غيره ان كان غيره فاما ان يحتاج الى كبر الما هذه اولا لان اجتماع  
في **الحرييات** كحش السقونيا مشهل للضرر وان لم يحج في **الحرييات**  
كحش نور القمر متفاد من نور الشمس لا فعال قد رعت ان الت  
ضروريات والحرييات لا يدركها الا اذهان اكدان فضلا عن ان  
تكون ضروريه فبح ان يكون نظريه لا بد يقول قد سبق ان النظر  
مفقور الى حركتين من المطالب الى المبادي ثم من المبادي الى المطالب  
واحد من اندفاع الدهن اندفاعا شريعا انثا من المبادي الى المطالب  
لا حركه فيه للعتراضه على ان مراتب الضرورة كما عرفت متغا وتغا ولهذا  
لا بد ان يكون العلم الحاصل عن الحرييات والحرييات والمتواريات  
حج على الغير بوجه انقطاعه او الحكم بعنايه كحوان ان لا يحفل  
له ما حصل كحصره من العلم وانما يجب تذكروا الادراك في الاوليات  
والفطريات والمثلهات وان كان مع العقل حشر الشبح فهي  
**المتواريات** وهي ما كحصر جماعه منع العقل تراطوهم على الكذب  
كحوان كحصر في الارض **والفطريات** هي التي يدركها العقل وحده لكن  
بواسطه لا يعيب عن الدهن وتسمى فصايا فياها مع كحوالا ريعه  
روح فان تصور هذين الطرفين لا يعيب عنده تصور انعام الاربعه

٢٢  
ممتا وسين الذي هو الوسيط في التصديق بثبوت الروحيه الاربعه  
**م** للقياس من يمتد باعتبار حاله وسطه عبرانه تحتص البرهان ولا شك  
ان الوسيط انما يتوسط في التصديق ووسطا في الانيات كونه علم  
لحصول العلم بالمتبه المطلوبه في النتيجة وهو مع هذا اقرب لانه ان  
**كان الاوسط مع غلبته للنتيجه في الدهن علم لها في الواقع** كحوققق  
الاخطا في قولنا هذا متعقق الاخطا وكل متعقق الاخطا محمور  
بمع هذا المحمور **فلي** اي فهو برهان لتب اللم لانه الذي سحوا يكون  
حوايا عند الشوايل بل عن العلم الذهنيه واكثاره معا **والا** اي وان  
لم يكن العلم في الدهن لا في الواقع كحوايا في قولنا هذا المحمور وكل محمور  
متعقق الاخطا فهذا امعن الاخطا **فلي** اي فهو برهان لتب الى ان  
التي تؤكد بها ثبوت الحكم وحققه في الواقع وان لم يحقق علمه فيه **واما**  
**جدي** ليس العزم من تركيبه الا انواع الفاصلة عن صغره البرهان  
والزام الحكم بما دعي له وهو **يتالف من المشهورات والمثلهات** اما  
المشهورات فليكونها ما اطبق عليه الكل او البعض موافقه لما في طباعهم  
او عرفهم كاستحسان نضرة الول وحذلان العذر وكلمه اخرى كحش  
نبيه الافعال كلها الى الله والمعقول بالثبات الواجبات على الله وكح  
ذلك وربما بلغت الشهرة فيها الى ان يلبيش بالاوليات فاد احمي العقل  
وحكم فرق بينهما باذراك ما هو سبب الادعاء للمشهورات فعلم انها ما  
لا يفيد اليقين واما المثلهات فليكونها ما برهن عليه قبل المناظره  
في علم اخر وتلمه كحصر كون بقول المشتدل الزكوة واجبه في القليل  
والكثير لقوله تعالى قدس اسواهم ولم يفضل بقول المعصوم فحصر  
بقوله قل الله اعلم لا اله الا هو ليس فيما لا وحده او نطق صدقه بقوله هذا  
اخاذ فحجب بانك قد كنت في الاصول حوايا كحصر المتواريات بالاحاد  
**واما خطاني** ليس العرض منه الا مذهب اخلاق المخاطب سعريته  
ما يصلح معاده ومعاشه وهي **سالف من المقبولات** لصدورها  
عن تعقده كالاوليا والرفاد والكميا **والمطلوبات** اي المحكوم  
بها كحوان اجاعه حازم وهذا العزم بعد الحصر **واما شعري**  
ليس العرض منه الا شوق النفس او قبضها وهو **سالف من الخيلات**  
وكبر اما شتمها الشعر فلهذا اقبله فاس شعري كما قال الجبري فرتنه  
شياه العقل مره موهوعه برغبيا للفتن ورهبيا فتشعل عرساع  
ذلك انفعالا عجميا وربما ادبت تلك القضا باعتبار ترتيب الاستطاط  
او الايقان من **واما تنفطحي** تشبه الى السفسطيه وهي مشبهه من  
شوقها معرب سوفاسطا بمعنى الحكمه الموهوبه المدله وفعال له  
المغالطه ايضا وهو فاشد لخلل مادته او صورته او كليهما والامثله  
في المطولات وهو **يتالف من الوهيات والمثلهات** فلصا دقات  
سبها لفظيا او معنويا اما الوهيات فلان كحش والوهيم لما سبقا الى  
النفس شخرت بالانفعال فيها لم تمتنع عن قبول ما اكساها الا تراها



تقبل من الوهم حكمه على غير المحسوس حكم المحسوس كحكمه بان وث العلم  
فما لا ساهي وان كل موجود فهو متساو اليه فلو لا العمل بالشرع  
يتاوصان عليه احكامه لم تكذب بغير عن الا ولبات لانه يتوارد هو  
والعقل على نتيجة فذلكا بصدق مقدمتها فياني الا بفيض تلك  
البيحة كما حكم بان المستلحاق منه وحكم مع العقل بان الميت حاد وان  
اجداد لا تخاف منه فادا وصل مع العقل الى البيحة وهي ان الميت لا يخاف  
منه تكسر واما المثبتات فامثلتها في المطولات وهي كثيرة **فصل**  
**اجزى كل علم من العلوم** دون وصار مثيرا بقصد اليه وبطل  
لان ان يكون بلاله الاول **الموضوعات** متحدة كاجتم موضوع عن  
الطبيعة او متعددة كموضوع هذا العلم غير ان المتقدمة لا بد ان تترك  
في امحها كما اشترك موضوعا هذا العلم في الا يصل الى المجهول  
والاجزاء ان تكون العلوم المختلفة علما واحدا وان تمايز الموضوعات  
**وهي التي بحث في العلم عن امراضها الدائبة** وقد تقدم الكلام على  
ذلك في صدر الكتاب ولم يبق هنا الا الاشكال المشهور في جعل  
الموضوع جزءا من العلم وهو ما يقال ان اراد ان الجزء هو نفس  
الموضوع فذلك موضوع المتأخر وبقا في او يعرفه فذلك من المبادئ  
النظرية او التصديق بوجوده من الصدقية او التصديق  
فموضوعيته من مقدمات الشروع وقد اوجب التزام كل من الشقوق  
والاعتدال امر من بد العناية به او ان المبدأ ينفى تصويره وهو خارج  
عن الشقوق واليه اشار المصنف في صدر حاشيته شرح المختصر  
وفيه ان تصويره نفس المبدأ التصوري فان المبادئ تصورات  
ونصديقات لا نفس المعرف والدليل **والثاني المبادئ** هي ما يبنى  
عليه المثال المتيقن تصوير اطرافها وذلك المبادئ التصورية  
وتفي **حدود الموضوعات** وحدود اجزائها ان كانت مركبة  
وحود اجزائها الباقية لها كحد الحركة الباقية للحتم الذي هو  
موضوع علم الطبيعة واما المبدأ تصديقا بالقضاي المأخوذة في  
دلائل المتأخر وذلك هو المبادئ التصديقية **وهي مقدمات** يتنه  
نفسها اي بداهة كقولنا المقادير المنة لمقدارها ونفس  
علومها معرفة **او موهوده** اي نظرية ان اذ عن لها المتعلم حتى  
طنه بالعلم شبيب احوال موضوعه كقولنا ان ثقل بين كل نقطتين  
خط مستقيم وان احدها مع استقامته سميت مصادرات كقولنا ان لنا  
ان نعمل باي بعد وعلى اي نقطتين شئنا دأيره لانا المصادرة هي كون  
المطلوب مصادرات عن مقدمه هي محل النزاع وتلك المقدمات **ببني عليها**  
**قياسات العلم** بل وتتركب منها ايضا **والثالث المتأخر** **وهي القياسات**  
**التي يطلب في العلم** الاعلى ان تكون بطرية ولا بد لها من موضوع  
وتحول **وموضوعها موضوع العلم** كقولهم في الطبيعي كل جسم فله

شكل طبيعي **او نوع منه** كقولهم في الهندسة كل خط ممل سمي فيه  
فان المقدم امر موضوع الهندسة والخط نوع منه او عرض ذات له اي  
لموضوع العلم كقولهم فله ميل اول نوعه ايضا كقولهم فله ميل وان زواياه  
مثل والمثلث عرض ذاتي للسطح الذي تقو نوع المقدم **او مركب**  
من كل اثنين من الاربعه وهو ظاهر او من عرض الموضوع مع نوع ذلك  
العرض ايضا كقولهم مثلث متساوي الساقين فان زوايا قاعدته  
متساويتان **ومحولاتها امور خارجة عنها** اي عن الموضوعات  
لا نفسها لا متناع حمل الشئ على نفسه ولا جزء منها لان الحرفين الثبوت  
للكل فممنوع طلبه بالبرهان ولكنها **لاحقة لها** اي عارضه لشكل الموضوعات  
فان العارض هو الخارج كما تقدم **لذواتها** كذا او بعد زيادته هذا  
القياس في بعض النسخ وهو محل فان الحقوق قد تكون للذات  
كالنسخ الثابت لذات الانسان وقد يكون لامر متساوي كالتحريك  
بواسطة التحريك وقد يكون لا لايها بل لامر خارج كقول الفقيه  
كل متحرك حرام وقول الطبيعيين كل فلك متحرك على الاستدراك وكان  
المصنف اختار مذهب الشيخ وكل كليها ما شئت **وقد يقال المبادئ**  
باصطلاح آخر **لما تبدا به قبل المصود** سواء كان داخل في العلم  
يكون من المبادئ بالاصطلاح الاول ايضا **والمقدمات ايضا**  
قد يقال باصطلاح غير الاول **لما سوف عليه الشروع بوجه**  
**الخبره** **وفرط الرغبة** كعرف العلم وبيان عاقبته وموضوعه  
والفرق بين المقدمات والمبادئ بهذا الاصطلاح طاهر فان  
المقدمات خارجة عن العلم فهي اخص من المبادئ فان قلت  
قد اسمعت على بيان الموضوع وهي من اجزاء العلم قلت لست بالمراء  
حدد الموضوع بل محدد الاجزاء بل حصل التصديق لموضوعيته  
فيلتفت اليه **وكان المبادئ كبريت** في صدور كبريتهم **ما شئونه**  
**الروس الباقية** على انها من المقدمات او المبادئ بالمعنى الاعلى  
**الاول الغرض** من طلب العلم **لئلا يكون النظر فيه عبثا** وقد عرفت  
الغرض من علم المنطق **الثاني** كما حصل من معرفته من **المنفعة ان**  
**ما يسوقه الكل طبعا** اعلم ان ما يقصد اليه من فوائد الاعمال  
اما ان يكون باعنا للفاعل على ذلك العمل او لا الاول شئ غرضنا  
وعلم غايته فان العمل اربع ماديته وصوريته وفاعليته وغائيته  
كالحشيش للتزويد والعلية الحاصلة من تركيبه والمركب له والفقود  
عليه والثاني شئ غايته وصنعه ثم قد استشكل ان يعتبر كل علم  
عرض وصنعه بذكران فيه معا حتى ان بعض المحققين خصص  
بالغرض ووضح العلم وعمه بالمنفعة ثم قال ان ثبت لهذا العلم معنى  
وصنعه سوى الغرض الباعث للواضع الاول وقد عرفت في صدر  
الكتاب الغرض والغايه من علم المنطق وهو العظمة فتدبر انتهى



قلت لو اراد المصنف ما ذكره هذا المحقق من كصيص الواضع  
 بالغرض لقال لئلا يكون الوضع عبثا ثم يبيد المقصود بالطبع  
 يقتضي ما بها ادخل من الغرض وكانها تعود الى هذه عملية او رتبة  
 تكون اثرًا للعرض والعلل الغائبة وذلك ايضا يتن في عرض  
 المنطق وانه لما كان هو العصبه وخب ان لا يكون مطلوبه لدايقها  
 بل لتوصل الى الحق الذي هو شئ كل نفع وسعادته بدل على ذلك قوله  
**لنشط في الطلب وتحميل المشقة** وان من علم ان صفتي نفعه المرافقة  
 وعاقبه المية لانه لا يبالى بما يجسم ما يعانى منها **الثالث البهجة** اي  
 العلامة **وهي عنوان العلم** خاتمة الشراخ في بعضه لشد ظهوره حتى  
 قال محققه المراد بيان اسباق اسمه كما يقال المنطق مشتق من النطق  
 الذي يطلق على اللفظي والفقهي وهذا العلم بقوى الاول ويسلك  
 بالناسي سلك الشداد وانظر انت هل تقطعي عبارة المصنف غير بان  
 ان هذا مثالا علم المنطق وذلك علم الهندسة وذلك علم الاصول وهل  
 يصلح قوله **ليكون عند احوال ما يفضله** علمه لبيان الاستقاف  
**الرابع المؤلف ليتكسب العلم المتعلم** على ما هو العادة في استماله ولو  
 انما المبلد من يعتقدون فيه لمعرفة الحق بالرجال واما المحققون  
 فيعرفون الرجال بالحق عمالا بقوله صلى الله عليه واله لا يضر الى امره قال  
 وانظر الى ما قال هذا ومدقوب احكم والمنطق هو الحكم الا  
 المعروف بالمعلم الاول ار سطا طاليت نباهه عن امام الحكماء  
 الاسكندر ذو القرنين بامرهم بعد نقل احكامه من اليونان الى اللغة  
 العربية هذينها ورتبتهما المعلم الثاني الحكم ابو نصر الفارابي ثم بعد  
 اضاعة كتب الى نصر حرر خط ورتبتهما بايا الحكم الرئيس ابو علي بن سينا  
 سكر الله حسن صميم **الخامس من اي علم هو** اي من اي اجناس العلوم العقلية  
 او العقلية الفرعية او الاصلية **الطلب** **فصل في طلبه** والمنطق ليس  
 من الحكم ان عرفت بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه  
 في نفس الامر بحسب الطائفة البشرية لانه لا بحث له عن احوال الاعيان  
 الخارجية واما بحث عن المفهومات الذهنية وان حذف لفظ الاعيان  
 من تعريف الحكم فهو منها **والثاني في اي مرتبة هو لعدمه على ما يجب**  
 لعدمه عليه **ورجوعه عما يجب** باخبر عنه كما يقال مرتبة تعلم المنطق  
 بعد هذب الاخلاق وتنقيب الفكر بعض الهندسيات وتعلم  
 شطر صانع من العربية لما شاع من كون الخطاب بها وقبل النظر في  
 ادله العلوم العقلية والعلمية لان مرجع صحيح النظر كحصيله  
 قبل النظر لستم احكم بالامن من الخطا في النظر **الثاني الغنم** للعلم  
 او الكتاب الى ابوابه من المبادئ والمقاصد والخواص وحاصله ذكر  
 فهمته المباحث المتمايزة **لطلبه** **كل كتاب ما يتعلق به** **الثامن الاختصاص**  
**العلمية** اي الطرق المضروبة لتعليم المبتدئين لعلوم نفعها وصحتها

**وهي** بالاثه الاول لتعليم **العلم** للكمالات وهو على صريحي كثير  
 لا واد الموضوع كلما تكرر الوضع لتسنتج حسن الاجناس وتحليلها  
 اي تعليمها كلما تكرر الوضع لتسنتج نوع الانواع فالاول **العلم** **الكثير** **اعني**  
 هو ما يتحصل من **موقوف** اي من وضع النوع بعد وضع الصنف ووضع  
 اكثر بعد وضع النوع ثم كذا الى اكثر العالي كما يقول الزنخني قسم  
 من الالات وما هو قسم من الالات فهو قسم من احيوان وما هو قسم  
 من احيوان فهو قسم من النامي وما هو قسم من النامي فهو قسم من مطلق  
 الجسم وما هو قسم من مطلق الجسم فهو قسم من اجوهر فالرعي قسم من  
 اجوهر لما بيننا من ان مقسم النافل مقسم العالي **والتحليل عكسه**  
 اي تحليل من الاواد يتحصل من تحت اي من وضع النوع بعد وضع اكثر  
 وكذلك الى النوع ان فل كواجر جسم او غير جسم واكثر نام او غير نام  
 والنامي حيوان او غير حيوان واكثر انات او غير انات فالجواهرات  
 او غير انات وعلى هذا التقدير يظهر الكثير والتحليل لا على ما ذكره  
 2 شرح المطالع ونقله بعض شراخ هذا الكتاب ويتضح ايضا ان المراد  
 كثير افراد الموضوع لا كثير المقدمات وان التحليل ليس بكثير للافراد  
 وان كان فيه كثير المقدمات **والتالي تحديد اي تعلم كيفية فعل**  
**الحجب** بان تقول للمعلم ادا اردت ان تحرشيا فضعه او لا ثم انظر الى  
 ما هو اعم منه او متاولة ليعلم ان الاول اكثر او العرض الغامض  
 والثاني الفصل او الخاص ثم انظر بايا الى ما يرتفع ذلك الموضوع ما ربحا  
 وما لا يرتفع به ليعلم ان الاول في الاول اكثر والثاني العرض العام  
 والاول الفصل الثاني الفصل والثاني الخاصه وعند هذا العمل يحصل  
 لك الحجب **والثالث الرهان اي تعلم الطريق الى الوقوف على الحق**  
**فقط ان كان علميا والعمل به** ايضا ان كان علميا كما يقال ادا اردت ان  
 تدرك الشيء فحافظ على الصورة ان تقع على غير هيئه التركيب المنسج  
 وعلى الماده من اشتباه المادوه بالكاديه والاوليات بالمشهورات  
 والعقليات بالممكنات ولا تدع عن لاحد بمجرد حسن الظن به خو ان يكون  
 محط فتقع في مضيق خطاه ثم ادا حصل لك العلم الشيء واحدا ان تعلم  
 على غيره فتستطع ان يصير ذلك عركه مثله ولا تلبث الى عند من اصير  
 حرماته وجهله **وهذا بالمقاصد اشبه** شي ذكر في هذه المبادئ لان حقيقة  
 يعود الى كصيق المتأمل المطلوبه في العلم وانها مثل المقاصد ومنتهى  
 المطالب ترزقنا الله واماك تمام كل مطلب او اراده وحقق لنا التوفيق  
 وحتن اكتمد اللذين هما تقدمنا اشاع النعاده واكمد واما له  
 والصلوة والسلام على محمد واله وصحبه مطالع سموس العقيق والافاده  
 ان على كل من قد ير ٥ ثم الكتاب كذا له وعونه ٥



بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله واضع الميزان وراعي الاشياء  
باللغات وطلوئها على امام عجم وعرب . وعلى الصالحين من اهل البيت  
ومعدن في ما اطلعت على الرثالة الوضعية امام المحقق عصف المله  
والدين رحمهم الله عن الشرح احببت ان اعلق عليها ما يكون لفظها  
معناها ولطالب السج من معانيها بما حبالا سيما ان تثبت من اولادنا  
2 سلك التعاد ووجههم وايانا الى سلك الهدى قال رحمه الله  
الصبر كما يكون للثان النفس تكون الاشياء ايضا اليه كما ان الينا  
صاحب الكشاف في نحو كذا جعلنا كم امه ونسبنا ما يقع من  
مفرد او جملة او اكثر **قاعدة ثلث على مقدمه** لبيان الفرق بين الموضوع  
للشخص وقد علم منها انها ايضا الفرق بين الموضوع للكل وللشخص  
ولهذا اهل ذكر الموضوع للكل في **ويعتبر** للموضوع له الى كل  
ومشخص وللوضع الى كل شخص **قاعدة** تشمل على قواعد التعيين  
**المقدمة اللفظ** يصح ان يريد به ما سلك المركب وان لم يصر في  
الرثالة لوصح المركبات فقد قرر في شرح المختصر ان موضوعه لاولاده  
النسب فيكون مما يتالي في المشي والفعل وعليه اشكال لا فهم  
فتروا المركب بما دل جزاء لفظه على جزء معناه والنسب لآخرها لانها  
معنى تبيط كاعلم ومعنى الطرفين ليس هو النسب ضرورة واما  
الهرب في رسم المفرد والى انه اللفظ بكملة واحدة ثم دعوى ان الوحدة  
معلومه عرفا كما استخرج اليه في شرح المختصر قد ورد لان الرسم الوضعية  
انما يجارها لبيان الاعراف الاصطلاحية فلو يوقف الرسم على معرفة  
الحرف لكان دونها واضحا وحاصلا الاشكال ان المركب الاستنادي  
كالمركب العلوي ان يبدل لهما معنى تبيط لا يدل جزء اللفظ على حدة  
البتة وكما ان التبعي مفرد واللفظ مفرد لا يجزى الاحتذاء به في رسم  
الكل عن المركب بل يكون متندركا وهو **قد نوضع** لا يذهب عن  
الحكم بالوضع انما هو خد من تتبع موارد الاستعمال لا من نقل لعدم تعيين  
الواضع حتى ينتهي النقل اليه فلهذا اختلف فيه **لشخص بعينه** لوقال  
لشخص بعينه لدخل علم الماهية كانت له لا بد موضوع الماهية الدهنية  
كما سباني حقيقة ولست لشخص **وقد نوضع له** لكن لا يجوز واعتبار  
داته فقط بل باعتبار امر عام له ولغيره **ان يعقل امر مشترك بين**  
**مشخصات** كما يعقل الظرفية المطلقة المشتركة بين طريفة الدار وطريفة  
المنجد وغيرها وعقل مفهوم المثار اليه اثاره حتى كالكلمات الفرع  
او عقليه كمفهوم الوصول المصنف بالصلة من ريد وغيره وهما  
ويعقل مفهوم الحكم والمخاطب والغائب كذلك **مقال هذه اللفظ** كقول

وال

والذي صرنا **وانما** **للملح** **واحد من هذه الشخصات** الحاضرة من طريفة  
الدار وكونها ما تقدم ولا يحتمل احواله حضور جميع الشخصات في  
الدهن او في الكارج حتى يقول الواضع هذه الشخصات وانما يخص  
المشرك في الدهن فقط فيكون هو الموضوع له واما ان اللفظ لا يستعمل  
الا في جزئي **بحسب لا يعاد ولا يفهم به الا واحد كحصره دون**  
**القدر المشترك** فلانها موضوعات لكليات اضافية الا ترى ان اشياء  
الاشياء موضوعه للاشياء ومفهوم الاشياء بقضي مشيئا ومثارا  
اليه موجودين في الكارج وكل موجود في الكارج فهو شخص وكذلك  
الحروف فان الطريفة مثلا انما يحتمل بطرف خارجي ومفروق فيستلزم  
لشخصها لشخص الطريفة التي بينها وبين المضمرات فان انما موضوع  
للمكلم من حيث هو مكلم وهو كلي كذا الاعتبار الا ان احسنه المذكور  
لما استلزم التكلم بالفعل وهو عرض جزئي لا يقوم الا محل جزئي  
استلزم ذلك لشخصه وكذا ذلك وبعد ذلك نقول ان قوله **سيعقل ذلك**  
**القدر المشترك** **اللفظ** **لانه الموضوع له** مما لا دليل عليه الا  
توهم ان الوضع للكل يجب ان يكون بشرط عدم وجوده او ان الاستعمال  
في الجزئي المطابق للكل من حيث انه مطابق للكل ليس احتمالا في الكلي  
وانت تعرف خلاف ذلك لان لشخص المعنى الاستعمال في الكارج لا يجب  
كون اللفظ موضوعا له كحصره والا لكان حالي رجل مستغلا  
في غيره ما وضع له لانه مشخص في الكارج ضرورة وسباني في التسمي  
الحادي عشر يصرح المصنف بما ذكرنا من ان الوضع للكل لا يستلزم استعمال  
فيه **فالوضع كلي** اعلم ان الوضع ان سلم كونه بقضية فسميها بالكلية  
والجزئية انما يكون باعتبار كونه موضوعا وجزئيتها وكل قضية تقع بها  
الوضع موضوعها شخص ضرورة لان المزايدة خصوص اللفظ محرر فاعني  
المعنى لانه انما جاء الوضع ليربط بالمعنى فهو شخص ضرورة الا ترى ان الواضع  
في كل طرفه بعينه واما لكل متكلم وهيئة فاعل لكل من قام به معنى المهني  
بها قضايا تخصه ضرورة اما في غير الهيئة وظاهر واما الهيئة فلا بد وان  
هيات لها كليات مختلفة المادة فتعذر محال اليه لا يجب بعددها  
لما عرفت من ان التعدد والكلية والجزئية من خواص العلم لا الكيف والا  
لوجب ان يكون الاعلام كلية لانها تعدد تعدد الناطقين بها كعدد اولاد  
الانسان على ان الموضوع انما هو اللفظ وهو الصوت والهيئات خارجة عن  
المهني كاعلم فليت لفظا ولا جزاء لفظ فادن الكلية والتخصيص انما هو  
صفات الموضوع له فعينه الوضع يعنى الى كل شخص مما لا ينبغي ان ينسب  
الى فاضل نعم عن القول بذلك في وضع هيئات المركبات والمجارات كالمصنف  
لم يصرح له في الرثالة وان قول الواضع المضاف بقدم على المضاف اليه  
والفعل على الفاعل والنسب يستعمل في النسب وكذا في صفا بالكلية لان موضوع  
مفهوم كلي ليس ينبغي ان يقال كونه الموضوع لأكلمه الوضع بقوله **والموضوع**



له شخص ودل على اسم الاشارة فان هذا امثالا موضوعه ومنها  
 المثار اليه الشخص بحسب لا يقبل الشركة محل النزاع بل موضوعه مفهوم  
 المثار اليه الموجود في كل شخص يثار اليه فان المراد بذلك مركب ليس هو  
 الطبيعي فقط بل الاعم منه والتام له وللوصفي بنية كذا على ما  
 عسى ان يعقل عنه مما تضمنه حقيقة هذا النوع من الوضع وهو ان ما هو  
 من هذا القبيل اي وضع اسم الاشارة والحرف والصار والموصولات  
 لا يفيد الشخص الموضوع له الا تقرينه بعينه للشخص المتعلق به وذلك  
 لا يستوان شبه الوضع الى المتبقيات الشخصية وفي خصوص ما هو من هذا  
 القبيل لهذا الحكم نظر لان ذلك حكم ما وضع لغير مركب ايضا ولا يستلزم  
 وجوب القرينة كونها مجازا بل هي كالمشعر الذي هو حقيقة كل معنى  
 وان افقر بعين بعضها الى القرينة لا فرق بينها الا بان الاشارة لا تعد  
 وضع وهذا الوضع واحد وشبهه مشترك مع غيره ايضا **الغيب اللغوي**  
 مدلوله اما كمال او شخص والاول وهو ما قد تولاه كل امارات وهو  
 اسم الجنس كائنات وقرن **او حدث وهو المصدر** كقيام وقعود ولا  
 يخفى ان المصدر اسم حدث فلو قال امارته بين حدث وغيره او غير  
 لكان احضرا وشمل خروج بعض اسما المعاني انه اراد بالذات ما عدى  
 اسم المعنى لانها ما ليس بجثة ولا حدث كاسما الزمان والمقادير وهو  
 ذلك **او شبه بينهما** اي بين الذات والحدث ان كان مراده شبه المركب  
 الاتناذي كما ذهبوا اليه من ان المركبات موضوعه للشبه مع ان  
 سوق كلامه يتبادر على انه يريد بيان موضوع الفعل والمشتق المفرد  
 فذلك ما مدلوله شبه شخصه مدلوله شخص وان كان الوضع كلياً  
 ذكره في الحرف وسببه وايضا باباه قوله **ودلك اما ان يعتبر الشبه**  
**من طرف الذات** اي ان الوضع لذات معتضبه شبه حدث اليها وهو  
**المشتق او من طرف الحدث** اي ان الوضع لحدث معتضبه شبه الى ذات  
**وهو الفعل** لان من المركبات ما لا يحدث احد حركته كوالا ثا حيوان  
 ومريد اخوك ويحودك فخرج عن القسم وان كان مراده ان مدلول  
 الفعل والمشتق شبه كاهو الطاهر مستحيل من وجوه الاول انه مشعر  
 بتنا وبعها في الموضوع له وكلام الخا صرح في ان معنى الفعل مركب من الحدث  
 والزمان ومعنى المشتق هو الذات المنتهية بالحدث فهو مفرد الثاني ان الشبه  
 هي التعلق بشبهه والظاهر ان احدهما موضوع للتعلق والاخر المتعلق  
 الثالث ان الشبه مدلول شخص لانه تعلق بمفرد من امر محسوس  
 وقد ادرجها في الكل الذي هو المقسم والحق في الاول تنا وبعها في ان  
 كلامها موضوع لمفرد والمشتق موضوع لذات متضمنة بحدث والفعل  
 موضوع لحدث لانه واقع في زمان معين وبمعنى المعنى وان استلزم تركب ماهيته  
 في الخارج لا يستلزم وصفه بالتركيب الخوي والاما وصف مدلول عنصري  
 بالافراد لتركبه طبعاً من اجزا ماهيته وفي الثاني ان الوضع لما هو ملاحظ في  
 التعلق وضع في الحقيقة لا فاده التعلق وان كان بين الفعل والمشتق فرق من

حيث استقلال المشتق بالشيء لا شمول مفهومه على المنسوب والمنسوب اليه  
 بخلاف الفعل ولهذا في ان الفعل اداة للشبه كالحرف وجمعنا ذلك في صدر  
 مختصرا الاعراب في سائر الاعراب واما الثالث فيا في حقيقة في السببه ان  
 ان البير واعلم اهم زعموا ان الزمان المعنى مدلول به الفعل وحدثها  
 والحدث مدلول مادته كما برهنوا ان ياده المشتق مدلولها الحدث وهشبه  
 مدلولها الذات والشبه موضوعها وقرق بين المصود من الوضع اولا  
 وبالذات وبانيا وبالعرض وقد منعنا انكار ذلك لاني الماده والهشبه وجمعنا  
 شبه المنع في مختصرا في الاصول وشرحه وبصيلة ههنا بطول ولتبر على  
 طالب الحق سعيد **والسالي** وهو اللفظ الذي مدلوله شخص مختلف  
 باختلاف الوضع **والوضع اما كمال** قد عرفت ما سبق بطلان وصف الوضع بالكلية  
 وان ذلك صفة الموضوع له لا غير الا في وضع هيئات التراكيب **او مستخص**  
**والسالي** وهو الشخص علم كريت وسبالي في الفرق بين علم الشخص وعلم الماهية  
 ما يعلم ان علم الماهية ما موضوعه كل اسم عين كاشا منه او حدث كخارج ويره  
**والاول** وهو الوضع الكلي **مدلوله** الضمير للموضوع الذي دل عليه الوضع  
 لا للوضع نفسه **اما معنى في غيره** بتعيين ذلك المدلول **بالتضام ذلك الغير**  
**اليه** وهو الحرف وان في مدلول على طريقه ما دخلت عليه وهي طريقة بتخصيه  
 لم يتعين الا بالدار مثالا وسبالي في السببه التام من ما يشرى الى ان  
 مدلول الحرف ليس الا شبه الطرية وهو ما الى مدلوله او لمخوقه  
 لانه مجرد اداة لتربط مستوب بمنسوب اليه فيكون مفاده ليس الا الشبه  
 فقط وقد حذف للعلم كافي ضمير الفصل وغيره كافي قوله **في سبع** من الجاهل  
 وكذا حذف حرف البدل ويحودك **الا** لكون مدلوله معنى في غيره بل في نفسه  
 لكنه اما بتعيين بالتضام شيء اخر اليه يكون ذلك الاخر مجرد في شبه عليه  
**والقرينة ان كانت في الخطاب** اي مفهومه **والضمير** كخواتا وانت وهو  
 فان دلالة كل واحد منها على مدلوله الذي هو في نفسه انما هي من مقام  
 الخطاب **وان كانت القرينة في غيره** اي غير الخطاب **فاما اختصه** كقوله  
 اليد او البصر او الشفه الى الخاض **واسم اشارة** ولا يخفى ان مراده  
 اسم الاشارة لا تخفى في اكتبه بل كثيرا ما يشار الى المعقول ويكون في شبه  
 عليه **او عليه وهو الموصول** فان في شبهه عهد المحاط للفصل جنسيه  
 او عبيه **للمدلول** قد اهل وضع المركبات وقد سبق لك اشارة ما اليه  
 وان لم يوضع للشبه كما رجوع لاسلم ان يكون مفردا كالمركب الجلي  
 وحق جعل الدال على الشبه عند اهل الوضع هو الحرف المذكور او المفرد  
 كما عرفت وههنا **بحدث** وهو ان ما يلهيه دلالة الاربعه اعني الحرف  
 والضمير والاشارة والموصول ان كان جزءا من الدال لم يكن اجزاها هو  
 الموضوع بل جزء الموضوع ان كان **اخر** ان ملاحظين كافي الحرف والموصول  
 او غير موضوع لفظي بل عقلي فها قد شبه عقله لان ما حروءه عقلي هو  
 عقلي او حتى ما ورسنه حشيه وان لم يكن جزءا من الدال كان الوضع غير  
 مفيد لان حقيقة الوضع اللفظي بعينه اللفظ للدلالة على معنى سفته



واجب بان القرينه عرحر من الدال بل شرط للدلاله كشرط تقدم العلم  
 بالوضع وورد بانها وردا ما توفقت عليه الدلاله بان يكون  
 شرطا او شرطا ولا دليل على احصاء احد هاتين شرط الوجود  
 من المعنى عند دون الحقيق انما يتجه اختلاف في عدم المانع وايضا  
 يلزم كون المجاز حقيقه كالاربعه وزعم في شرح الشرح ان غير المجاز  
 ما هو موضوع بالنوع موضوع للدلاله نفسه والمجاز موضوع للدلاله  
 بمعونه القران فاما كان من الاول فحقيقه واما كان من الثاني فحيث  
 وهذا اثبات لما علمت من استلزامه مجازيه الحرف والظاهر والاشارة  
 والموصولات ثم القرينه ان احببت في اى الوضع بمعنى ان الواضح  
 عين استدلال الرجل وتعيينه شرط ان يكون مع قرينه وجب ان يكون  
 حقيقه عند حصول القرينه من غير حصول الوضع عند حصول شرطه  
 ولا يزيد من الحقيقه الا اللفظ المشتمل على ما وضع له سواء كان الوضع شرط  
 او غير شرط وان احببت القرينه قيد الموضوع بمعنى ان الواضح عين استدلال  
 يسمى مثلا للرجل الشجاع وجب ان يكون كوضع المركبات المجعوله بانها معنى  
 واحد ولا قابل بانها مجازات على ان من المجاز ما قرينه عقلية فتستلزم  
 ان لا يكون وصفا بالوضع النوعي ايضا لان ما حيز وعقل هو عقل لا وضعي  
 بالشخص ولان النوع واكثر ما حقيقته في شرح الغضام من كون دلاله  
 الالفاظ كلها عقلية مفردة هاتين كذا **الحاشية على نبيها** **الاول**  
**الدلالة** الضمير والاشارة والموصول **مشتركة في ان مدلولها ثابت**  
**معاني في غير ما كان الحرف وان كانت بحذف بالعين من تلك القران**  
**الثابت** كذا حقيقه **انما** لان معانيها اعتد **الناس** **الاشارة العقلية**  
**التي هي قرينه الموصول لا يفيد الشخص لان** الصلة التي يفيد بها الموصول  
**فعل او شبهه** كاستياني فهي كلي والموصول قبل ذكر الفعل مبهم فهو كلي ايضا  
 وقد علمت ان **تفيد الكلي لا تفيد الحرفية** فان كميوان الكلي وان تفيد بالناطق  
 الكلي باق على الكلية وان كانت كليم نوعيه واعتد ان القله ادل كانت معهوده  
 كان الاشارة بها الى شخص من الفعل وتفيد الكلي بالشخص شخصه فبمعنى  
 ان يكون قوله الاشارة العقلية لا يفيد الشخص مطلقا لا كليم بل دليل قوله  
 لا يفيد الكلي الكلي الى اخره الا ان قلنا وهذا اخلاصه فمع له وهو انه جعل  
 مقسم الموصول هو المدلول الشخص ثم اشار الى انه كلي **كلا** **قرينه**  
**الخطاب** **واكثر** كما في الضمير والاشارة **فلهذا** **كنا** **حرفيتين** **حقيقيتين**  
 اى شخصيتين وان احببت قد يطلق على ما هو كلي مندرج تحت كلي **وكان هذا**  
 الموصول كليا كما صرح به الامم الاصول في باب العموم **الناس** **علمت من هذا**  
 اى بتبعية الوضع الكلي ومشتق **الفرق بين العلم والمضمر** وان وضع العلم شخص  
 ووضع المضمر كلي وقد علمت باق كلامه فلا حاجة الى اعادته **وعلمت** **وتاد**  
**تفيد الحرف النها** اى العلم والمضمر **دون اسم الاشارة** **طائفة** **المقسم**  
**ان ذلك** اى اسم الاشارة **انما** **تفيد** **الاشارة** **والا** **والموضوع** **له**  
 كلي لعدم فرقه بين كليم الوضع وكليم الموضوع له **وطائفة** **ان مدلول الضمير**

بالوضع فتكون منحصرا دون اسم الاشارة ووجه فتاد بتبعية ما علمت  
 من ان كليم الوضع الذي استركت الملاحة فيها لا تستلزم كليم الموضوع له  
 وقد بينا ان على تمامية هذا الوجه فلا تغفل **الرابع** **بين** **كنا** **من هذا** **الفرق**  
 بين كليم الوضع وكليم الموضوع له **ان معنى قول النجاشي** **الحرف لا يدل على**  
**معنى** **الاشارة** **بالمضمر** **لانه** لم يوضع لمعنى قيد عليه لما علمت  
 من انه موضوع بوضع كلي لمخصص بتعيين ذلك الشخص بذكر محله الشخص  
 لكونه اضافه **تخلاف الاسم والفعل** فانها لمشتقل عقلا او خارجا وتكون  
 الفعل مستقلا نظرا والحق الاية ان موضوع لم يدل على صاريه بالرفع به  
 وقال لا مدح للاعتراض على حد الحرف الا بما قال بعضهم الحرف فالاندل  
 الاعلى بمعنى غير انتهى وهذا ظاهر في ان الحرف موضوع لتبعية معنى الى  
 صفة متعلقة كالفعل والنتبه هي الموضوع له اول والثبات واما  
 دلالة على الحرف والربان فاما حقت بمادته بانها والعرض وبما بيك  
 ما يشهد كعدم الفرق بينه وبين الحرف **الحاشية** **عرفت من الفرق**  
**بين الفعل والمشتق** بان اعتبار النسبة في المشتق من طرف الذات واعتبار  
 في الفعل من طرف الحدث **ان ما ربا** **وكونه لا يرد على عكس** **حد الفعل**  
**فانه** اى الفعل **مادل على حدث** **ونسبه الى الموضوع** كما سمعت في كلامكم  
 الامم المقدم وعلمت الاشارة الى عدم الوردية **انما** **ان الفعل** **موضوع**  
 لتبعية احداهما الى مدلول الاخر فان فاعله مدلول هية **وربما** **ان** **ربان**  
 تلك النسبة وهذا المعنى ليس موجودا في المشتق لانه موضوع لذات متصفة  
 بتبعية حدث اليها واما الزمان فليس هو مدلوله **رأينا** **الحاشية** **رأينا**  
 اى من الفرق بين كليم الوضع وكليم الموضوع له **يعلم الفرق بين اسم**  
**اكثر** **وعلم اكثر** **فان علم اكثر** **كاسما** **وضع المعين** **على** **بانه**  
 الاندلي وان الحاجب وغيره من انه موضوع لما هية الذهب بشرط  
 لا وجودها وقد خرج عن تبعية المصنف لانه ليس كليا ولا شخصا لان الشخص  
 انما يكون في الخارج **واسم اكثر** **وضع لغيره** **هو** **المالهية** **لا** **شرط** **وجودها**  
 والاول للمالهية شرط لا شيء والى للمالهية لا بشرط شيء واكثر كونهما  
 للمالهية لا بشرط شيء كما تقدم بحقيقه وبع ضرح حكم الاية حيث قال  
 ان يعرف علم اكثر تعرف لفظي فادته مجرد منع تبين التكرار كاني  
 يعرف العلم والنوق والصرب بعير قرينه **مستحقة** **وعيد** **عدها**  
 كحل على الاستغراق ايضا كما في ان الاثنان لى ختر فيصبح الاستثنى منه  
 لان الوضع انما هو للمعاني الخارجيه فقال انما حيز من تقاله اى كل  
 واحد من افراد هذه اكثر حيز من كل واحد من افراد هذا اكثر من  
 حيث الافراد **اكثر** **تفيد** **المختصة** **وللفرد** **الخارجي** **ان** **قال**  
**هو** **لان** **اشع** **من** **اسما** **ادد** **عيت** **نزال** **وحي** **في** **الدعوة**  
 ولا تقع المالهية بشرط لا وجودها هذه المواضع ولا يصح الحكم على مثل المجاز  
 حتى يضطرنا الى الوضع للمالهية بشرط لا وجودها دليل ولا دليل **المعني**  
**وهو** **معنى** **فيه** **اى** **في** **اسم** **اكثر** **حاصل** **من** **اللام** **الى** **يدخل** **عليه** **تخلاف** **علم** **اكثر**



فان يعينه بالوضع فلهذا الان دخل عليه اللام واعلم ان معنى رجل  
والرجل سوا فلهذا الوصف باكل حسب لا يكون له عهد خارجي فعرّفه  
باللام كعليه علم الماهية لعطيان لا فائدة فيها الا كحرف التثنية **الضام**  
**الموصول** **عكس الحرف** **فال الحرف يدل على معنى غيره** كاسم **لكن** **و** **ف**  
على لفظ التثنية اي وحصول ذلك المعنى بغيره لا الدلالة عليه **ما هو**  
اي **س** اي معنى الحرف **هـ** اي في ذلك الشيء **و الموصول** **فهم** **معنى**  
**لمعنى** هو الصلة **حاصل** ذلك المعنى وهو الصلة **فيه** اي في المبهمة وهو  
الموصول ومعنى حصوله فيه وثبته اليه وظهرت فتاكتهم الحرف  
ان معنى غير الموصول في الموصول ومعنى الحرف في غير الحرف **المانع**  
**المعنى** **والحرف مشترك** **في اللفظ** **لان على معنى** **باعتبار** **كونه ثابتا**  
**للغير** كالمقدم في كلامهم الامة وان لا فرق بينها الا بان الحرف لا يدل  
الا على معنى في الغير بخلاف الفعل فيدل على معنى في نفسه مع الدلالة  
على معنى في الغير **ومن هذه الجهة** **الحرف** اي جهة انه معتبر في وضعه بوجه  
للغير **لا يثبت له الغير** **وجبه** **نظروا** **ان معنى** **الحرف** **ثبت** **لمعنى** **الفعل**  
**ولمعنى** **الحرف** **والتوقع** **في قد ثبت** **للفعل** **الذي** **بعد** **ها** **والاستفهام**  
**في نحو** **اي الدار** **زيد** **ثابت** **لمعنى** **في لما علم** **ان** **المختص** **عنه** **هو** **ما**  
**يلي** **الهم** **وان** **اراد** **والا** **لا** **اسم** **لها** **كلام** **فكذلك** **لا** **اسم** **باعتبار** **كقولنا**  
**زيد** **ولا** **يفعل** **واشم** **كأي** **جمله** **الشرط** **وحدها** **وبالحكمة** **عدم** **التمام** **لان**  
**كل** **ما** **اعتبر** **فيه** **الاضافة** **وصعا** **كالفعل** **والحرف** **او** **استعمال** **كالاسم**  
**واما** **قوله** **فامتنع** **الحرف** **عن** **مشارك** **بينها** **وبين** **الاسم** **ايضا** **كأن** **لا** **يتم**  
**الطريقه** **لما** **عرفت** **من** **ان** **الاستناد** **الى** **الاشم** **خاصه** **له** **واخاصه** **لا** **تفك**  
**واكتفى** **انه** **انما** **لم** **يخبر** **عنها** **لان** **معناها** **ثبته** **تخصيه** **وهي** **امرا** **اعتباري**  
**لاحقه** **لها** **من** **الوجود** **هنا** **هنا** **ولا** **خارجا** **ومن** **الاخبار** **على** **جمل** **شئ**  
**على** **شئ** **وجود** **في** **الخارج** **او** **في** **الذهن** **كأي** **الفقيه** **التاليه** **ولم** **لهذا**  
**لا** **يخبر** **عن** **الحرف** **السابع** **الفعل** **مفهومه** **كل** **قد** **يحقق** **في** **دوائره**  
**فان** **العلمي** **هو** **المقول** **على** **الكثرة** **وانت** **كل** **صرف** **مثلا** **على** **زيد** **وعمر** **وعرفا**  
**فان** **ثبته** **الى** **خاصه** **منها** **فكبره** **دون** **الحرف** **هنا** **اطا** **منه** **لكن** **ليست**  
**شئ** **لان** **المراد** **بالعلمي** **ان** **كان** **هو** **المقول** **في** **جواب** **ما** **هو** **كاهوت** **ان** **الحرف**  
**والنوع** **او** **اي** **شئ** **هو** **كاهوت** **ان** **الفصل** **لما** **كانه** **والفعل** **مع** **ان** **ذلك**  
**وان** **كان** **المراد** **بالعلمي** **ما** **يشمل** **العرض** **العام** **والحرف** **كذلك** **والجمله** **لان** **معنى** **زيد**  
**فان** **في** **البداء** **وقام** **ابوه** **سوا** **اي** **انها** **في** **باديل** **دوقام** **ودو** **حلول** **البداء**  
**ودو** **اب** **فان** **واما** **قوله** **اد** **تختل** **مدلوله** **انما** **هو** **ما** **حصل** **له** **فاشراف**  
**في** **التفاوت** **لان** **مدلول** **الحرف** **التي** **هي** **الفعل** **المجرب** **وماعله** **ثبته** **لا** **يقتل**  
**الا** **الطرفين** **فكذلك** **مدلول** **الحرف** **من** **الحرف** **ومعقله** **وصح** **جملها** **على** **كبر**

وتأويل الحرف ذكركم انما تقدم وهذا يعلم صفت قولهم وما وقع طرفا ولا  
انه مقدم بجملة لا يهمل بوجه على ان مدلول الحرف لا يتبدل وقد عرفت انه لا يتبدل  
كنسبه الحرفية والطريقه التي هي اكلول للعين والحدث فمقدور الحرف  
فعلا او اشياء متعلقا للطرف تكلف معنى عنه تقدير ذو كاهوتك وهذا سطح  
لكن ان معنى الحرف بوجه معنى مقدم يدل المقام على خصوصيته من بدا  
او اسفهام او طريقه او كود ذلك الحدف ووجه العلم به وسند الحرف مستند  
كأن لو ان حرف البداء ثابت ادعو وجود ذلك من عمل حرف السبب والبر  
وعبرها في اكمال **العاسر** **صير** **الحباب** **وكلمته** **تحت** **فما** **ل** **حاصل**  
انه قد رجع الى كلي وقد صرح في الاصول بان من الفاظ العموم هو  
كالموصول لان لخص المراجع والصله فخصيان والا فكلين **الحادي عشر**  
**دور** **فوق** **مهم** **بها** **كلي** **لا** **يكتفي** **تعتبر** **الفرق** **بينها** **وكونها** **كهن** **وعلى**  
**والثاني** **اسميات** **وبين** **الحرف** **على** **ما** **اعترف** **به** **امام** **المحققين** **كم** **الامير** **الرضي**  
**قدس** **الله** **شره** **واما** **قول** **المصنف** **لانها** **معنى** **صاحب** **وعلى** **فيمكن** **ان**  
**يعال** **في** **على** **الحرفيه** **ان** **معناها** **علوم** **مضاف** **كنفوق** **بل** **كاحتيا** **الاسميه**  
**وان** **يعال** **معنى** **طريقه** **مضافه** **ويجوز** **ذلك** **وان** **كان** **لا** **لا** **تستعمل** **ان**  
**في** **جزئيه** **اي** **مكتسبه** **فانه** **لا** **يمنع** **من** **كونها** **اشبه** **لان** **الحرفيه**  
**لا** **ما** **في** **الاشبه** **كالعلم** **هذا** **اللامه** **واحق** **كون** **كل** **من** **اوام** **الكلمه** **اشياء**  
**لحد** **موضوعا** **لا** **من** **كل** **غير** **الاعلام** **فانها** **ليست** **من** **اللغه** **في** **س**  
**وذلك** **لعدم** **اقاده** **الوضع** **للمتخصص** **واما** **احقر** **البعض** **الى** **صميمه** **ورنه**  
**لعطيه** **او** **عقليه** **لانه** **وضع** **لمفهوم** **كلي** **اشياء** **في** **مرجئ** **هو** **مضاف**  
**كما** **وضع** **في** **النسبه** **الطريقه** **الى** **مد** **خولها** **والفعل** **لنسبه** **الحدث** **الى**  
**مبداه** **او** **منها** **وقوف** **يعلو** **على** **س** **وذو** **لصاحب** **س** **ويجوز** **ذلك**  
**ولا** **يستحق** **الموضوع** **له** **عقلا** **لما** **علمت** **ان** **يعيد** **الكل** **لا** **يوجب** **تخصه**  
**ولا** **تتقوى** **في** **استعماله** **عن** **جزئي** **من** **حريات** **فيه** **وهذا** **التخص**  
**خلاف** **ما** **وضع** **للمفهوم** **الا** **صافي** **لامر** **جئت** **اضافه** **فهو** **متفق** **عن** **ذكر**  
**المضاف** **اليه** **في** **الاستعمال** **وان** **لم** **تستعمل** **عنه** **في** **الوجود** **اد** **الاعم** **لا**  
**يوجد** **الا** **في** **صن** **الاخص** **ولا** **تستعمل** **في** **القضايا** **من** **حيث** **عدم** **الوجود**  
**لعدم** **القائده** **المعتد** **ها** **في** **النظر** **الطبيعيه** **كما** **علم** **عند** **ارباب** **المعقول**  
**م** **عدم** **الاستعمال** **في** **الاستعمال** **لا** **يستلزم** **عدم** **الاستعمال** **في** **مهم** **الموضوع**  
**له** **وكل** **بعد** **العلم** **بالوضع** **متعين** **في** **مهم** **موضوعه** **نفسه** **سوا** **وضع**  
**لطلو** **كاكثر** **الاتما** **او** **لمفيد** **كالفعل** **والحرف** **وبعض** **الاسم** **والالزم** **ان**  
**لا** **يعمل** **الان** **موضوع** **الحرف** **ونحو** **ما** **وضع** **لمضاف** **من** **حيث** **الاضافه**  
**وذلك** **معلوم** **البطلان** **واذا** **علم** **وجب** **ان** **يكون** **كلما** **لا** **منع** **العلم** **بالجرحي**  
**التحق** **قبل** **وجوده** **الناسي** **علا** **لربك** **اي** **لا** **يوجد** **عند** **الربيه** **التي**



في الشك وفي خصوصية المعنى الموضوع له **تعاقب الالفاظ بعضها**  
**مكان بعض** فيحكم بوضع شيء لما استعمل فيه فان الاستعمال لا يستلزم  
 الوضع لحوار المجاز كما عرفت **والمعتمد الوضع** والحكم به موكول الى  
 بطرك ان كنت من اهل النظر فانه لا يثبت عقل متصل بوضع وانما  
 يفهم المعنى الاستعمالي بالحدس من القرابين العقلية او الحسية ثم ينتهي  
 ذلك الى كسب يتبادر به المعنى الى الافهام ويتم به الدلالة مستقلا  
 بالتام ثم الله لنا ولك ما نرجوه من فضل العليم وجعل اعمالنا مسوغة  
 الى وجهه الكريم انه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وملى  
 الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما بقرع واصيلا واكرم سر رب العالمين

وافق الفراغ من فعل هذه التحية المباركة اصيل يوم الاثنين لعنه  
 عاشر محرم الحرام سنة خمس وثمانين والاف اربعه الف  
 الى عموريه الكريم السعيد على محمد وآله الطيبين  
 وجميعهم المرحوم وعصمه بطم عن  
 معاصيه انه لا حول ولا قوة  
 الا به وهو على  
 كل شيء  
 قدير

